الأمم المتحدة

A/67/895–S/2013/351

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 June 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البنـــــود ١٤، و ١٥، و ١٨ (أ)، و ٢٦، و ٢٧، و ٢٨، و ٣٠، و ٣٣، و ٣٦، و ٣٧، و ٥٢، و ٥٣، و ٦١، و ٦٢، و ٦٥، و ٦٩، و ٨٠، و ٩٠، و ٩٧، و ١٠٥، و ١٢١ (ن) من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
ثقافة السلام
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة الدولية والتنمية
التنمية الزراعية والأمن الغذائي
التنمية الاجتماعية
النهوض بالمرأة
تقرير مجلس الأمن
منع نشوب النزاعات المسلحة
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

210314 100713 13-36936X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية
تعزيز حقوق الطفل وحمايتها
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقين بحماية ضحايا المنازعات المسلحة
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

ق/٢٤(٠٣/١٣)/٤٩- و(٠٢٤١)

أمانة شؤون مجلس الجامعة

مجلـــس جـامـعـة الـدول العـربيـة
علـى مستـوى القمـة
الـدورة العاديـة (٢٤)
الدوحـة – دولـة قطـر
١٤ جمادى الأول ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ م

- القـــرارات.
- إعـلان الدوحة.

خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، في الجلسة الافتتاحية.

خطاب معالي الدكتور نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في الجلسة الافتتاحية.

قائمة أسماء القادة العرب ورؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة د. ع (٢٤).

فهرس

البند	الموضـــوع	رقم القرار/المستند	الصفحة
في مجال العمل العربي المشترك وتطوير المنظومة:			
١	تقرير رئاسة القمة عن نشاط هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات	٥٧٠	٧
٢	تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك	٥٧١	٧
٣	تطوير جامعة الدول العربية	٥٧٢	٧
٤	إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان	٥٧٣	٩
في المجال السياسي:			
٥	القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:		
	■ القضية الفلسطينية ومستجداتها	٥٧٤	٩
	■ مهمة الوفد الوزاري العربي إلى واشنطن	٥٧٥	٢٤
	■ إنشاء صندوق لدعم القدس	٥٧٦	٢٥
	■ عقد قمة مُصغرة لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية	٥٧٧	٢٥
	■ الجولان العربي السوري المحتل	٥٧٨	٢٦
	■ التضامن مع لبنان ودعمه	٥٧٩	٣٠
٦	تطورات الوضع في سورية	٥٨٠	٣٥
في المجال الاقتصادي والاجتماعي:			
٧	متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية في دورتها العادية الثالثة والعشرين (بغداد: ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢)	٥٨١	٣٧
٨	الصعوبات التي تعوق استكمال متطلبات البرنامج التنفيذي لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تنفيذاً للفقرة (٧) من القرار (ق.ق: ٢٩ - ع (٣) - ٢٠١٣/١/٢٢ الصادر عن القمة العربية التنموية الثالثة (الرياض: كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)	٥٨٢	٣٨
٩	الاهتمام بالاستثمار في قطاع الزراعة والأمن الغذائي العربي	٥٨٣	٤٠
١٠	خطة عمل ''مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية''.....	٥٨٤	٤١
في المجال المالي والإداري:			
١١	إنشاء مبنى ملحق إضافي جديد للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة	٥٨٥	١٧٦
١٢	موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية	٥٨٦	١٧٧
١٣	إنشاء صندوق معاشات لموظفي الأمانة العامة	٥٨٧	١٧٧

البند	الموضـــوع	رقم القرار/المستند	الصفحة
١٤	موعد ومكان عقد الدورة العادية (٢٥) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة	٥٨٨	١٧٨
١٥	توجيه الشكر والتقدير لدولة قطر لاستضافتها القمة العادية (٢٤) في الدوحة	٥٨٩	١٧٨
	إعـلان الدوحـة	ق/٢٤(٠٣/١٣)/١٣ -ع (٠٢٠٥)	١٨٠
	خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في الجلسة الافتتاحية	ق/٢٤(٠٣/١٣)/٣٢ -خ (٠٢٢٤)	١٩٥
	خطاب معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية	ق/٢٤(٠٣/١٣)/٢٥ -خ (٠٢١٧)	٢٠٢
	قائمة أسماء القادة العرب ورؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة د. ع (٢٤)	ق/٢٤(٠٣/١٣)/١٧- نث (٠٠٩٤)	٢١٢

ق/٢٤(٠٣/١٣)/٠٩-ق(٠٢٠١)

القـــــــــرارات

تقرير رئاسة القمة عن نشاط هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى التقرير الختامي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات،
- وعملاً بما جاء في النظام الأساسي للهيئة،

يُقـــرر

١ - توجيه الشكر والتقدير إلى فخامة الرئيس جلال طالباني رئيس جمهورية العراق، ورئيس الدورة العادية (٢٣) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، على رعايته جهود متابعة تنفيذ قرارات قمة بغداد (٢٠١٢).

٢ - تقديم الشكر إلى الدول أعضاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات والأمين العام على ما بذلوه من جهود مقدرة لمتابعة تنفيذ قرارات هذه القمة.

(ق.ق: ٥٧٠ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وبعد الاستماع إلى خطاب السيد الأمين العام في الجلسة الافتتاحية،

يُقـــرر

الإشادة بتقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك الذي تناول مختلف المجالات.

(ق.ق: ٥٧١ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

تطوير جامعة الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٣٧٢ د.ع (١٣٦) بتاريخ ٢٠١١/٩/١٣،
- وعلى قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة في بغداد رقم ٥٦٧ د.ع (٢٣) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٩ بشأن تفويض الأمين العام لجامعة الدول العربية في اتخاذ القرارات اللازمة لإعادة هيكلة الأمانة العامة وتطوير أنظمتها، بما يُمكنها من الارتقاء بأساليب عملها وتحسين أدائها ومواكبة المستجدات على الساحتين العربية والدولية،
- وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٥٨٢ – د.ع (١٣٩) بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦،

- واستناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية وأنظمتها،
- واستناداً إلى وثيقة عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية، وبيان مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي الصادرين عن قمة تونس ٢٠٠٤،

يُقـــرر

١ – توجيه الشكر للجنة المستقلة رفيعة المستوى برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي والتي أعدت تقريرها عن إصلاح وتطوير جامعة الدول العربية.

٢ – الترحيب بالخطوات والإجراءات التي اتخذها الأمين العام لإعادة هيكلة الأمانة العامة وتطوير أنظمتها تنفيذاً للتكليف الصادر بموجب قرار قمة بغداد رقم ٥٦٧ بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٩.

٣ – أخذ العلم بقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٥٨٢ بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦ بتشكيل لجنة مفتوحة العضوية من الدول الأعضاء والأمانة العامة للنظر في المقترحات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة المستقلة، وموافاة الأمانة العامة بملاحظاتها ووضعها موضع التنفيذ وفق أولويات ومراحل وجداول زمنية، وعرض نتائج أعمالها على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

(ق.ق: ٥٧٢ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بناءً على مبادرة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بإنشاء محكمة حقوق الإنسان العربية،
- **وبعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٣٧٢ د.ع (١٣٦) بتاريخ ٢٠١١/٩/١٣،
  - وعلى نتائج مؤتمر المنامة الخاص بإنشاء محكمة حقوق الإنسان العربية في مملكة البحرين يومي ٢٥ و ٢٠١٣/٢/٢٦،
  - وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٤٨٩ د.ع (١٣٧) بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٠،
- وتعزيزاً لاحترام وحماية حقوق الإنسان العربي،

يُقـــرر

١ - الموافقة على إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

٢ - تكليف لجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونيين للدول الأعضاء لإعداد النظام الأساسي للمحكمة، وعرض نتائج أعمالها على مجلس الجامعة الوزاري في دورته المقبلة.

٣ - دعوة الدول الأعضاء التي لم تصادق بعد على الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى الإسراع في ذلك.

(ق.ق: ٥٧٣ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:

- **القضية الفلسطينية ومستجداتها**

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يستذكر قرارات القمم العربية، وبخاصة قمة بيروت (٢٠٠٢)، وقمة شرم الشيخ

(٢٠٠٣)، وقمة تونس (٢٠٠٤)، وقمة الجزائر (٢٠٠٥)، وقمة السودان (٢٠٠٦) وقمة الرياض (٢٠٠٧)، وقمة دمشق (٢٠٠٨) وقمة الدوحة (٢٠٠٩)، وقمة سرت (٢٠١٠)، وقمة بغداد (٢٠١٢) والبيانات الصادرة عن اجتماعات اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٢، و ٢٠١٠/٣/٢، و ٢٠١٠/٣/١٠، و ٢٠١٠/٣/٢٦، و ٢٠١٠/٥/١، و ٢٠١٠/١٠/٨، و ٢٠١٠/١٢/١٥، و ٢٠١١/٥/٢٨، و ٢٠١١/٧/١٤، و ٢٠١١/٨/٢٣، و ٢٠١١/١٠/٣٠، و ٢٠١٢/٦/٢، و ٢٠١٢/٧/٢٢، و ٢٠١٢/١٢/٩،

- وإذ يشير إلى قرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي وبخاصة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمتعلقة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعملية السلام الدائم والشامل،
- وبالنظر للمخاطر الجسيمة المتزايدة التي تواجهها القضية الفلسطينية جراء استمرار السياسات الإسرائيلية العدوانية وبشكلٍ خاص تلك الهادفة إلى تغيير البنية الجغرافية والديمغرافية والثقافية لمدينة القدس، بما في ذلك إجراءات توسيع بناء المستوطنات فيها وفرض الأنظمة والتشريعات الرامية لطرد أهلها الفلسطينيين منها، وتهويدها وطمس هويتها العربية، واستهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وبخاصة المسجد الأقصى، ومحاولة تغيير معالم البلدة القديمة في القدس، وهو ما أظهرته الإجراءات والممارسات الإسرائيلية المستمرة بصورةٍ واضحة،
- وفي ضوء رفض إسرائيل المتواصل الانصياع لقرارات الشرعية الدولية وإمعانها في انتهاك القانون الدولي الإنساني بحق الشعب الفلسطيني من خلال إجراءات الحصار الاقتصادي الخانق وسياسة العقوبات الجماعية، وتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية، والاعتداء المستمر على المرافق الحيوية والمؤسسات الوطنية الفلسطينية،
- وتأكيداً للموقف العربي الثابت والدائم باعتبار القضية الفلسطينية القضية المركزية للعرب جميعاً، وتعنى جميع أبناء الأمة العربية وأقطارها، وتشكل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي بما يمثله من خطر عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري يهدد مصير الأمة العربية بكاملها،
- وانطلاقاً من الحرص العربي على دعم صمود الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة حقوقه، وتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لمواجهة المخططات الإسرائيلية،
- وإذ يدين استمرار تصاعد العدوان الوحشي الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني،

يُقـــرر

أولاً: مبادرة السلام العربية:

١ - التأكيد مجددا على أن السلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي وأن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، والتأكيد على أن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى الخط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والأراضي التي لا زالت محتلة في الجنوب اللبناني والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين استنادا إلى مبادرة السلام العربية ووفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) لسنة ١٩٤٨، ورفض كافة أشكال التوطين وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لما جاء في مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت (٢٠٠٢) وأعادت التأكيد عليها القمم العربية المتعاقبة ووفقا لقرارات الشرعية الدولية ومرجعياتها ذات الصلة.

٢ - التأكيد على أن دولة فلسطين شريك كامل في عملية السلام وضرورة استمرار دعمها في مطالبتها لإسرائيل بالوقف الكامل للاستيطان، وأن المفاوضات يجب أن ترتكز على مرجعية عملية السلام والمتمثلة في قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبإطار زمني محدد، وأن النقاش حول الحدود لا بد أن يستند على إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، والشروع في قضايا التسوية النهائية للصراع العربي الإسرائيلي وعلى رأسها الاستيطان والقدس واللاجئين والحدود والمياه، والأمن، والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة والتأكيد على أن قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هي وحدة جغرافية واحدة لا تتجزأ لقيام دولة فلسطين المستقلة على كافة الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ورفض كافة المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تفتيت وحدة الأراضي الفلسطينية وكافة الإجراءات أحادية الجانب التي تتخذها إسرائيل.

٣ - تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة لتعثر عملية المفاوضات بسبب تعنتها وإصرارها على الاستمرار في الاستيطان كبديل عن السلام برغم الإجماع الدولي الواضح على عدم

قانونية وشرعية المستوطنات، وعلى الضرر البالغ الذي يمثله الاستمرار في الاستيطان على فرص تحقيق السلام وتحقيق حل الدولتين، والتأكيد مجددا على أن الموقف الإسرائيلي والذي يتعارض مع أحكام وقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومع متطلبات تحقيق السلام وفشل الوسيط الأمريكي في تحقيق نتائج في مساعيه سيؤدي إلى إعادة النظر في المفاوضات لأن مسار المفاوضات أصبح غير مجد، وأن استئنافها مرهونا بتلقي عرض جاد يكفل إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ووفقا لمرجعيات عملية السلام.

٤ - رفض المواقف الإسرائيلية المطالبة بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب الهادفة إلى تغيير الواقع الديمغرافي والجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وفرض وقائع جديدة على الأرض، ومحاولات الالتفاف على أسس عملية السلام ومرجعياتها وتقويض الحل المتمثل في إقامة دولتين والقضاء على فرص إقامة دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة.

٥ - دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته والتحرك لاتخاذ الخطوات والآليات اللازمة لحل الصراع العربي الإسرائيلي بكافة جوانبه وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس حل الدولتين وفقا لحدود ١٩٦٧، وتنفيذ قراراته وتحمل مسؤولياته تجاه دولة فلسطين المحتلة لإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإعمال القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٦ - دعوة المجتمع الدولي إلى إطلاق مفاوضات جادة تكون مرجعيتها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرارين رقم (٢٤٢) لعام ١٩٦٧، ورقم (٣٣٨) لعام ١٩٧٣، اللذين يقضيان بإنهاء الاحتلال وانسحاب إسرائيل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ بما يشمل القدس الشرقية (عاصمة دولة فلسطين) ووقف الاستيطان على أرض دولة فلسطين، والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين والعرب، تأكيدا للاعتراف الدولي لرفع مكانة دولة فلسطين وانضمامها إلى الأسرة الدولية، كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، بموجب قرار الجمعية العامة رقم (A/Res/67/19).

٧ - تشكيل وفد وزاري عربي برئاسة معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر وعضوية كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ودولة فلسطين وبمشاركة الأمين العام لجامعة الدول العربية، وذلك لإجراء مشاورات مع مجلس الأمن والإدارة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين والاتحاد الأوروبي، للاتفاق على آليات وفق إطار زمني محدد لإطلاق مفاوضات جادة، وتكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية لتشكيل فريق عمل لإعداد الخطوات التنفيذية اللازمة لهذا التحرك.

٨ - التأكيد على أهمية التحرك من أجل الدعوة لعقد مؤتمر دولي خاص بطرح القضية الفلسطينية من كافة جوانبها بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة مستندا على إقرار قضايا التسوية النهائية للصراع العربي الإسرائيلي وعلى رأسها الحدود والأمن، والاستيطان، والقدس واللاجئين والمياه، ووفقا لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام المتفق عليها ومبادرة السلام العربية، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) لسنة ١٩٤٨ والخاص بقضية اللاجئين.

٩ - تكليف لجنة مبادرة السلام العربية بإعادة تقييم الموقف العربي إزاء مجريات عملية السلام المعطلة من مختلف جوانبها وأبعادها، بما في ذلك جدوى استمرار الالتزام العربي في طرح مبادرة السلام العربية كخيار استراتيجي، وكذلك إعادة النظر في:

- جدوى مهمة اللجنة الرباعية ودورها وذلك في ضوء عجزها عن إحراز أي انجاز باتجاه تحقيق السلام العادل والشامل.
- التعامل العربي مع المنهجية الدولية المتبعة وآلياتها في معالجة القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، والدفع نحو تغيير هذه المنهجية وبلورة آليات جديدة للتحرك على أساس مرجعيات الشرعية الدولية، من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وباقي الأراضي العربية المحتلة.

على أن تقوم اللجنة بتقديم تقريرها وتوصياتها إلى اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دورة طارئة، تمهيداً لعرضها على قمة استثنائية.

١٠ - توجيه الشكر للأطراف الدولية التي دعمت مبادرة السلام العربية ومطالبتها مواصلة دعمها للقضية الفلسطينية والحقوق العربية والدفع بجهود السلام، والتأكيد على أن استمرار رفض إسرائيل لمبادرة السلام العربية التي تستند إلى الشرعية الدولية ومبادئها ومرجعياتها تؤكد عدم جدية إسرائيل في تحقيق السلام.

١١ - التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية وأهمية استمرار جهودها برئاسة دولة قطر خلال الدورة العادية (٢٤) للقمة العربية، وفقا للإطار السياسي الذي يقوم على أن مبادرة السلام العربية المطروحة اليوم لن تبقى على الطاولة طويلا.

ثانياً: تطورات القضية الفلسطينية:

١ - تقديم الشكر لكل دول العالم التي صوتت بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩ لصالح قرار الجمعية العامة رقم (A/Res/67/19) لرفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة مراقب (غير عضو) على حدود خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، ومطالبة الدول التي لم تصوت لصالح القرار لتغيير موقفها، وحث مجلس الأمن على الإسراع في البت في الطلب المقدم لحصول دولة فلسطين على دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وتكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة للاستمرار في متابعة الإجراءات القانونية اللازمة لهذا التحرك، في كافة الجهات ذات الصلة بهذا الشأن.

٢ - مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بعدم استخدام حق النقض في مجلس الأمن ضد القرار العربي لمطالبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاعتراف وقبول انضمام دولة فلسطين للأسرة الدولية بالأمم المتحدة، خاصة وأن هذا الموقف يتماشى مع تصريحات الرئيس الأمريكي أوباما والذي عبر عنها في خطابه بتاريخ ٢٠١١/٥/١٩، لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وأن تكون حدود دولة فلسطين مع مصر والأردن وإسرائيل، وما جاء في خطابه أمام الجمعية العامة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بشأن قيام الدولة الفلسطينية.

٣ - توجيه الشكر لكافة الدول التي اعترفت مؤخرا بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، والدول التي أقدمت على رفع التمثيل الدبلوماسي لفلسطين، ودعوة الدول التي لم تعترف بعد إلى القيام بذلك إسهاما منها بتعزيز الإجماع الدولي القائم على ضرورة إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ووفقا لقرارات الشرعية الدولية.

٤ - دعوة الولايات المتحدة الأمريكية وكافة دول الاتحاد الأوروبي إلى الاعتراف بدولة فلسطين على حدود خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

٥ - دعم جهود دولة فلسطين المحتلة للحصول على عضوية الوكالات الدولية المتخصصة والانضمام إلى المواثيق والبروتوكولات الدولية.

٦ - احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية واحترام المؤسسات الشرعية لدولة فلسطين، بما في ذلك المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، والالتزام بوحدة القرار والتمثيل الفلسطيني من أجل الحفاظ على مكتسبات وحقوق الشعب الفلسطيني المعرضة للخطر والتأكيد على أن المصالحة الوطنية الفلسطينية تشكل الضمانة الحقيقية الوحيدة في سبيل الحفاظ على الأراضي الفلسطينية.

٧ - الترحيب بالتوقيع على اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية بتاريخ ٢٠١١/٥/٤، وبما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني، والتعبير عن الشكر لجمهورية مصر العربية لرعايتها المتواصلة واستمرار جهودها الحثيثة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني، ودعوة القوى الفلسطينية إلى سرعة تنفيذ بنود هذا الاتفاق، وذلك لمواجهة التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية.

٨ - الترحيب بإعلان الدوحة وما تم الاتفاق عليه بشأن تشكيل حكومة انتقالية من كفاءات وطنية مستقلة تنفيذا لاتفاق القاهرة، وتعمل على التحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني.

٩ - توجيه تحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة لمواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعم صموده ونضاله في مواجهة هذا العدوان، والإدانة الشديدة للعدوان الإسرائيلي الهمجي على قطاع غزة والذي أوقع الآلاف من الشهداء والجرحى الفلسطينيين، خاصة بين المدنيين من الأطفال والنساء وأحدث دمارا هائلا وشاملا للبنية التحتية والمؤسسات العامة والخاصة، والمطالبة بوقف العدوان الإسرائيلي، ورفع الحصار الجائر وتحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية القانونية والمادية عما ارتكبت من جرائم حرب وانتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والإشادة بدور جمهورية مصر العربية في التوصل إلى تهدئة في قطاع غزة، إثر العدوان الإسرائيلي عليه والذي بدأ في

٢٠١٢/١١/١٤.

١٠ - مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل من أجل رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر من والى قطاع غزة وبتفعيل اتفاق المعابر الذي تم التوصل إليه في ٢٠٠٥/١١/١٥، وخاصة بعد أن تحول القطاع فعليا إلى سجن كبير، وامتناع إسرائيل عن فتح المعابر وعدم السماح ببناء الميناء، وإعادة بناء المطار وإنشاء ممر آمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، ورفضها إدخال مواد البناء لإعادة إعمار ما دمرته الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة والتعبير عن الشكر والتقدير للإجراءات التي اتخذتها جمهورية مصر العربية على معبر رفح للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

١١ - العمل على تنفيذ قرارات القمم العربية السابقة والخاصة بإنهاء الحصار الإسرائيلي وإعادة الإعمار لقطاع غزة، وبخاصة القمة العربية التنموية الثالثة (الرياض: كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)، والقمة العربية الثالثة والعشرين (بغداد: آذار/مارس ٢٠١٢)، وبالإشارة إلى نتائج اجتماع قمة شرم الشيخ لإعمار غزة (آذار/مارس ٢٠٠٩)، التأكيد على ضرورة الإسراع في إنهاء كافة أشكال الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، ودعوة كافة المشاركين في مؤتمر شرم الشيخ لإعمار غزة إلى اجتماع آخر لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها، وذلك في إطار الدعم العربي لإنجاح خطوات تحقيق المصالحة الفلسطينية وانجازها بأسرع وقت.

١٢ - التأكيد على عدم شرعية وعدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والتأكيد على ضرورة إعلان إسرائيل الوقف الفوري والكامل لسياسة الاستيطان وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، لا سيما قرار مجلس الأمن رقم (٤٦٥) لعام ١٩٨٠، ورقم (٤٩٧) لعام ١٩٨١، اللذين يؤكدان على عدم شرعية الاستيطان، وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة تحت رقابة دولية، والعمل على إزالة جدار الفصل العنصري ووقف كافة إجراءات التهويد الإسرائيلية في القدس، وإنهاء الحصار الاقتصادي والعسكري وتحميلها مسؤولية تعويض الشعب الفلسطيني عن كل الخسائر الفادحة التي لحقت به جراء هذا الحصار، ورفع الحواجز العسكرية بين مدن الضفة الغربية وفتح كافة معابر قطاع غزة.

١٣ - التأكيد على تكليف المجموعة العربية في نيويورك متابعة جهودها لاستصدار قرار ملزم من مجلس الأمن يدين مخططات إسرائيل التوسعية يقضي بوقف جميع أشكال النشاط الاستيطاني وخطط سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأخيرة والهادفة إلى بناء آلاف المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، والتأكيد على أن الاستيطان غير شرعي وغير قانوني، ومطالبة المجتمع الدولي أخذ التدابير اللازمة لإلزام إسرائيل بوقف النشاط الاستيطاني في دولة فلسطين ووقف تدمير البيئة الجغرافية والطبيعة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية، والتي تعتبر جرائم حرب، وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لاسيما قراري مجلس الأمن رقم (٤٦٥) لعام ١٩٨٠، ورقم (٤٩٧) لعام ١٩٨١، وتفكيك جميع المستوطنات المقامة على أرض دولة فلسطين.

١٤ - الإشادة باعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته العادية (٢٢) خمس قرارات تُدين إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال لاستمرار انتهاكها للقانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني، ومطالبة المجموعة العربية في مجلس حقوق الإنسان باستكمال الخطوات القانونية لتشكيل لجنة دولية لمحاسبة إسرائيل على جرائمها في حق الشعب الفلسطيني.

١٥ - التأكيد على أن فشل الإدارة الأمريكية وتخليها في إلزام الحكومة الإسرائيلية لوقف النشاط الاستيطاني يتطلب بشكل فوري أن تعلن بوضوح حدود الدولتين على أساس خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، كما أن توفير الأمن يتم من خلال الحل العادل والشامل للصراع العربي الإسرائيلي والانسحاب الكامل والشامل من الأراضي المحتلة وإنهاء أي شكل من أشكال التواجد العسكري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.

١٦ - دعوة الأمين العام للأمم المتحدة بذل الجهود الحثيثة واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للسعي نحو الإفراج العاجل عن الأسرى والأطفال في السجون الإسرائيلية وتوفير الحماية الدولية لهم وذلك تفعيلاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة القرار ٣/٤٨ الصادر عن لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة دورة رقم ٤٨ في آذار/مارس ٢٠٠٤، ودعوة الأمانة العامة لعقد مؤتمر دولي عن معاناة الطفل الفلسطيني في ظل انتهاك إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال لاتفاقية حقوق الطفل.

١٧ - إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على إعادة اعتقالها للأسرى الذين تم الإفراج عنهم في الصفقة الأخيرة لتبادل الأسرى، ومطالبتها بالإفراج الفوري عنهم، بما في ذلك الأسرى المضربين عن الطعام، وتحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تدهور حالتهم الصحية الخطرة والتي تهدد حياتهم.

١٨ - مطالبة المفوض السامي لحقوق الإنسان مواصلة اتصالاتها مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لإلزامها بمعاملة الأسرى الفلسطينيين والعرب كأسرى حرب، وفقا لاتفاقية جنيف وقواعد القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات ذات الصلة، واستمرار زياراتها الميدانية للأراضي الفلسطينية المحتلة لمراقبة وتوثيق ما يتعرض له الأسرى من انتهاكات وممارسات خطيرة ومنها استشهاد الأسير عرفات جرادات جراء التعذيب الجسدي إثر اعتقاله، ومطالبة الأمم المتحدة بسرعة تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في حادثة استشهاده.

١٩ - تقديم الشكر لجمهورية العراق لاستضافتها المؤتمر الدولي للتضامن مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب، وذلك تنفيذا لقرار قمتي سرت وبغداد، والترحيب بإعلان معالي وزير خارجية جمهورية العراق عن تبرع العراق بمبلغ ٢ مليون دولار للصندوق العربي لدعم الأسرى الفلسطينيين والعرب وتأهيل المحررين من سجون الاحتلال الإسرائيلي تنفيذا لإعلان بغداد الخاص بالمؤتمر الدولي للتضامن مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والذي عقد يومي ١١-٢٠١٢/١٢/١٢، ودعوة الدول والمؤسسات والأفراد للمساهمة في هذا الصندوق.

٢٠ - توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية لجهودها الحميدة من أجل إتمام صفقة تبادل الأسرى والتنويه بكافة الأطراف والدول التي ساهمت لإتمام هذه الصفقة.

٢١ - مطالبة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بوقف سياسة الاعتقال الإداري والذي يعد انتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف، ومطالبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف بتحمل مسؤولياتها القانونية والإنسانية تجاه الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية.

٢٢ - دعوة المجموعة العربية في نيويورك مواصلة الجهود لتقديم طلب لعقد جلسة استثنائية للجمعية العامة لمناقشة قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ومتابعة تكليف المجموعة العربية في نيويورك لتقديم طلب إلى

الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستصدار قرار بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية في لاهاي حول الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، وذلك باعتبارهم أسرى حرب، وإجراء الاتصالات اللازمة مع الدول المؤيدة للقضية الفلسطينية لتبني طلب الرأي الاستشاري.

٢٣ - تكليف المجموعة العربية في جنيف مواصلة جهودها لعقد دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة خاصة بقضية الأسرى لاتخاذ قرار يلزم إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) تطبيق كافة مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة، واتفاقية جنيف الرابعة ذات العلاقة ومطالبتها بالتوقيع على بروتوكولاتها الإضافية الخاصة بفتح سجون الاحتلال الإسرائيلي ومعتقلاته أمام اللجان الدولية المختصة بمراقبة تحقيق المعاملة الإنسانية للأسرى والمعتقلين داخل هذه السجون الإسرائيلية، وكذلك تشكيل لجنة تقصي حقائق للوقوف على مدى تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

٢٤ - مناشدة جميع الدول والمنظمات والهيئات الدولية المعنية الاستجابة الفورية لما طالبت به محكمة العدل الدولية بشأن عدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن إقامة هذا الجدار والامتناع عن تقديم أي مساعدة لعملية بنائه وتفكيك ما تم إنشاؤه منه والتعويض عن الأضرار الناتجة عنه، ودعوة الأمانة العامة والدول العربية إلى وضع خطة تحرك لدفع المجتمع الدولي لتنفيذ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في ٢٠٠٤/٧/٩، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول عدم شرعية جدار الفصل العنصري الصادر في ٢٠٠٤/٧/٢٠، وقيام الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد سجل للأضرار المترتبة عن الجدار كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة.

٢٥ - دعوة الحكومة السويسرية إلى السعي لاستئناف عقد مؤتمر جنيف للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة والمطالبة بحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة في ضوء استمرار انتهاك القوات الإسرائيلية لاتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي الإنساني.

٢٦ - تأكيد التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ورفض محاولات التوطين بكافة أشكاله ورفض أي تحركات للالتفاف على حق العودة أو إسقاطه، ودعوة الأمانة

العامة والدول الأعضاء إلى مواصلة تكثيف جهودها على الساحة الدولية، وفي الأمم المتحدة، لتأكيد هذا الحق وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (١٩٤٨) ووفقا لمبادرة السلام العربية وتأكيد مسؤولية إسرائيل القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

٢٧ - مطالبة كافة أطراف الصراع في سورية لوقف العدوان على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وعدم الزج بهم في أتون المعارك رغم حيادهم منذ بدء الصراع وما مثلته مخيماتهم من ملاذ آمن للسوريين الفارين من المناطق القريبة منها، ومعاملة اللاجئين الفلسطينيين على قدم المساواة مع النازحين السوريين.

٢٨ - التأكيد على أهمية استمرار توفير الدعم المالي اللازم للبرامج والنشاطات الاعتيادية والطارئة لوكالة الغوث (الأونروا).

٢٩ - توجيه الشكر للدول العربية التي قامت بدعم الاقتصاد الفلسطيني وفتحت أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ عبر إعفائها من الرسوم الجمركية، ودعوة باقي الدول العربية لتنفيذ القرارات الصادرة بهذا الشأن، ودعوة الجهات المختصة بدولة فلسطين لتزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتقارير دورية حول الصعوبات التي تعترض تدفق السلع والمنتجات الفلسطينية إلى الدول العربية.

ثالثاً: الإجراءات الإسرائيلية في القدس:

١ - التأكيد على عروبة القدس ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية وغير القانونية التي تستهدف تهويد المدينة وضمها وتهجير أهلها المقدسيين، وإدانة مصادرة الأراضي وبناء وحدات استيطانية في القدس الشرقية، وإدانة أعمال الحفريات الإسرائيلية أسفل وفي محيط المسجد الأقصى التي تهدد بانهياره ودعوة المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية ولاسيما منظمة اليونسكو إلى تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية، ودعوة الدول العربية إلى ضرورة التحرك السريع من أجل إحباط مخططات إسرائيل.

٢ - التأكيد على التمسك بإقامة دولة فلسطين المستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، ورفض جميع الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تستهدف ضم المدينة وتهويدها، وإدانة كافة البرامج والخطط

والسياسات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية الرامية إلى إعلانها عاصمة لدولة إسرائيل، ودعوة المجتمع الدولي إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية في هذه الشأن.

٣ - مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بالتحرك الفوري لتحمل مسؤولياتهم والضغط على إسرائيل للوقف الفوري للاستيطان في مدينة القدس، ومطالبتها بأن تنصرف إلى عملية مفاوضات جادة تعيد الحقوق وتحفظ الأمن والسلام والاستقرار بدلا من إعلان الحرب على عملية السلام.

٤ - إدانة محاولات إسرائيل الممنهجة والمتكررة والمتواصلة بالعدوان على المسجد الأقصى المبارك بهدف إحكام سيطرتها عليه، وإدانة حمايتها لليمين المتطرف في اقتحاماته المتكررة لباحات المسجد الأقصى المبارك بهدف تنفيذ مخطط هدمه وإقامة هيكلهم المزعوم في سابقة عنصرية خطيرة تمس العالم الإسلامي بأسره، ومطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي واليونسكو بتحمل المسؤولية في الحفاظ على المسجد الأقصى المبارك باعتباره أبرز معلم إسلامي في فلسطين المحتلة، وتكليف المجموعة العربية في نيويورك بالتحرك السريع لتوضيح خطورة ما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك.

٥ - إدانة كافة أشكال التهويد التي تتعرض لها مدينة القدس وخاصة المخطط الإسرائيلي الهيكلي والمعروف بالمخطط ٢٠٢٠، والذي يهدف إلى اعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، والمتمثل بتنفيذ مخطط لبناء أكثر من ٥٠ ألف وحدة استيطانية حتى عام ٢٠٢٠، وذلك لخفض نسبة سكان القدس العرب وليصبح الفلسطينيين أقلية داخل مدينة القدس.

٦ - الإدانة الشديدة للتصريحات الإسرائيلية والتي تعتبر فيها المسجد الأقصى المبارك جزءا لا يتجزأ من أراضي إسرائيل، وينطبق عليه القانون الإسرائيلي، والتحذير من أن مخططات إسرائيل لتقسيم المسجد الأقصى المبارك بين المسلمين واليهود يعتبرا تصعيدا خطيرا ضد حرمة المسجد وضد المقدسات الإسلامية والمسلمين، وينذر بإشعال صراع ديني تتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عنه، ومطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة الرباعية الدولية ومنظمة اليونسكو بموقف حازم لحماية المسجد الأقصى من المخططات الإسرائيلية.

٧ - إدانة المشروع الاستيطاني الجديد والمعروف بمشروع E1، والذي تمت المصادقة عليه بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لرفع مكانة دولة فلسطين إلى دولة مراقبة غير

عضو، والذي يقضي بإقامة مئات الوحدات الاستيطانية الجديدة في مستوطنة معاليه أدوميم، مما سيؤدي إلى تقسيم الضفة الغربية إلى جزئين منفصلين، الأمر الذي سيقضي على إنهاء حل الدولتين وإقامة دولة فلسطين المستقلة والمتواصلة جغرافيا.

٨ - الترحيب بمبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بالتوجه إلى مجلس الأمن بغرض استصدار قرار يقضي بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل منذ احتلال عام ١٩٦٧ في القدس العربية، بقصد طمس معالمها الإسلامية والمسيحية، والطلب من الأمانة العامة متابعة تنفيذ هذه المبادرة.

٩ - توجيه الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية ولصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية على جهودهم المتواصلة لحماية المقدسات، والإشادة بقرار اليونسكو والقاضي بحق الأوقاف الأردنية في إعادة ترميم باب المغاربة، والذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من الحرم القدسي الشريف.

١٠ - الإشادة بالجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابع للجنة القدس التي يرأسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المغرب والخاص بتمويل عملية ترميم محيط المسجد الأقصى، وتمويل مشاريع تهم قطاعات الإسكان والصحة والثقافة والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة، إضافة إلى ترميم المساجد والمباني الأثرية في المدينة.

١١ - توجيه الشكر مجدداً لدولة قطر الشقيقة لعقدها مؤتمر القدس الدولي للدفاع عن مدينة القدس وحمايتها تحت رعاية جامعة الدول العربية تنفيذا لقرار قمة سرت رقم (٥٠٣)، دورة عادية (٢٢) بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٨، برعاية وحضور صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (أمير دولة قطر) وبحضور فخامة الرئيس محمود عباس (رئيس دولة فلسطين)، ومطالبة جامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي، وذلك لدعم صمود وثبات أهلها في التصدي لمخاطر تهويد مدينة القدس، والترحيل القسري لسكانها والإجراءات المستمرة والمتصاعدة لتدمير مقدساتها الإسلامية والمسيحية، وطمس تاريخها وتراثها الإنساني.

١٢ - مطالبة الفاتيكان بعدم توقيع أي اتفاق مع الحكومة الإسرائيلية تتعلق بقضايا الملكية الاقتصادية والمالية والعقارية للكنيسة الكاثوليكية أو لمؤسسات وتجمعات كاثوليكية واقعة في القدس الشرقية ولا يجوز عقد أي اتفاق بهذا الخصوص إلا مع دولة فلسطين، وذلك لأن القدس هي

أرض محتلة احتلت عام ١٩٦٧، وأي اتفاق مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) يعتبر خرقا صريحا للقانون الدولي والشرعية الدولية وقراراتها، ومطالبة الفاتيكان بالتزامه بالاتفاق الذي وقعه عام ٢٠٠٠ مع دولة فلسطين.

١٣ - الدعوة لتفعيل قرار قمة سرت ٢٠١٠ رقم (٥٠٣) بشأن القدس والخاص بزيادة الدعم الإضافي المقرر في قمة بيروت ٢٠٠٢ لصندوقي الأقصى والقدس إلى ٥٠٠ مليون دولار، والطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وضع آليات لتنفيذ خطة التحرك العربي لإنقاذ القدس.

رابعاً: دعم موازنة دولة فلسطين وصمود الشعب الفلسطيني:

١ - توجيه الشكر إلى كلٍ من المملكة العربية السعودية لسدادها مبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي وإلى دولة قطر التي سددت مبلغ ٩ مليون دولار أمريكي، وذلك من مساهمة كل من الدولتين في شبكة الأمان المالية لدولة فلسطين بمبلغ ١٠٠ مليون دولار شهرياً التي أقرتها قمة بغداد بقرارها رقم ٥٥١ بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٩.

٢ - مطالبة الدول العربية الإيفاء بالتزاماتها نحو توفير شبكة أمان مالية بأسرع وقت ممكن بمبلغ مائة مليون دولار شهريا لدولة فلسطين تنفيذا لقرار قمة بغداد رقم (٥٥١) دورة عادية (٢٣) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٩، وذلك لدعم القيادة الفلسطينية في ضوء ما تتعرض له من ضغوطات مالية، وإدانة تكرار إسرائيل حجب الأموال الفلسطينية المستقطعة من الضرائب والمستحقة لدولة فلسطين ودعوة المجتمع الدولي التحرك الفوري لإلزام إسرائيل بالكف عن هذه الإجراءات وإيصال الأموال الفلسطينية لدولة فلسطين.

٣ - توجيه الشكر للدول العربية التي أوفت بكامل التزاماتها ومساهمتها كلياً أو جزئياً في دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس وفقا لقرارات قمة القاهرة غير العادية لعام ٢٠٠٠ وفي تقديم الدعم الإضافي للصندوقين وفق مقررات قمة بيروت (د.ع ١٤) لعام ٢٠٠٢ ودعوة الدول العربية التي لم تف بالتزاماتها تجاه الدعم الإضافي سرعة الوفاء بهذه التزامات.

٤ - تشكيل وفد من دولة رئيس وزراء دولة فلسطين ومعالي الأمين العام ومعالي وزير خارجية دولة قطر (رئاسة القمة) ومعالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية (رئاسة المجلس الوزاري) ومن يرغب من السادة الوزراء بالتوجه إلى عدد من العواصم العربية

في أسرع وقت ممكن لمواجهة الأزمة المالية الصعبة التي تواجهها دولة فلسطين.

٥ - دعوة الدول العربية لدعم موازنة دولة فلسطين لمدة عام تبدأ من ٢٠١٣/٤/١، وفق الآلية التي أقرتها قمة بيروت ٢٠٠٢.

(ق.ق: ٥٧٤ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:

- **مهمة الوفد الوزاري العربي إلى واشنطن**

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وفي ضوء المداولات التي أجراها أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية في هذا الموضوع،

يُقرر

١ - إيفاد وفد من وزراء الخارجية برئاسة معالي رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة قطر وعضوية المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ودولة فلسطين وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والأمين العام لجامعة الدول العربية في نهاية الشهر القادم لإجراء المشاورات مع الإدارة الأمريكية حول مجريات عملية السلام المعطلة من مختلف جوانبها وأبعادها وعرض الموقف العربي إزاء المنهجية الدولية المتبعة وآلياتها في معالجة القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

٢ - الطلب من رئيس الوفد تقديم تقرير عن مهمة الوفد إلى رئيس القمة ومجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق.ق: ٥٧٥ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- **وبعد استماعه:**

▪ **إنشاء صندوق لدعم القدس**

- إلى كلمة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بشأن إنشاء صندوق لدعم القدس،
- وإلى مداخلات أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية،

يُقرر

١ - إنشاء صندوق باسم دعم القدس بموارد مالية قدرها مبلغ مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع وبرامج تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس الشريف وتعزيز صمود أهلها، ولتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدرته الذاتية وفك ارتهانه للاقتصاد الإسرائيلي ومواجهة سياسة العزل والحصار.

٢ - تكليف البنك الإسلامي للتنمية بإدارة هذا الصندوق.

(ق.ق: ٥٧٦ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- إذ يؤكد على قراراته السابقة بشأن تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية،
- واستناداً إلى مداخلات القادة العرب التي أكدت على أهمية الإسراع في تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية،
- وإذ يُشيد بالجهود المقدرة التي بذلتها جمهورية مصر العربية ودولة قطر في هذا الشأن،
- وفي ضوء المداولات التي أجراها أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية في هذا الشأن،

▪ **عقد قمة مُصغرة لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية**

يُقرر

عقد قمة عربية مصغرة برئاسة جمهورية مصر العربية وعضوية دولة قطر ودولة فلسطين والأمين العام والدول الأعضاء التي ترغب في المشاركة للإسراع في تنفيذ المصالحة الوطنية الفلسطينية باعتبارها الضامنة الحقيقية للحفاظ على الوحدة الفلسطينية ومواجهة التحديات الماثلة أمام القضية الفلسطينية وفقاً لاتفاقيتي القاهرة ٢٠١١ والدوحة ٢٠١٢.

(ق.ق: ٥٧٧ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:

- الجولان العربي السوري المحتل

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وآخرها القرار رقم ٧٥٩٣ د.ع (١٣٩) بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦،
- وإذ يؤكد على قرارات مؤتمرات القمة العربية، وآخرها قرار قمة بغداد رقم ٥٥٢ د.ع (٢٣) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٩،

يُقرر

١ - تأكيد الدول العربية دعمها ومساندتها الحازمة لمطلب سورية العادل وحقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، استناداً إلى أسس عملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية، والبناء على ما أنجز في إطار مؤتمر السلام الذي انطلق في مدريد عام ١٩٩١.

٢ - التأكيد مجدداً على كافة قراراته وآخرها قرار قمة بغداد رقم ٥٥٢ د.ع (٢٣) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٩ وعلى كافة قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري خاصةً رقم ٤١٢٦ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٣ وقراراته اللاحقة وآخرها القرار رقم ٧٥٩٣ د.ع (١٣٩) بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦ التي تنص على رفض كل ما اتخذته سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي للجولان العربي السوري المحتل، وآخرها قرار الكنيست الإسرائيلي الأخير الذي دعا إلى إجراء استفتاء عام قبل الانسحاب من الجولان العربي السوري المحتل والقدس الشرقية، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية لتكريس سيطرتها عليه غير قانونية ولاغيه وباطلة، وتشكل خرقاً للاتفاقيات الدولية وليثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١)، وقرار الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين رقم ٦٣/٩٩ بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٥ والذي أكد على أن قرار إسرائيل في ١٩٨١/١٢/١٤ بضم الجولان العربي السوري المحتل غير قانوني ولاغ وباطل وغير ذي أثر قانوني ويشكل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١)

وكذلك قرار الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين رقم ٦٤/٢١ بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢، وكذلك قرارات الجمعية العامة رقم ٦٥/١٨ بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٥ ورقم ٦٥/١٠٦ بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٠، ورقم A/٦٦/١٩ بتاريخ ٢٠١١/١٢/١، وقرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٥/١٣ بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٤، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المُقدم للجمعية العامة رقم A/٦٦/٤٠٠ الصادر في ٢٠١١/١٠/١٩ في هذا الشأن.

٣ - التأكيد من جديد أن استمرار احتلال الجولان العربي السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧ يشكل تهديداً مستمراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم.

٤ - إدانة إسرائيل لممارساتها في الجولان العربي السوري المحتل المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي والموارد المائية، وإقامة سد ركامي قرب مدينة القنيطرة لسرقة المياه، وسحب مياه بحيرة مسعدة البالغ سعتها سبعة ملايين متراً مكعباً وتحويلها إلى مزارع للمستوطنين واستزاف بحيرتي طبريا والحولة، وحرمان المزارعين السوريين من أهم مصادر المياه لري مزروعاتهم وسقاية مواشيهم، وكذلك إدانة بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين إليها واستغلال مواردها الطبيعية وبناء المشاريع عليها، وآخرها قيام ما يُسمى بمجلس المستوطنين في الجولان خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بحملة دعائية لبناء وحدات استيطانية جديدة في الجولان العربي السوري المحتل تحت عنوان ''تعال إلى الجولان'' واستقطاب ثلاثة آلاف عائلة إسرائيلية جديدة للاستيطان في الجولان العربي السوري المحتل في إطار هذا المشروع، إضافة إلى الإعلان عن مناقصة لعرض وبيع عشرة مناطق في الجولان العربي السوري المحتل لإنشاء مزارع للكرمة، وإقامة مصانع للخمور عليها، وفرض المقاطعة الاقتصادية على المنتجات الزراعية للسكان العرب ومنع تصديرها.

٥ - تأكيد الموقف العربي بالتضامن الكامل مع سورية ولبنان، والوقوف معهما في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المستمرة ضدهما، واعتبار أي اعتداء عليهما اعتداء على الأمة العربية.

٦ - دعم صمود المواطنين العرب في الجولان العربي السوري المحتل والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، والتأكيد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة

لعام ١٩٤٩ على مواطني الجولان العربي السوري المحتل وإدانة سلطات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاتها الصارخة لجميع حقوق المواطنين السوريين الواقعين تحت الاحتلال في الجولان كباراً وصغاراً بموجب مبادئ القانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية وما ينجم عن هذا الاحتلال من نزوح آلاف السكان وتشريدهم وسلب أراضيهم وانفصال الأسر وانعكاس ذلك الوضع على حياة الأطفال وتربيتهم إضافة إلى انتهاكات أخرى عديدة في مجال حقوق الطفل (والتي تتعارض مع الالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل).

٧ - مطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، ضمان احترام إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعمل على تسهيل قيام سكان الجولان العربي السوري المحتل بزيارة أهليهم وأقاربهم في الوطن الأم سورية عبر معبر القنيطرة وبإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٨ - إدانة الممارسات والاستفزازات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء قرية الغجر السورية في الجولان العربي السوري المحتل، بهدف تقسيمها وتهجير سكانها وبناء جدار يفصلهم عن أراضيهم وأرزاقهم. واعتبار أن قيام إسرائيل بعملية إجبار سكان القرية المدنيين على الانتقال إلى القسم الجنوبي منها، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، كما تعتبر ''جريمة ضد الإنسانية''. وكذلك اعتبار أن أي عملية تقسيم للقرية من شأنها المساس بالوضع السيادي لسورية عليها، ومطالبة المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته للضغط على إسرائيل لمنعها من تقسيم القرية ووقف المعاناة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لسكانها الرازحين تحت الاحتلال، ودعم سورية في الاحتفاظ بحقها في اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحيلولة دون تقسيم القرية.

٩ - إدانة المجازر والجرائم البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية بتاريخ ١٥ مايو/أيار (ذكرى نكبة فلسطين) و ٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ (الذكرى الرابعة والأربعين لنكسة حزيران/يونيه ١٩٦٧)، والمتمثلة بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين السلميين (سوريين وفلسطينيين) والعزل من أي سلاح، وهم في الجانب السوري من خط وقف إطلاق النار في الجولان العربي السوري المحتل، الذي أدى إلى سقوط ٣٨ شهيداً وأكثر من ٣٥٠ جريحاً.

١٠ - إدانة الممارسات العدوانية والإجرامية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والمتمثلة بحملة الاعتقالات الكبيرة التي طالت أبناء قرية مجدل شمس المحتلة، وعمليات إبعاد العشرات من أبنائها إلى خارج الجولان بشكلٍ قسري، وتغريمهم بغرامات مالية كبيرة، والحكم على بعضهم بالسجن الفعلي، وتأجيل البعض إلى محاكمات متتالية، ومطالبة كافة المؤسسات والجهات الدولية في إدانة تلك الممارسات والضغط على إسرائيل لوقف تلك الممارسات بحق أبناء قرية مجدل شمس المحتلة.

١١ - مطالبة الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بالضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين السوريين في السجون الإسرائيلية من أبناء الجولان العربي السوري المحتل، ومطالبة الهيئات الإنسانية الدولية بحمل إسرائيل على السماح لمندوبي الصليب الأحمر بزيارة هؤلاء الأسرى والمعتقلين برفقة أطباء مختصين للوقوف على حالتهم الصحية والنفسية وإنقاذ حياتهم ورفع معاناتهم من جراء الممارسات القمعية الإسرائيلية وظروف الاعتقال اللاإنسانية التي يعيشونها داخل السجون الإسرائيلية وسياسة القهر المادي والمعنوي التي تمارسها السلطات الإسرائيلية وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور حالتهم الصحية، وتعرض حياتهم للخطر واعتبار ما قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً باعتقال العديد من المواطنين السوريين بتهم مُفبركة في محاولةٍ منها لإرهاب المواطنين السوريين في الجولان وتكريس احتلالها لهذا الجزء الأساسي من سورية، حيث يعتبر هذا العمل انتهاكاً سافراً لقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي الإنساني ولأبسط قواعد حقوق الإنسان.

١٢ - التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتباره إجراء غير مشروع لا يرتب حقاً ولا ينشئ التزاماً، واعتبار أن إقامة مستوطنات، واستقدام مستوطنين إليها، يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقيات جنيف، وجريمة حرب وفقاً للملحق الأول لهذه الاتفاقيات، وانتهاكاً لأسس عملية السلام، مما يحتم وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل، والأراضي العربية المحتلة.

١٣ - حث المجتمع الدولي على التمسك بقرارات الشرعية الدولية الرافضة للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل، وذلك من خلال إدانة ممارسات الحكومة الإسرائيلية التي أدت مؤخراً إلى استقطاب ثلاثة آلاف عائلة جديدة للاستيطان في الجولان العربي السوري المحتل خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بعد الحملة الدعائية لما يُسمى بمجلس المستوطنين وتلك التي جرى الإعلان عنها بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ بقصد إقامة تسع مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها ومضاعفة عدد المستوطنين فيها ورصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ ذلك، خلافاً للتوجهات السلمية العربية والدولية الرامية لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة استناداً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

١٤ - إدانة سياسة الحكومة الإسرائيلية التي دمرت عملية السلام، وأدت إلى التصعيد المستمر للتوتر في المنطقة، ودعوة المجتمع الدولي إلى حمل إسرائيل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان العربي السوري المحتل ومن جميع الأراضي العربية المحتلة، إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

(ق.ق: ٥٧٨ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:

- **التضامن مع لبنان ودعمه**

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وآخرها قراره رقم ٧٥٩٤ د.ع (١٣٩) بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦،
- وإذ يؤكد على قرارات مؤتمرات القمة العربية وآخرها قمة بغداد (٢٠١٢)،
- وإذ يشير إلى آخر التطورات الداخلية والدولية المتعلقة بلبنان،

يُقرر

١- تأكيد التضامن العربي الكامل مع لبنان وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي له ولحكومته

بما يحفظ الوحدة الوطنية اللبنانية وأمن واستقرار لبنان وسيادته على كامل أراضيه.

٢- توجيه التحية لصمود لبنان بجيشه وشعبه ومقاومته الباسلة في وجه العدوان الإسرائيلي المستمر عليه وعلى وجه الخصوص عدوان تموز/يوليه من العام ٢٠٠٦، والترحم على أرواح الشهداء اللبنانيين، واعتبار تماسك ووحدة الشعب اللبناني في مواجهة العدوان الإسرائيلي عليه، ضماناً لمستقبل لبنان وأمنه واستقراره.

٣- الإشادة بالدور الوطني الذي يقوم به الجيش اللبناني في الجنوب اللبناني وفي المناطق اللبنانية كافة، ودعم جهود هذا الجيش من أجل بسط سيادة الدولة اللبنانية حتى الحدود المعترف فيها دولياً وصون الاستقرار والسلم الأهلي. والتأكيد على ضرورة تعزيز قدرات الجيش والقوى الأمنية اللبنانية لتمكينهما من القيام بالمهام الوطنية الملقاة على عاتقهما.

٤- وقف الانتهاكات للسيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً، والتي وصل عددها منذ صدور القرار ١٧٠١ حتى اليوم إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ خرقاً، وإدانتها كونها تشكل انتهاكاً صارخاً للقرار ١٧٠١، كذلك إدانة نشر شبكات التجسس الإسرائيلية وارتكابها الأعمال الإرهابية، التي تُشكل اعتداءً على سيادته وانتهاكاً صارخاً لها، بما يتناقض والقوانين والأعراف الدولية وقرارات الأمم المتحدة، لا سيما القرار ١٧٠١، كما تشكل شبكات التجسس تهديداً للأمن القومي اللبناني ولسلامة مواطنيه. كذلك إدانة شراسة الخرق الإسرائيلي للمجتمع اللبناني عن طريق العملاء الذين تجاوز عددهم حتى الآن الـ ١٥٠ عميلاً، ودعم موقف الدولة اللبنانية الداعي إلى مطالبة المجتمع الدولي بتنفيذ القرار ١٧٠١ المبني على القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦، ووضع حد نهائي لانتهاكات إسرائيل ولتهديداتها الدائمة للبنان ولمنشآته المدنية وبنيته التحتية.

٥- كما يؤكد المجلس على:

- ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية كافة بما فيها مزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية وكذلك ضرورة انسحاب إسرائيل من الجزء اللبناني في بلدة الغجر، وذلك استناداً إلى القرارات الدولية ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٧٠١.
- حق لبنان، بشعبه وجيشه ومقاومته، في تحرير أو استرجاع مزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية والجزء اللبناني من قرية الغجر، والدفاع عن لبنان في مواجهة أي اعتداء، وذلك بالوسائل المشروعة والمتاحة كافة، والتأكيد على التزام

حكومته بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ بمندرجاته كلها.

- مطالبة إسرائيل بتسليم كامل المعلومات الصحيحة والخرائط المتعلقة بمواقع الذخائر غير المتفجرة كافة، بما فيها القنابل العنقودية التي ألقتها بشكلٍ عشوائي على المناطق المدنية الآهلة بالسكان إبان عدوانها عليه في صيف العام ٢٠٠٦، والتي أدت إلى مقتل وإصابة أكثر من ٤٠٠ شخصاً من بينهم ٤٧ شهيداً و ٣٥٣ جريحاً ومعوقاً، ومطالبتها بتسليم المعلومات المتعلقة بتاريخ وأماكن وكمية وأنواع القنابل العنقودية التي ألقتها القوات الإسرائيلية ومطالبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالاستمرار في توفير الدعم المالي والتقني للبنان لأجل نزع الألغام التي زرعتها إسرائيل خلال احتلالها للأراضي اللبنانية ورفع القنابل العنقودية.
- تسجيل التطور الذي تحقق في العلاقات اللبنانية – السورية من خلال التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، ودعم عمل الحكومة اللبنانية للوصول بهذه العلاقات إلى الموقع الذي يُجسد عمق الروابط التاريخية والمميزة والمصالح المشتركة بين الشعبين الشقيقين في إطارٍ من الثقة والاحترام المتبادل بينهما.

٦- تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن اعتداءاتها وخروقاتها وتهديداتها على لبنان، ولا سيما العدوان الذي تعرض له لبنان خلال صيف ٢٠٠٦ ذيول نتائجه حتى اليوم، وعن الاستهداف المتعمد للمدنيين وللبنى التحتية، الذي يشكل خرقاً صارخاً وخطيراً للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني ولاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وتحميل إسرائيل أيضاً مسؤولية التعويض للجمهورية اللبنانية وللمواطنين اللبنانيين عن الخسائر الفادحة المباشرة وغير المباشرة التي لحقت باللبنانيين وبالاقتصاد اللبناني جراء الاعتداءات الإسرائيلية، واعتبار ما قامت به إسرائيل خلال اعتداءاتها على لبنان يُشكل جرائم حرب يستوجب ملاحقة مرتكبيها أمام المراجع الدولية المختصة. والتأكيد على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦١/١٩٤ تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠ ورقم ٦٢/١٨٨ تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٩ ورقم ٦٣/٢١١ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٩، بشأن التلوث البيئي من جراء عدوان تموز/يوليه ٢٠٠٦، والقاضية بتحميل إسرائيل مسؤولية الأضرار الناجمة عنه والطلب إليها دفع تعويضات فورية وكافية إلى لبنان والدول الأخرى التي تضررت من جراء هذا التلوث.

٧- التأكيد على حق لبنان في ثروته النفطية والغازية المتواجدة ضمن مناطقه البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة له والمحددة وفقاً للخرائط التي أودعتها الحكومة اللبنانية جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠١٠/٧/٩ وتاريخ ٢٠١٠/١٠/١١ والتي صدرت لاحقاً بالقانون رقم ١٦٣ تاريخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١ (قانون تحديد وإعلان المناطق البحرية للجمهورية اللبنانية).

٨- التأكيد على رفض لبنان للإحداثيات الجغرافية التي أودعتها بعثة إسرائيل في الأمم المتحدة والعائدة للجزء الشمالي من المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة التي تدعي إسرائيل أنها تابعة لها، حيث إسرائيل تنتهك وتعتدي بشكلٍ واضح على حقوق لبنان السيادية والاقتصادية في مياهه الإقليمية ومنطقته الاقتصادية الخالصة وتقتطع منهما مساحة أكثر من ٨٦٠ كلم٢.

٩- دعم عمل الحكومة اللبنانية الهادف إلى تعزيز دور لبنان العربي والدولي، لا سيما من خلال الحضور الفاعل في منظمة الأمم المتحدة، للدفاع عن حقوقه الوطنية، والحقوق العربية وقضايا العدل والسلام في العالم، وفي مقدمتها قضية فلسطين وحقوق شعبها الوطنية المشروعة في مواجهة إسرائيل وممارستها العدوانية، واستمرار احتلال الأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية، وانتهاكها للقانون الدولي بما فيه القانون الدولي الإنساني.

١٠- دعم موقف الحكومة اللبنانية القاضي بالالتزام بأحكام الدستور لجهة رفض التوطين والتمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وتثمين دعم الموقف الواضح والثابت للشعب وللقيادة الفلسطينية والرافض لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة خاصةً في لبنان، وفقاً لما تضمنته الفقرة الرابعة من المبادرة العربية للسلام لجهة رفض التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة، والتحذير من أن عدم حل قضيتهم على قاعدة حق العودة إلى ديارهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي أو محاولة توطينهم، يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويعيق السلام العادل فيها، والترحيب بجهود الحكومة اللبنانية في تعزيز الحوار اللبناني الفلسطيني من أجل معالجة كافة المسائل الحياتية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ''الأونروا''، وكذلك في معالجة القضايا الأمنية

العالقة وفق قرارات مؤتمر الحوار الوطني اللبناني، الخاصة بالسلاح الفلسطيني في لبنان، كما يثني على جهود الحكومة اللبنانية لإعادة إعمار مخيم نهر البارد، ويدعو الدول والمنظمات إلى الوفاء بالالتزامات المتخذة في مؤتمر فيينا لإعادة إعمار مخيم نهر البارد، وإلى تقديم العون بغية انجاز هذا الأمر.

١١- التأكيد على حرص الحكومة اللبنانية على احترام قرارات الشرعية الدولية وعلى جلاء الحقيقة وتبيانها في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، بعيداً عن أي تسييس أو انتقام بما لا ينعكس سلباً على استقرار لبنان ووحدته وسلمه الأهلي.

١٢- دعم جهود الحكومة اللبنانية في متابعة قضية تغييب سماحة الإمام موسى الصدر ورفيقيه الشيخ محمد يعقوب والصحافي عباس بدر الدين، من أجل التوصل إلى تحريرهم والعمل على مساءلة مسؤولي النظام السابق لوضع حد لهذه الجريمة، والترحيب بالجهود التي تبذلها دولة ليبيا على هذا الصعيد ودعوتها إلى المُضي في تحقيقاتها ومواصلة تعاونها مع السلطات اللبنانية المختصة على المستويات كافة توطئة لكشف ملابسات هذه القضية الوطنية وتحرير سماحة الإمام ورفيقيه.

١٣- دعم الجهود التي يبذلها لبنان حكومةٍ وشعباً حيال موضوع النازحين السوريين والفلسطينيين اللاجئين في سورية لجهة استضافتهم وتقديم المساعدات الإنسانية الممكنة لهم رغم إمكاناته المحدودة وضرورة دعمه في هذا المجال وتقاسم الأعباء معه، ليستطيع توفير العناية والاحتياجات والمساعدات الضرورية لهم خاصةً مع تزايد أعدادهم.

١٤- دعم جهود الحكومة اللبنانية الهادفة إلى السير في تطبيق وتطوير سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تقدم بها لبنان إلى مؤتمر باريس ٣، بهدف تحديث بنية اقتصاده الوطني والحفاظ على استقراره وتعزيز فرص نموه، فضلاً عن المساعدة في تحرير باقي الهبات والقروض التي تعهدت بها الدول والمؤسسات المانحة للبنان، وتنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية.

١٥- التأكيد على إدانة الإرهاب الدولي والذي تشارك الدول العربية بمكافحته بفاعلية وعلى أهمية وضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي التي هي حق أكدت عليه المواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي، وعدم اعتبار العمل المقاوم عملاً إرهابياً، وبالتالي رفض إدراج المقاومين على لوائح الإرهابيين.

١٦- الإشادة والدعم بالجهود التي يقوم بها الأمين العام والأمانة العامة لجامعة الدول

العربية بالتشاور مع الدول العربية والمؤسسات الدستورية اللبنانية ومختلف القوى السياسية من أجل تكريس الاستقرار وتعزيز النمو الاقتصادي المُستدام في لبنان حفاظاً على وحدته وأمنه واستقراره، والإشادة بإعلان بعبدا الصادر عن هيئة الحوار الوطني بتاريخ ٢٠١٢/٦/١١ وما ورد في مضمونه من ثوابت وطنية.

(ق.ق: ٥٧٩ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

تطورات الوضع في سورية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- واستناداً إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم ٥٥٤ في دورته العادية (٢٣) ببغداد بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٩، وعلى المستوى الوزاري، واللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية، وخاصةً قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٤٣٨ د.غ.ع.م بتاريخ ٢٠١١/١١/١٢ القاضي بتعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتباراً من ٢٠١١/١١/١٦ والقرار رقم ٧٤٤٦ بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٢ ورقم ٧٤٤٢ بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٧، والقرار رقم ٧٥١٠ بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٢ القاضي بالدعوة إلى عقد اجتماعٍ طارئٍ للجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار توصيات بإجراءات جماعية لمواجهة الوضع المتدهور في سورية ومن ضمنها قطع جميع أشكال العلاقات الدبلوماسية والاتصالات مع النظام السوري، والقرار رقم ٧٥٧٢ بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ والقاضي بحث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً لتطلعات الشعب السوري وتوثيق التواصل مع هذا الائتلاف باعتباره الممثل الشرعي والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، وقراره رقم ٧٥٢٣ د.ع (١٣٨) بتاريخ ٢٠١٢/٩/٥ والقاضي بالعمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه، وقرار المجلس الوزاري رقم ٧٥٩٥ د.ع (١٣٩) بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦،
- وبعد أن استعرض المجلس الوضع بالغ الخطورة الذي تشهده سورية جراء تصعيد عمليات العنف والقتل التي أصبحت تجتاح معظم التراب السوري واستمرار الانتهاكات الجسيمة

لحقوق الإنسان من قِبَل النظام السوري باستخدام الأسلحة الثقيلة والطيران الحربي وصواريخ سكود لقصف الأحياء والمناطق الآهلة بالسكان، وانتهاج سياسة الأرض المحروقة، مما زاد من ارتفاع عدد الضحايا بشكلٍ خطير، وأحدث نزوحاً بشرياً داخل سورية وتدفق آلاف السوريين على الدول المجاورة هرباً من العنف الذي لم يستثن حتى الأطفال والنساء الذين تعرضوا لمجازر مرعبة مما أصبح يهدد بانهيار الدولة السورية وتعرض أمن وسلامة واستقرار المنطقة للخطر،

- وإذ يشيد ويرحب بمبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت باستضافة دولة الكويت للمؤتمر الدولي للمانحين للشعب السوري الذي عُقد بتاريخ ٢٠١٣/١/٣٠،
- وإذ يؤكد رفضه تزويد النظام السوري بالأسلحة الفتاكة المستخدمة لقصف الأحياء والمناطق الآهلة بالسكان،
- وإذ يؤكد على أولوية الحل السياسي ودعم مهمة السيد الأخضر الإبراهيمي المبعوث المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة،
- وإذ يؤكد على موقفه الثابت للحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،

يُقـــرر

١- أخذ العلم بإعلان تشكيل حكومة سورية مؤقتة.

٢- الترحيب بشغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مقعد الجمهورية العربية السورية في جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها وأجهزتها إلى حين إجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة تتولى مسؤوليات السلطة في سورية وذلك باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، وذلك تقديراً لتضحيات الشعب السوري وللظروف الاستثنائية التي يمر بها*.

٣- التأكيد على أهمية الجهود الرامية للتوصل إلى حلٍ سياسي كأولوية للأزمة السورية مع التأكيد على حق كل دولة وفق رغبتها تقديم كافة وسائل الدفاع عن النفس، بما في ذلك العسكرية لدعم صمود الشعب السوري والجيش الحر.

* مع الأخذ في الاعتبار تحفظات كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية العراق، والنأي بالنفس بالنسبة للجمهورية اللبنانية كما ورد في قرار المجلس الوزاري بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦.

٤- الإشادة بالجهود المقدرة التي تقوم بها الدول المجاورة لسورية والدول العربية الأخرى، ودورها في توفير الاحتياجات العاجلة والضرورية لهؤلاء النازحين، والتأكيد على ضرورة دعم تلك الدول ومساندتها في تحمل أعباء هذه الاستضافة، والعمل على مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم والمساعدة لإيواء وإغاثة النازحين في لبنان وفق خطة الإغاثة التي وضعتها الحكومة اللبنانية، وكذلك مواصلة تقديم الإغاثة إلى النازحين في الأردن وفق الخطط ونداءات الإغاثة التي أقرتها الحكومة الأردنية، وكذلك العراق لمواجهة الاحتياجات الضرورية لهؤلاء المتضررين.

٥- الدعوة لعقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة من أجل إعادة الإعمار في سورية وتأهيل البنية التحتية الأساسية لجميع القطاعات المتضررة جراء ما حصل من تدمير واسع النطاق وفق الخطوات التالية:

أ- دعوة الدول الأعضاء للمشاركة الفعالة في هذا المؤتمر وتقديم كل ما من شأنه توفير الإمكانيات اللازمة لإعادة الإعمار.

ب- تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمتابعة هذا الموضوع مع الأمم المتحدة لتحديد مكان وزمان عقد المؤتمر.

ج- قيام الأمانة العامة بمتابعة الموضوع وعرضه على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته المقبلة.

٦- حث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب السوري.

(ق.ق: ٥٨٠ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية في دورتها العادية الثالثة والعشرين (بغداد: ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على تقرير الأمانة العامة بشأن متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية في دورتها العادية (٢٣) (بغداد: ٢٩ مارس/ آذار ٢٠١٢)،
- وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق١٩٤٤- د.ع٩١- ٢٠١٣/٢/١٤)،

- وعلى تقرير وتوصيات اجتماع كبار المسؤولين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية الدورة العادية (٢٤)،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يُقـــرر

الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذها الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجالس الوزارية العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك لمتابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن القمة العربية في دورتها العادية (٢٣) (بغداد: ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢) ودعوتها إلى الاستمرار في ذلك.

(ق.ق: ٥٨١ د.ع (٢٤) — ٢٠١٣/٣/٢٦)

الصعوبات التي تعوق استكمال متطلبات البرنامج التنفيذي لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تنفيذاً للفقرة (٧) من القرار (ق.ق: ٢٩- ع (٣)- ٢٠١٣/١/٢٢ الصادر عن القمة العربية التنموية الثالثة (الرياض: كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)*

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي)،
  - وعلى وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق١٩٤٥- د.ع ٩١- ٢٠١٣/٢/١٤)،
  - وعلى الفقرة (٧) من القرار (ق.ق: ٢٩-.ع (٣) -٢٠١٣/١/٢٢) الصادر عن القمة العربية التنموية الثالثة (الرياض: كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).
  - وعلى تقرير وتوصيات اجتماع كبار المسؤولين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية الدورة العادية (٢٤)،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

* – تتحفظ الجمهورية التونسية على رفع القرار أعلاه إلى القمة العربية لأنه غير مدرج على جدول أعمالها، فضلاً عن وجود تحفظات في مضمون وأصل هذا القرار.
– تتحفظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على رفع القرار أعلاه إلى القمة العربية باعتبار أنه غير مدرج على جدول أعمال القمة بالإضافة إلى الملاحظات حول مضمونه.
– تتحفظ جمهورية مصر العربية على إدراج الموضوع الخاص بصعوبات استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على القمة العربية حيث أن هذا الموضوع غير مدرج على جدول أعمال القمة، وكذلك على مضمون أصل القرار فيما يتعلق بقواعد المنشأ.

يُقـــرر

أولاً: تحرير التجارة السلعية:

أ- **قواعد المنشأ العربية:**

١- اعتماد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية المتفق عليها من قبل الفريق السعودي المغربي التي تصل فيها نسبة اتفاق الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عليها ما نسبته ٨٠ في المائة أو تزيد عنها.

٢- دعوة الدول الأعضاء التي تقل نسبة توافقها على قواعد المنشأ التفصيلية المتفق عليها من قبل الفريق السعودي المغربي عن ٨٠ في المائة إلى النظر في تحسين مساراتها التفاوضية في إطار اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية قبل نهاية عام ٢٠١٣.

٣- الطلب من اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية استكمال مناقشة القواعد التفصيلية غير المتفق عليها من قبل الفريق السعودي المغربي وعرض تلك القواعد ومسارات الدول التفاوضية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة لاتخاذ اللازم بشأنها بشكل نهائي.

ب- **القيود غير الجمركية:**

١- التأكيد على الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى موافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتقارير القطرية بصفة دورية وبشكل أكثر شفافية على أن تتضمن:

أ- عرض كافة المعوقات التي تواجهها في تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع أي من الدول أعضاء المنطقة، مع ذكر أسماء الدول، ليتمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من دراستها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

ب- عرض القيود غير الجمركية وفق التصنيف المعتمد من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع بيان الدول التي تمارس تلك القيود والوثائق المتعلقة بذلك.

٢- الطلب من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى موافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمقترحاتها حول كيفية التعامل مع الدول الأعضاء غير الملتزمة بتنفيذ القرارات الصادرة

عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إزالة القيود غير الجمركية.

٣- أن يتم وضع آلية واضحة للتعامل مع الإجراءات المقيدة للتجارة، بما في ذلك وضع نظام متدرج للعقوبات التي يمكن أن تطبق على الدول التي تتخذ إجراءات متعارضة مع أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويكون للدول الأعضاء الحق في تطبيقها عند اللزوم.

٤- أن تكون التشريعات التجارية والإجراءات المتعلقة بانسياب المبادلات التجارية شفافة وواضحة ولا تتضمن أي إجراءات من شأنها الحد من التجارة بين الدول الأعضاء.

٥- دعوة القطاع الخاص إلى مشاركة فاعلة في الكشف عن الإجراءات المقيدة للتجارة التي قد تتخذها أي من الدول الأعضاء.

٦- لا يجوز لأي دولة عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أن تصدر تشريعاً أو قراراً يساعد في تطبيق قيود غير جمركية.

ثانياً: تحرير تجارة الخدمات:

أن يتم وضع جدول زمني لاستكمال المفاوضات الخاصة بالقطاعات الخدمية التي ترغب الدول في التفاوض عليها بهدف التقدم في تحريرها في إطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية على أن يتم الانتهاء من إعداد الجدول الزمني قبل نهاية عام ٢٠١٣.

(ق.ق: ٥٨٢ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

الاهتمام بالاستثمار في قطاع الزراعة والأمن الغذائي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية،
- وعلى دراسة إحداث آلية تمويل عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي،
- وعلى الفقرة (٦) المتعلقة بالبرنامج الطارئ الأمن الغذائي العربي من قرار رقم (ق.ق:٢٩ د.ع (٣) – ج ٣- ٢٠١٣/١/٢٢) الصادر عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة،

- وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق١٩٤٤- د.ع ٩١- ٢٠١٣/٢/١٤)،
- وعلى تقرير وتوصيات اجتماع كبار المسؤولين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية الدورة العادية (٢٤)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،
- وفي ضوء المناقشات،

يُقرر

١- توجيه مؤسسات التمويل العربية بزيادة حصة أنشطة التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي في محفظتها التمويلية، وعلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية متابعة هذا الموضوع.

٢- دعوة الدول العربية إلى تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في قطاع الزراعة.

(ق.ق: ٥٨٣ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

خطة عمل "مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية"

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق ١٩٤٤ – د.ع ٩١ – ٢٠١٣/٢/١٤)،
  - وعلى قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (ق ٦٩٠ – د.ع ٣١)،
  - وعلى خطة عمل ''مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية''،
  - وعلى تقرير وتوصيات اجتماع كبار المسؤولين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية الدورة العادية (٢٤)،
- وإذ يؤكد على ضرورة القضاء على أمية المرأة ورفع كفاءة تعليمها وتدريبها كماً ونوعاً لتمكينها من الاعتماد على ذاتها والانخراط في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يُقـــرر

اعتماد خطة عمل ”مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية“ بالصيغة المرفقة، كخطة استرشادية تستعين بها الدول الأعضاء عند وضع خطط عمل تنفيذية لمكافحة الأمية بين النساء.

(ق.ق: ٥٨٤ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

(مرفـق)

البنك الدولي

الأمانة العامة

منظمة المرأة العربية

خطة عمل "مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية"

خطة العمل
لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية

الناشر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
القاهرة – جمهورية مصر العربية

حقوق الطبع والنشر© لجامعة الدول العربية ٢٠١١

للاستفسار: إدارة المرأة بجامعة الدول العربية
Woman.unit@las.int

لا يجوز نقل أو اقتباس أو تصوير أي جزء من الخطة إلا بإذن كتابي من إدارة المرأة بجامعة الدول العربية ويعد من يخالف ذلك في حكم المتعدى على حقوق الملكية الفكرية، ويطبق عليه أحكام قانون الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ أو ما في حكمه في الدول الأخرى

رقم الإيداع: ٥٥٣١ لسنة ٢٠١١
الترقيم الدولي: ٧-١٧٧٠٥٠-٩٧٨

فريق عمل
إعداد خطة العمل

الخبير الرئيسي
الدكتور/ياسر محمد جاد الله
أستاذ الاقتصاد بجامعة حلوان
وخبير التخطيط الاستراتيجي – جمهورية مصر العربية

الخبراء العرب

الدكتورة/منى مؤتمن

الخبيرة التربوية

ومستشار التخطيط الاستراتيجي

المملكة الأردنية الهاشمية

الأستاذة/غادة الجابي

الخبيرة في محو الأمية وتعليم الكبار

الجمهورية العربية السورية

الأستاذ/زاهي عزار

رئيس الشبكة العربية للتربية الشعبية

الجمهورية اللبنانية

الأمانة العامة

الأستاذة/هناء سرور

مدير إدارة المرأة

الدكتورة/غادة إبراهيم

مدير مرصد التعليم والتدريب والتشغيل

بمركز معلومات مجلس الوزراء

جمهورية مصر العربية

الأستاذة/نوال بولصنام

إدارة المرأة

الأستاذة/مي على أحمد

إدارة المرأة

فهرس محتويات الخطة

م	الموضـوع	الصفحة
	مدخل عام	٥٠
	الجزء الأول **الإطار النظري لإشكالية الأمية بين النساء في المنطقة العربية**	
١/١	مقدمة	٥٤
٢/١	الأمية: المفهوم والقياس	٥٤
١/٢/١	تطور مفهوم الأمية	٥٤
٢/٢/١	مقاييس الأمية أو القرائية	٥٨
٣/١	المرجعيات والمنطلقات	٦٠
١/٣/١	المرجعيات الدولية	٦١
٢/٣/١	المرجعيات العربية	٦٣
٣/٣/١	المرجعيات الوطنية	٦٥
٤/١	تحليل نقدي للتجارب العربية في مكافحة أمية المرأة من منظور مقارن	٦٦
١/٤/١	المستوى الأول (معدلات الأمية المنخفضة)	٦٦
٢/٤/١	المستوى الثاني (معدلات الأمية المتوسطة)	٧٣
٣/٤/١	المستوى الثالث (معدلات الأمية المرتفعة)	٨٥
٥/١	تحليل لأهم التجارب العالمية الناجحة في مكافحة الأمية والدروس المستفادة:	٩٥
٦/١	تطور إحصائيات الأمية وبعض المتغيرات الاقتصادية/الاجتماعية في الدول العربية	٩٩
٧/١	تحليل الوضع الراهن لإشكالية الأمية بين النساء في المنطقة العربية	١١٠
١/٧/١	نقاط القوة	١١٠
٢/٧/١	نقاط الضعف	١١٢
٣/٧/١	الفرص	١١٥
٤/٧/١	المخاطر أو التهديدات	١١٧

م	الموضـوع	الصفحة
	الجزء الثاني **التخطيط الاستراتيجي لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية**	
١/٢	المنهجية المتبعة	١٢٥
٢/٢	شجرة المشكلات والأهداف	١٢٦
٣/٢	مرتكزات خطة العمل	١٣٠
١/٣/٢	المرتكز الأول: المعلومات والإحصاء	١٣١
٢/٣/٢	المرتكز الثاني: المناهج ومحتوى التعلم لبرامج مكافحة الأمية	١٣٢
٣/٣/٢	المرتكز الثالث: الحوافز	١٣٤
٤/٣/٢	المرتكز الرابع: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٣٥
٥/٣/٢	المرتكز الخامس: البحث والتطوير	١٣٥
٦/٣/٢	المرتكز السادس: الثقافة المجتمعية	١٣٥
٧/٣/٢	المرتكز السابع: التسويق الاجتماعي	١٣٦
٨/٣/٢	المرتكز الثامن: التطوير المؤسسي	١٣٧
٩/٣/٢	المرتكز التاسع: التمويل	١٣٨
١٠/٣/٢	المرتكز العاشر: المتابعة والتقييم	١٤٠
٤/٢	هيكل مشروع الخطة: الرؤية والرسالة والغاية والأهداف والأنشطة	١٤١
١/٤/٢	الرؤية التي تتبناها الخطة	١٤١
٢/٤/٢	الرسالة التي تتبناها الخطة	١٤١
٣/٤/٢	الغاية من الخطة	١٤١
٤/٤/٢	هدفا الخطة	١٤٢
٥/٤/٢	النواتج المرتقبة	١٤٢
٦/٤/٢	أنشطة الخطة	١٤٣
١/٦/٤/٢	الأنشطة اللازمة لتحقيق: بحث علمي جيد وقابل للتطبيق في مجال مكافحة الأمية	١٤٣
٢/٦/٤/٢	الأنشطة اللازمة لتحقيق: برامج تعليمية مطورة ومرنة بأنشطة قابلة للتطبيق تفي باحتياجات المرأة العربية	١٤٣
٣/٦/٤/٢	الأنشطة اللازمة لتحقيق: برامج مطورة لتنمية قدرات المعلمين وحوافز كافية لهم	١٤٤

م	الموضـوع	الصفحة
٢/٤/٦/٤	الأنشطة اللازمة لتحقيق: الاستخدام الفعال للتقنيات الحديثة في العملية التعليمية	١٤٤
٢/٥/٦/٤	الأنشطة اللازمة لتحقيق: إيجاد علاقة قوية بين سوق التعليم والمجتمع وسوق العمل	١٤٤
٢/٦/٦/٤	الأنشطة اللازمة لتحقيق: توفير مخصصات مالية كافية ومستمرة	١٤٥
٢/٧/٦/٤	الأنشطة اللازمة لتحقيق: توفير حزمة من الحوافز الكافية للدارسين	١٤٥
٢/٨/٦/٤	الأنشطة اللازمة لتحقيق: رفع الوعي المجتمعي بأهمية تلك البرامج	١٤٥
٢/٩/٦/٤	الأنشطة اللازمة لتحقيق: تطوير آلية العملية التعليمية	١٤٦
٢/١٠/٦/٤	الأنشطة اللازمة لتحقيق: توفير إحصائيات دقيقة عن الأمية بمنهجية قياس موحدة عبر الدول العربية	١٤٦
٢/١١/٦/٤	الأنشطة اللازمة لتحقيق: الاعتماد لمؤسسات مكافحة الأمية	١٤٦
٢/١٢/٦/٤	الأنشطة اللازمة لتحقيق: توفير بنية معلوماتية قوية	١٤٦
٢/١٣/٦/٤	الأنشطة اللازمة لتحقيق: إصدار أو إنفاذ للتشريعات المتعلقة بمكافحة الأمية	١٤٧
٢/٧/٤	آليات وضمانات تنفيذ الخطة ومتطلباتها	١٦٤
	ملحق	١٦٧
	قائمة بأهم المصطلحات المستخدمة	١٧١
	قائمة المراجع	١٧٢

قائمة الأشكال والجداول

م	الشكل أو الجدول	الصفحة
شكل رقم (١)	تطور الأرقام المطلقة للأميين في الدول العربية	١٠٠
شكل رقم (٢)	مصفوفة التحليل الرباعي لإشكالية الأمية بين النساء في المنطقة العربية	١٢١
شكل رقم (٣)	شجرة المشكلات لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية	١٢٧
شكل رقم (٤)	شجرة الأهداف لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية	١٢٩
شكل رقم (٥)	الغاية النهائية من الخطة وأهدافها ونواتجها المتوقعة	١٣٠
شكل رقم (٦)	المرتكزات الأساسية لخطة عمل مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية	١٣١
جدول رقم (١)	أهم ملامح تجارب الدول العربية في مكافحة الأمية (معدلات الأمية المنخفضة)	٦٨
جدول رقم (٢)	أهم ملامح تجارب الدول العربية في مكافحة الأمية (معدلات الأمية المتوسطة)	٧٤
جدول رقم (٣)	أهم ملامح تجارب الدول العربية في مكافحة الأمية (معدلات الأمية المرتفعة)	٨٦
جدول رقم (٤)	أهم أسباب نجاح/إخفاق تجارب مكافحة الأمية في الدول العربية	٩٣
جدول رقم (٥)	بعض التجارب العالمية الرائدة التي منحت جوائز اليونسكو	٩٦
جدول رقم (٦)	تطور إحصائيات الأمية في الدول العربية (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، ٢٠١٥ متوقع	١٠٢
جدول رقم (٧)	الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه والمنفق على التعليم في الدول العربية	١٠٥
جدول رقم (٨)	قوة العمل ومعدل البطالة وفرص العمل المتوقعة حتى ٢٠٢٠ في الدول العربية	١٠٧
جدول رقم (٩)	الفقراء ونسبة الفقر ومعامل جيني في عينة من الدول العربية	١٠٨
جدول رقم (١٠)	مصفوفة خطة العمل لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية	١٤٧
جدول رقم (١١)	مصفوفة الأنشطة والتنفيذ والمتابعة لخطة العمل لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية	١٥٣

مدخل عام:

تقوم فكرة الإستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار التي صدرت عام ١٩٧٦ والتي تلتها إستراتيجية تعليم الكبار في المنطقة العربية الصادرة عام ٢٠٠٠، على تحديد طبيعة الأمية باعتبارها ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب، وليست ظاهرة تعليمية فحسب. وهذا التصور على جانب كبير من الأهمية سواء من الناحية الفكرية، أو من الناحية العملية، ذلك أن القصور الذي أدرك نشاط مكافحة الأمية كان سببه اعتبار مكافحة الأمية عملية تعليمية من الدرجة الثانية تعيش في ظل التعليم العام، وتمارس على جمهور مختلف عمراً وخبرة ونوعاً، وبطريقة تطوعية في معظم الأحيان، وفي أوقات الفراغ، وبأساتذة غير متفرغين وغير مدربين في معظم الحالات على التعامل مع الأميين.

إن التخلف الاجتماعي هو في تصور الاستراتيجية سبب الأمية بقدر ما هو نتيجة لها، وهذا يعني أن الأمية كما تكون في الأفراد أمية أبجدية، تكون أيضاً في التكوين الاجتماعي أمية حضارية، أي التخلف عن استيعاب ومواكبة المجتمع للتطور العلمي والتقني، والأميتان الحضارية والأبجدية مهما اختلف مظهرهما هما نتاج التخلف الاجتماعي، ومن هنا كان مكافحة الأمية بالمعنى الشامل يعني مواجهة ذلك التخلف أساساً في مواقعه. وينبغي أن تتخذ حركة تنفيذ فكرة المواجهة الشاملة صورة وطنية شاملة محددة البدايات والنهايات، وهذا الأسلوب الجماعي الإلزامي تنظيم أساسي في إدارة المواجهة الشاملة.

ولقد ظهرت العديد من الحملات الشاملة والحملات القطاعية لمكافحة الأمية، والبرامج الجادة للتوسع في تنمية المجتمعات من خلال إتاحة التعليم للصغار والكبار بمختلف الوسائل والأساليب. كما تزامن الجهد التنموي العربي الذي شهد منذ منتصف السبعينات صعوداً في التطلع نحو التنمية الشاملة مع محاولات في الاتجاه نفسه في بعض مناطق العالم، من أهمها جهود ''باولو فريري'' في ربط مكافحة الأمية بالتوعية وإدراك الذات سبيلاً للتحرر من التبعية على المستوى الفردي أولاً، ثم الجماعة والمجتمع، وظهرت في أمريكا اللاتينية حركة التعليم الجماهيري، ونشطت في أفريقيا خاصة (تنزانيا) جهود مكافحة الأمية من أجل التنمية، وفي آسيا مكافحة الأمية بإحياء الطرق التقليدية.

ويتصاعد الشعور الدولي بأهمية مكافحة الأمية لتجاوز العديد من المشكلات التي تواجه البشرية، وعمدت المجموعة الدولية إلى صياغة ''الرؤية الموسعة لتأمين حاجات التعلم الأساسية للجميع''. هذه الرؤية التي تبناها مؤتمر ''جوميتان'' المنعقد في تايلاند عام ١٩٩٠، وأكد عليها المؤتمر الدولي للتعليم للجميع المنعقد في (داكار) عام ٢٠٠٠. ولقد أعطى المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع (تقييم لعام ٢٠٠٠) المنعقد في القاهرة، لمكافحة الأمية

أولوية متقدمة للتعبئة الوطنية والإقليمية والدولية في العمل العربي من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، وضمن هذه الأولوية يجب التركيز على تعليم الفتيات والنساء. ويجدر التنويه بأن مسألة تعليم الفتيات والنساء كانت محور مناقشات مستفيضة في المؤتمرات العالمية التي عقدت في إطار عقد المرأة العالمي (١٩٧٥-١٩٨٥) وما تلاه.

إن مكافحة الأمية وتحقيق التعليم للجميع قادران على التصدي للآثار السلبية لخصوصية الأمية المتمثلة في الفقر وسوء التغذية، والمرض، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، والتمييز بين الجنسين، وإن مكافحة الأمية والتعليم الأساسي مرحلة لا غنى عنها من مراحل العملية الأوسع نطاقاً للتربية المستدامة والتنمية البشرية. ومما لا شك فيه إن مكافحة الأمية بين النساء العربيات شرط أساسي لتعي المرأة حقوقها، فتعليم المرأة هو الذي يتيح لها ممارسة هذه الحقوق، وتأدية الواجبات بالشكل المطلوب، وهو الوسيلة الأساسية لتحسين مركز المرأة، وتطوير قدرتها على النهوض بوظائف الأسرة، التي تعد مسؤولياتها فيها مزدوجة.

ومن المتفق عليه أن للمرأة باعتبارها قوة فاعلة في المجتمع دورا أساسياً في حماية البيئة، فهي بحكم مسؤولياتها داخل الأسرة وخارجها أكثر شعوراً بالخلل، وبالتالي فإن تعليمها يصعد من قدرتها في حماية البيئة، ويزيد من إسهامها في تطوير الإنتاج، كماً ونوعاً، حيث أثبتت البحوث والدراسات أن هناك علاقة قوية بين ارتفاع مستوى التعليم وزيادة حجم الإنتاج، كما أوضحت مدى ارتباط مشاركة المرأة في العمل كلما ارتفع مستواها التعليمي، مما يؤدي إلى تحقيق مساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الواقع فإن تعليم المرأة وتثقيفها وإسهامها في التنمية يؤثر تأثيراً واضحاً في إسهامها بتحقيق التوازن بين التزايد السكاني وإمكانات التنمية.

وفي هذا السياق نشير إلى أنه ليس للأميين العرب عالم واحد يضمهم، وإنما أكثر من عالم يتشكل بحسب البيئات الطبيعية والجغرافية، وتأثيرات الظروف الخاصة التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لذلك فإن معرفة أبعاد وصفات هذه البيئات التي تفرز الأميين وتؤثر في تشكيلهم عقلياً ونفسياً واجتماعياً تصبح أمراً ضرورياً لاستكشاف الحاجات النوعية، ومواجهة متطلباتها في تصميم مناهج مكافحة الأمية على نحو وظيفي ملائم وفعال. ويبدو ذلك واضحاً في عالم البدو، وعالم الريفيين - ذلك العالم - الذي يتجاوز سكانه ٦٠ في المائة من جملة المواطنين العرب في وطنهم الكبير، والأمية متفشية في هذا العالم الريفي حتى لتكاد تبلغ نسبتها ٧٠ في المائة من مجموع الأميين العرب. وهناك عالم العمال الحضريين، وهم من فئتين مختلفتين:فئة عمال الصناعة والحرف، وهم الذين لديهم وعياً أكثر من غيرهم من فئة العمال الزراعيين ودافعية للتعليم ولتحسين مستوى التعلم. وفئة أصحاب العمالة الهامشية التي تحتل أدنى درجات السلم الاجتماعي.

هذا وتشكل النساء العربيات في البيئات البدوية والريفية والعمالية مجتمعاً خاصاً بهن، حيث تفرض عليهن الثقافة والتقاليد والأعراف الاجتماعية التي تركز على العزلة، أو القيام بمهام منزلية أو خدمية أو زراعية تصرفهن عن العلم والتعلم، بما يجعل مجتمع النساء تتفشى داخله الأمية. ومما لا يدع مجالاً للشك أن الأمية في المنطقة العربية تسهم في الفقد التربوي من حيث عدم إلحاق نسبة من الأطفال بالمدرسة، ومن حيث التسرب من المدرسة، وعدم إدراك النتائج السلبية لهذا التسرب على التنمية. فضلاً عن أن مخرجات نظام التعليم العربي ليست على المستوى المطلوب والنوعية المرغوب فيها، وهو ما يتمثل في الفجوة بين ما هو مستهدف وما هو محقق.

وبناءً على ما تقدم ارتأت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال إدارة المرأة بالقطاع الاجتماعي القيام بدراسة إشكالية الأمية بين النساء في المنطقة العربية، وذلك لإعداد خطة عربية يشارك فيه مجموعة من الخبراء العرب – يمثلون الجهات المعنية – في المجالات التربوية والتعليمية والاقتصادية، كترجمة للاهتمام المتزايد بتحسين أوضاع المرأة العربية وتمكينها، كذلك تقليص فجوه النوع وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل، والتي تعتمد على مجموعه من المحاور الأساسية والتي تهدف ليس فقط إلى تخفيض معدلات الأمية بين النساء في المنطقة العربية، بل أيضاً بناء قدرات المرأة وتوظيفها من خلال توفير فرص تدريبية وفرص عمل منتجة أو مساعدتهن على أقامة مشروعات متناهية الصغر وصغيرة الحجم. ولقد استهدفت النساء في الفئات الفقيرة المهمشة في المرحلة العمرية (١٥-٤٥ سنة)، وهى الفترة التي يكون فيها الإنسان أكثر إنتاجية.

ولأن الأمية والفقر وجهان لعملة واحدة في كثير من مجتمعاتنا العربية حيث مازالت الأمية منتشرة بين الفئات الفقيرة التي تعاني من الحرمان، والتي تعمل وتعيش في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، يعد استخدام المقاربة التنموية من خلال التمكين الاقتصادي في مكافحة أمية النساء كمدخل تنموي فعّال يتم من خلاله ليس فقط مكافحة أمية المرأة الأبجدية بل أيضاً إتاحة فرص تدريبية وتوفير فرص عمل لهن من خلال مساعدتهن على أقامة مشروعات متناهية الصغر أو صغيرة.

وتنطلق الخطة استناداً إلى مجموعة المرجعيات الدولية والإقليمية والعربية التي ركزت على هذا الأمر، مع الاستعانة بمنهج التخطيط المؤسس على التشخيص الملائم للوضع الراهن وتحليل البيانات والإحصاءات الخاصة بالفقر والتعليم الأساسي والبطالة بين المرأة العربية، ثم القيام ببناء إطار منطقي للخطة المقترحة يتضمن غايات Goals كمية وقابلة للتحقيق ومنطقية ومحددة، يتفرع عنها أهداف Objectives يمكن ترجمتها إلى أنشطة لها توقيتات زمنية ومؤشرات للنجاح أو للإخفاق.

الجزء الأول

الإطار النظري لإشكالية الأمية بين النساء في المنطقة العربية

١/١ مقدمة:

يركز الجزء الأول على عرض الإطار النظري لإشكالية الأمية بين النساء في المنطقة العربية. ويبدأ هذا الجزء بإيضاح بعض المفاهيم المختلفة للأمية ومناهج قياسها على المستوى الدولي، والإشارة إلى أهم المنطلقات والمرجعيات التي بني على أساسها ضرورة إعداد خطة عربية لمكافحة الأمية بين النساء. وبطبيعة الحال يتم تحليل أهم التجارب العربية في مكافحة الأمية من منظور نقدي مقارن مع الاسترشاد ببعض التجارب العالمية الناجحة، والتي حصلت على جوائز نظراً لتميزها، وذلك للتعرف على أهم الدروس المستفادة من تلك التجارب. ثم ينطلق التحليل بعد ذلك صوب الوضع الحالي للأمية في الدول العربية من خلال تحليل بعض الإحصائيات الحديثة لمعدلات الأمية، وكذلك بعض المؤشرات الاقتصادية – الاجتماعية للوضع الراهن في الدول العربية حتى يتسنى لفريق العمل المكلف بإعداد الخطة أن يتوافر لديه تصور شامل عن الأوضاع في الدول العربية – محل التخطيط – وفى ضوء ما سبق يتم استخدام التحليل الرباعي للتعرف على نقاط الضعف والقوة والفرص والمخاطر لصياغة مصفوفة الوضع الراهن.

٢/١ الأمية: المفهوم والقياس:

لا شك أن مفاهيم الأمية تعددت من دولة لأخرى بل من فترة زمنية إلى أخرى داخل حدود نفس الدولة. و لم يعد نطاق مفهوم الأمية قاصرا على إكساب الفرد للمهارات المعرفية الأساسية للتعلم بل تعداه ليشمل المستوى المجتمعي وارتباطه بصورة ملحوظة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تحديد مفاهيم مكافحة الأمية وتطورها ينعكس بشكلاً مباشراً على السياسات التي يتبعها المجتمع الدولي والآليات المستخدمة في التنفيذ. وقد يبدو من الصعب إجراء حصر بتلك المفاهيم المختلفة. وإنما يبدو من المهم في هذا الإطار الإشارة إلى أصل المصطلح في اللغة وتطور مفهومه عبر الزمن، ونقاط الاختلاف والاتفاق حوله، ثم إيضاح المفهوم الذي يبدو أكثر موائمة للتطورات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على كافة المستويات.

١/٢/١ تطور مفهوم الأمية:

يرجع أصل هذا المصطلح في اللغة الإنجليزية Illiteracy وهى مضاد Literacy أو القرائية أو ذلك الشخص المتعلم، أو الذي لديه قدر من المعرفة تدل على حسن تعلمه. ومع نهاية القرن التاسع عشر تم الاتفاق على أن مفهوم (الأمية) يعني عدم القدرة على قراءة نص وكتابته. وبدون الدخول في اختلافات أصل المصطلح في اللغات المختلفة، قد يبدو

من المهم الإشارة إلى أن الباحثين من مختلف المجالات والتخصصات منذ منتصف الثمانيات تدارسوا هذا المصطلح ومدلوله من عدة زوايا واحتدم النقاش بينهم، إلا أنهم توصلوا إلى أن هناك أربعة مفاهيم أساسية للأمية: يشير الأول إلى أنه مجموعة مستقلة من المهارات، في حين يركز الثاني على مجالات تطبيقه وممارسته وتحديد وضعه، أما الثالث فينظر له على كونه عملية تعلم بينما يراه الأخير على أنه بمثابة نص.

وفيما يتعلق بكون الأمية تركز على إكساب مجموعة من المهارات، تجدر الإشارة إلى أن تلك المهارات تتمثل في المهارات المعرفية للقراءة والكتابة، وتطور الفكر الخاص بالمنهج المتبع لإكساب تلك المهارات من منهج صوتي لتعلم التهجي ومفردات اللغة والقراءة إلى منهج يركز على الأساليب التثقيفية وليس الشفهية فحسب للتأثير على ملكات الإدراك عند البشر حتى يتسنى توفير إطار نقدي للتفكير التحليلي. ولاشك أن التركيز على تعليم الكتابة كأساس لمكافحة الأمية في السبعينات قد أدى إلى انخفاض ما يتعلق بقدره الفرد على تحسين ملكات التفكير لديه كما أشار إلى ذلك Scribner and Cole, 1977. وبعد ذلك بدأ النظر إلى أن المهارات الحسابية تعتبر مهارات لا بد من إضافتها إلى المهارات السابقة لمكافحة أمية الفرد وحتى يتوفر لديه القدرة على معالجة وتفسير المعلومات العددية والكمية والإحصائية بطرق وأساليب تناسب ظروف مختلفة. ومع التطور ظهرت مهارات الانتفاع بالمعارف والمعلومات، وهنا برز نشاط ملحوظ من جانب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic for Cooperation and Development OECD من خلال منشوراتها الدورية التي تغطي هذا الجانب.

أما المفهوم الخاص بمجالات تطبيق وممارسات وتحديد وضع الأمية، فهو يركز بطبيعة الحال على كيفية تطبيق مجموعة المهارات المعرفية والقرائية والكتابية والحسابية والعلمية بأساليب ممكنة مع الظروف والبيئة التي يعيش فيها الفرد الأمي (أي كيفية الاستفادة من المعارف والمهارات). ولقد بذلت العديد من الجهود في هذا الإطار، وركز البعض منها على ما يعرف بمكافحة الأمية الوظيفي، وكان ذلك نتيجة الدراسات الخاصة بتأثير مكافحة الأمية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واتجه الباحثون ناحية اختلاف الطرق المتبعة لمكافحة الأمية الوظيفي وفق الظروف الاجتماعية والثقافية للفرد، أي ضرورة الربط بين مكافحة الأمية والسياق الاجتماعي وليس استقلالية كل منهم كما يرى البعض. وهناك أراء أخرى حول ضرورة الربط بين مكافحة الأمية للفرد ومتطلبات حياته اليومية، كأن نأخذ الأحداث اليومية التي يمر بها الفرد ونحولها إلى مادة مكتوبة بحيث تشكل جانب من جوانب تفاعلات الدارسون والمعلمون.

وفيما يخص الأمية باعتبارها عملية تعلم، يبدو أن مكافحة الأمية بمثابة عملية للتعلم الفاعل ليس مجرد نتيجة لنشاط تعليمي مركز ومحدود من جانب المعلمين دون مشاركة فاعلة من جانب الأمي. ويرى الباحثون في مجال تعليم الكبار أن الخبرة والتجارب الشخصية المتراكمة لديهم تمثل الوسيلة الأساسية لعملية التعلم. وربما ظهرت هنا العديد من المصطلحات كالتعلم التعاوني والتعلم الموزع ومجتمعات الممارسة حتى ينتقل التركيز إلى مزيد من الممارسات الاجتماعية. ولقد أشار Paulo Freire, 1993 إلى أهمية مراعاة الظروف الواقعية للأمي في إطار عملية التعلم نفسها، حتى يمكن التصدي للأوضاع الاجتماعية للأمي.

أما فيما يتعلق بعنصر المحتوى المستخدم في العملية التعليمية فيبدو بوضوح تركيزه على نوعية النصوص المستخدمة فيه. وهنا قد يدرج مكافحة الأمية في إطار ممارسات اجتماعية سياسية منفتحة، وهنا يبدو التساؤل المهم عما إذا كانت النصوص التي تدرس للكبار تتناسب مع حياتهم أم ماذا.

هكذا يمكن القول أن تطور مفهوم مكافحة الأمية اختلف وتطور عبر الزمن، ففي الخمسينات والستينات كان تركيز جهود حملات اليونسكو على تعلم عدد كبير من المهارات من بينها القراءة والكتابة باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان وللارتقاء بالفرد.ومع بداية السبعينات تبنت اليونسكو برنامجاً لمكافحة الأمية الوظيفية بهدف إكساب القرائية عن طريق الاختبار والتعلم الموجه إلى العمل. وفى عام ١٩٧٤، اعتمد المؤتمر العام باليونسكو تعريفاً لمكافحة الأمية الوظيفي ''يعد متعلماً وظيفياً كل شخص يستطيع ممارسة جميع الأنشطة التي تتطلب معرفة القراءة والكتابة ويقتضيها حسن سير الأمور في جماعته ومجتمعه، ويستطيع أيضاً مواصلة استخدام القراءة والكتابة والحساب من أجل تنمية الشخصية وتنمية مجتمعه''. ولا يمكن إغفال جانب التوعية كما أشار إليه Paulo Freire بحيث يتجاوز مكافحة الأمية عملية تعلم مهارات القراءة والكتابة والحساب وأن يسهم في تحرير الإنسان والنهوض به.

ومع مطلع الثمانينات اختلفت الأجندة الدولية وبدأت المنظمات الدولية تولى اهتماماً أقل ببرامج مكافحة الأمية مقابل زيادة الاهتمام بالتعليم الابتدائي. وفى نهاية الثمانينات اتسع مفهوم مكافحة الأمية ليتجاوز القراءة والكتابة والحساب إلى مستويات عالية من المعرفة والمهارات والفهم لتحقيق أهداف مكافحة الأمية. ومنذ منتصف القرن العشرين، تطور مفهوم مكافحة الأمية إلى اعتباره نشاط وظيفي وعملية مستمرة مع مراعاة البيئات والمجتمعات المواتية للتعلم. ولقد وضعت اليونسكو مفهوماً شاملاً لمكافحة الأمية ليتضمن

مجموعة المهارات التقنية الخاصة بالقراءة والكتابة والحساب، مع القدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتقدم تقنيات المعلومات والاتصال[1].

وإذا ما نظرنا إلى مفاهيم الأمية في الدول العربية يتضح أنها تركز على القدرة على القراءة والكتابة كما هو الحال في الجزائر (٢٠٠٠) والبحرين (٢٠٠١)، موريتانيا (٢٠٠٠)، مصر (٢٠٠٥)، وإن كانت الأخيرة تضيف لذلك عدم إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، في حين يبدو الفرد الأمي في العراق والسودان (٢٠٠٠) على أنه غير القادر على قراءة رسالة أو صحيفة بسهولة أو بصعوبة. أما في الأردن (٢٠٠٣)، فهو ذلك الفرد الذي يبلغ من العمر ١٥ سنة فأكثر ولا يستطيع القراءة والكتابة بأي لغة من اللغات، ويتفق ذلك مع الوضع في تونس (٢٠٠٤)، وإن اشترط لغة واحدة على الأقل، ويتفق التعريف بالمملكة العربية السعودية (٢٠٠٠) مع نظيره بالأردن، وإن كان يزيد عليه الإشارة إلى حالة الشخص المكفوف المتعلم على أنه يعرف القراءة والكتابة بأي رمز ''برای''. وفي الكويت (٢٠٠٥) يبدو التعريف أكثر اتساعاً ليشمل الفرد الذي لا يقدر على قراءة بيان بسيط متعلق بحياته اليومية وفهمه، ويقتضي ذلك مجموعة من مهارات واختبارات القراءة والكتابة تشمل مهارات الحساب الأساسية، ويتفق مع ذلك التعريف الوضع في فلسطين (٢٠٠٤) وفي عمان (٢٠٠٣) لم يختلف الأمر كثيراً وإن كان لا يشترط في ذلك الفرد أن يكون (بالضرورة) حاصلاً على شهادة جامعية من أي نوع كان. أما الجمهورية العربية السورية (٢٠٠٤)، فلقد فسرت ذلك الفرد سواء أكان ذكراً أو أنثى واشترطت أن يعرف القراءة والكتابة باللغة العربية حتى لا يكون أمياً.

هكذا يتضح أن غالبية الدول العربية تركز فقط على الأمية الأبجدية (القراءة والكتابة) بصرف النظر عن اللغة التي يعرفها الفرد.

ولقد تبنت الخطة الراهنة المفهوم الواسع لمكافحة الأمية باستخدام المدخل التنموي بدلاً من اقتصاره على مكافحة الأمية الأبجدية، واعتبرته هو الركيزة الأساسية التي سوف تقام عليها الخطة. كما استهدفت الخطة النساء في الفئات الفقيرة المهمشة في المرحلة العمرية (١٥- ٤٥ سنة)، وهي الفترة التي يكون فيها الإنسان أكثر إنتاجية. ولقد جاء التعريف الإجرائي لمكافحة الأمية بما يتفق مع أهداف الخطة وما تتضمنه من برامج ومشروعات، والتي تتحدد عناصره فيما يلي:

- المهارات الأساسية (القراءة والكتابة والحساب)، والتي تعرف بالأمية الهجائية.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع**، ٢٠٠٦، ص ص: ١٤٨-١٥٩.

- القدرة على تطبيق المهارات الأساسية في إطار البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد الأمي، والتي تعرف بالأمية الوظيفية.
- القدرة على التعلم المستمر والاستجابة للتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي تعرف بالأمية الثقافية والحضارية.
- القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات واستخدامات الحاسب، والتي تعرف بالأمية المعلوماتية.

٢/٢/١ مقاييس الأمية أو القرائية:

يمكن الإشارة إلى الأمية أو القرائية باعتبار أنهما مكملان لبعضهما البعض. ويبدو من المهم الإشارة إلى أن معظم الأساليب المتبعة في القياس تعتمد على منهج المسوحات بالعينة Sample Surveys التي تركز على الاستبيانات للأسر، أو ما شابه ذلك، وربما يعزى الاختلاف في معدلات الأمية أو القرائية إلى اختلاف تعريف الفرد الأمي/المتعلم. ولعل الحديث عن جودة الإحصائيات المتوفرة عن الأمية بدا متزايداً منذ عقد الثمانينات. فأصبحت المقاييس المختلفة المستخدمة للأمية تتضمن تقييمات مهارات القرائية على نطاقات متعددة. وتغيرت النظرة إلى الأمية على أنها ظاهرة متعددة الأبعاد وليست ثنائية Dichotomous (القراءة والكتابة). وتشير العديد من الدلائل إلى أن الطرق المستخدمة لتقييم الأمية عادة ما تغالي في مستويات الأمية الفعلية. فعلى سبيل المثال، لقد وجد المسح الدولي لمستوى القرائية عند الكبار International Adult Literacy Survey (IALS) الذي تم إجرائه في عدد ٢٠ دولة متقدمة ارتفاع نسبة القرائية بين الكبار، في الوقت الذي كانت فيه تلك النسبة ضعيفة نسبياً وفقاً للتقييم المؤسس على أن الأمية الثنائية.

ومما لا شك فيه أنه من الضروري أن تقدم المسوحات التي تجرى في الدول بيانات دقيقة وبشكل منتظم – وكذلك تقييمها بصورة منتظمة ودقيقة – لمتخذي القرار حتى يتمكن من رسم السياسات الصحيحة اللازمة لمواجهة أية مشاكل أو عراقيل، وإلا فالنتيجة سياسات غير منضبطة يعقبها نتائج غير مطلوبة، ومن ثم إهدار للموارد المتاحة.

وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة الموجهة للاعتماد على أسلوب تقييم الأمية الثنائية إلا أن غالبية إحصائيات الأمية الصادرة عن معهد اليونسكو للإحصاء The UNESCO Institute for Statistics (UIS) تستخدم مفهوم بيانات التعداد الذي يعتمد بدوره على هذا المتغير الثنائي. وقد يرجع ذلك إلى أن هناك عدد قليل من الدول التي تلجأ إلى استخدام مسوحات التقييم المطلوبة (التي تنظر للأمية بأبعادها المتعددة)، إذ أن المتغير

الثنائي غالباً ما يكون متضمناً في التعداد أو المسوحات التي تجرى على نطاق واسع نظراً لانخفاض تكلفته وسهولة إدارته. كذلك يبدو واضحاً في أسلوب التقييم متعدد الأبعاد إمكانية فهم تلك الأبعاد والعلاقات فيما بينها بطرق مختلفة عبر الزمن وعبر الثقافات المختلفة إذا ما قورنت بالتقييم الثنائي (القراءة والكتابة). وعلى الرغم من أن هناك عدداً من التحسينات التي أجريت على استخدام الإحصائيات المعتمدة على المتغير الثنائي، إلا أن البيانات التي تعتمد على الأسئلة المباشرة عن القرائية توفر مؤشرات أفضل من نظيرتها التي تنبني على افتراضات مجردة في بعض الأحوال، ولتحسين المقارنة على المستوى الدولي، يتم استخدام بيانات السكان من الأمم المتحدة.

وهناك عدداً من المصادر المحتملة للحصول على بيانات القرائية منها: البيانات الإدارية، التقارير الوطنية الصادرة عن تعدادات السكان، نتائج مسوحات الأسر. وبالنظر إلى البيانات الإدارية يتضح أن مستوى جودتها ودرجة إتاحتها للدول يعتمد على درجة قوة نظمها الإحصائية والموارد المتاحة لديها وشمولها. ويقوم معهد اليونسكو بتجميع البيانات الإدارية للتعليم بشكل أساسي نظراً لأن ذلك يمثل الاستخدام الأكثر فعالية لموارده للتقييم المستمر، فضلاً عن أن البيانات الإدارية تشكل الأساس الذي تدير به غالبية الدول تقدمها ناحية أهداف التعليم للجميع. ويعتبر نظام البيانات الإدارية الجيد ذو قيمة كبيرة من المنظور القومي للمساعدة في الإدارة الداخلية الفعالة للنظام ذاته بحيث يمكن استخدامه للتقييم أو تشجيع التغير. أما الاستثناء الوحيد للحصول على بيانات القرائية والتقدم التعليمي، تلك البيانات المجمعة مباشرة من خلال الاتصال بالأفراد. وغالباً ما لا تقدم البيانات الإدارية المعلومات اللازمة عن البيئة أو عائلة الأفراد بخلاف الخصائص الأساسية لعمر الطفل والنوع وأحياناً منشأه. وهناك مزايا للمسوحات المؤسسة على بيانات إدارية من حيث كونها اقتصادية ويمكن أن تقدم معلومات على أساس منتظم ودوري، فغالباً ما تقوم النظم الإدارية بتحديث سجلاتها بصورة سنوية. كذلك تساعد تلك المسوحات على توفير البيانات اللازمة عن النظام التعليمي.

أما البيانات الواردة من التعدادات الوطنية،، فهي تشمل الدولة ككل ومحددة بسؤال واحد وشخص واحد يرد عليه نيابة عن كل فرد في الأسرة وتعتبر تلك البيانات هي المصدر الأساسي الذي تستخدمه الدولة في معرفة الأعداد الفعلية للامية وبعض الخصائص الديموجرافية لها.

أما فيما يتعلق بالمسوحات القومية للأسرة، فهي تقدم بيانات كثيرة حول الأفراد وتسمح بالروابط التحليلية لخصائص وظروف الأفراد أو الأسر بالنواتج. وغالباً ما تكون تلك المسوحات كثيفة الموارد ويتم إجرائها فقط كل عدد قليل من السنوات. وغالباً ما تتضمن تلك المسوحات اختبارات وظيفية فمثلاً بدلاً من أن يكون السؤال هل يستطيع

عائل الأسرة أن يقرأ ويكتب جملة؟ يكون السؤال هل يمكن أن تقرأ هذه الجملة؟ كما أن تلك المسوحات قد تقوم بجمع معلومات عن بعض الموضوعات ذات الصلة والتي غالبا ما يتم ربطها بعد ذلك بالأمية والعملية التعليمية مثل الاهتمامات بجمع بيانات حول قضايا اجتماعية أو اقتصادية أو صحية.

وغالباً ما يساعد الربط بين تلك البيانات ونظيرتها الإدارية على تقديم تحليلاً أكثر إفادة في مجالات مثل الأطفال خارج المدرسة أو تأثير أطوار الحرمان أو الفقر. ومما لاشك فيه أن تلك التحليلات تعد مفيدة للدول فراداي للمعاونة على صنع القرار وإدارة البرامج. ومن ثم يعد أمراً حيوياً التعاون والتنسيق بين المؤسسات في الأنواع المختلفة من البيانات التي يتم تجميعها. وفى حالة عدم توافر بيانات من التعداد يعول عليها، يمكن استخدام بيانات معهد اليونسكو للإحصاء بعد ترجيحها بمؤشر المسح Multiple Indicator Cluster Survey (MICS). ولقد صممت تلك المسوحات استجابة للقمة العالمية للأطفال لقياس التقدم نحو مجموعة أهداف نصف القرن المتفق عليها دولياً. ولقد أجريت الدورة الأولى لـMICS في عام ١٩٩٥ في أكثر من ٦٠ دولة، بينما جاءت الدورة الثانية في عام ٢٠٠٠ (حوالي ٦٥ مسح) ونتج عنها ثروة من البيانات لتقييم وضع الأطفال والنساء. أما الدورة الثالثة (الحالية) فهي تركز على تقديم أداة للتقييم للقمة العالمية للأطفال وأهداف الألفية التنموية، وغيرها من الجماعات الدولية الأساسية.

ويمكن استخدام استبيانات المسوحات القومية للأسر حسب الطلب وحاجة كل دولة. وتتكون من ثلاثة استبيانات: استبيان الأسرة، واستبيان المرأة في الفئة العمرية (١٥-٤٩ سنة)، واستبيان الأطفال تحت سن ٥ سنوات (يتم تطبيقه مع الأم أو المسؤول عن رعاية الطفل). وتغطى المسوحات نفس الموضوعات في الدورات وتتضمن كل المسوحات سؤال التقرير الذاتي عن القرائية. وعلاوة على ذلك هناك تقييم مباشر في استبيان المرأة بحيث يتم سؤال المبحوثة عن قراءة جملة بسيطة. ويوضح المسح تعريف الأسرة والعينة وتصميم الأسئلة وتنفيذ المسح. وتبدو مشكلة التعريف أكثر تعقيداً في التحليل عبر الدول. وتبدو إشكالية توافر إطار مناسب للعينة من حيث العدد والتوزيع موجودة في العينات لمسح الأسر عبر الدول. كذلك تظهر بعض مشاكل التحيز في القرائية.

٣/١ المرجعيات والمنطلقات:

تعد الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية والدساتير والقوانين الوطنية مرجعية ومصدرا رئيسيا للدول الموقعة والمصدقة عليها ليس فقط في إطار تحقيق الالتزامات الدولية، بل في أنها تمثل ضرورة إنمائية وإصلاحية تلبي الاحتياجات الوطنية للتطوير والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولمواكبة تحديات التطوير والتقدم السريع

في القرن الحادي والعشرين، حيث تمثل تلك الاتفاقيات والعهود مدخلا جيدا لمتابعة مدى الإنجاز الذي حققته الدول بمجالات التنمية البشرية بحيث يمثل التعليم مؤشرا جيدا في هذا الشأن. وفيما يلي يتم الإشارة إلى تلك المرجعيات التي تمثل النقاط التي تنطلق منها هذه الخطة العربية، ولا يتطلب الأمر دراسة الأسباب وراء عدم تنفيذها أو إخفاقها كلياً أو جزئياً، على أساس أن ذلك يخرج عن نطاق الهدف من هذه الخطة، وإنما ذكرها هنا كمرجعيات تنطق منها الخطة.

١/٣/١ المرجعيات الدولية:

هناك العديد من المرجعيات الدولية التي سعت إلى دعم الحق في التعليم ومكافحة أمية المرأة، والعمل علي دعم الاتجاه إلي ارتباط قضية الأمية بالتنمية المستدامة ومكافحة الفقر وتمكين المرأة، ومن أهم هذه المرجعيات:

- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٧٦ المادة ١٣** (والذي يشير إلى تعميم التعليم الفني والمهني، وتيسير القبول بالتعليم العالي على قدم المساواة للجميع، وعلى أساس الكفاءة).
- **المبادرة الدولية إطار عمل داكار التعليم للجميع (٢٠٠٠-٢٠١٥):**

أكدت نصف أهدافها الست علي ضرورة تكثيف العمل باتجاه الفتيات والمرأة، فلقد ركز الهدف الرابع على أهمية أن تحقق الدول انخفاضا بنسبة ٥٠ في المائة من معدلات الأمية بحلول عام ٢٠١٥ بالنسبة لسنة ٢٠٠٠، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار نظراً لعدم الاهتمام بهم بالصورة الكافية، كما أكد الهدف الثالث على أهمية تلبية حاجات التعلم مدى الحياة لدى الشباب والكبار في إطار التعليم المستمر مدى الحياة. أما الهدف الخامس فقد أوضح أهمية إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥ مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع بتعليم أساسي جيد والتحصيل الدراسي فيه.

- **العقد الدولي للأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣- ٢٠١٢):**

يهدف هذا العقد إلى توفير بيئات ومجتمعات ينتشر فيها الإلمام بالقراءة والكتابة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر وخفض وفيات الأطفال والحد من النمو السكاني وتحقيق المساواة بين الجنسين وكفالة التنمية المستدامة والسلام والديمقراطية.

- **الأهداف الإنمائية للألفية:**

أكدت ثلاثة أهداف من الأهداف الإنمائية للألفية (من إجمالي ثمانية) على الأهمية القصوى لتعليم الفتيات وتعزيز قيم التعليم وربطه بقضية مكافحة الفقر، حيث تناول الهدف الأول ضرورة القضاء على الفقر المدقع والجوع بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة من ١٩٩٠ و ٢٠١٥ ومواجهة الفقر، وذلك بتوفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع وبخاصة النساء والشباب، وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف. أما الهدف الثاني فيؤكد على أهمية تحقيق التعليم الابتدائي وكفالة إتمام مرحلة التعليم الابتدائي لجميع الأطفال بحلول عام ٢٠١٥ والارتفاع بمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة ويتكامل الهدف الثالث مع الهدف الثاني في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بإزالة كافة أشكال التفاوت بين الجنسين بمجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ وبجميع المراحل التعليمية بحلول عام ٢٠١٥.

- **اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (تعرف باتفاقية السيداو):**

تؤكد اتفاقية السيداو في المادة العاشرة منها والخاصة بالتعليم على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في مجال التعليم من جميع الفئات في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، وكذلك التساوي في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومكافحة الأمية الوظيفي والبرامج التي تعجل من تضييق الفجوة بين الجنسين في التعليم.

- **منهاج عمل بكين:**

أكد محور التعليم في منهاج عمل بكين على أن التعليم حق من حقوق الإنسان. وهو أداة أساسية في تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام. وأوضح أن التعليم اللا تمييزي يفيد كلا من البنات والبنين حيث يساهم في توليد علاقات أكثر مساواة بين الرجل والمرأة، وقد حث منهاج بكين الدول للعمل باتجاه تحقيق أهداف كفالة تكافؤ فرص التعليم والقضاء على الأمية بين النساء، وتحسين حصول المرأة على التدريب المهني والعلم والتكنولوجيا، والتعليم المتواصل، وتنقيح وتطوير المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية من التمييز، مع تخصيص الموارد اللازمة لهذه الإصلاحات وأهمية تعزيز الحق في التعليم والتدريب على مدى الحياة للبنات والنساء.

- **تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين:**

جاء هذا التقرير بعنوان: ''التعليم ذلك الكنز الكامن''، حيث أوضح أن النظرة الشاملة للتعليم تعني تمكين كل فرد من أن يزيح الكنز الكامن من داخل كل فرد في المجتمع. وأكد الجزء الرابع منه على وجود أربعة أعمدة للتربية ''تعلم لتعرف، تعلم لتعمل، تعلم العيش معا وتعلم العيش مع الآخرين، وتعلم لنكون''. أما الجزء الخامس فركز علي التعلم مدي الحياة. وأشار الفصل التاسع منه علي ضرورة تعليم الفتيات والنساء لتحقيق المساواة، وأن من واجب المجتمع توفير فرص التعليم للفتيات والنساء ومد الجسور بأسرع ما يمكن لعبور الفجوة الفاصلة بينهن وبين الرجال، وإتاحة الفرص لهن في مجالات العمل المتعددة.

٢/٣/١ المرجعيات العربية:

- **خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة:**

صدرت خطة العمل العربية (١٩٩٥-٢٠٠٥) حيث تضمنت أهدافا وسياسات وإجراءات ترمى إلى تمكين المرأة من ممارسة حقوقها كاملة والقيام بمسؤولياتها في تنمية المجتمع، وذلك في إطار منهاج العمل العالمي (بكين) الذي هدف إلى إزالة العقبات المتبقية أمام دمج المرأة في عملية التنمية المستدامة. وحرصت الخطة علي أن يكون التعليم هدفا أساسيا وحيويا لتحقيق هذه الخطة وذلك بالسعي نحو المساواة في فرص التعليم للإناث وتأمين انتفاع المرأة بالتعليم، وبرامج مكافحة الأمية، والتدريب المهني لتمكينها من الاعتماد على ذاتها. كما سعت الخطة إلى تحديد الإجراءات والتوجهات العملية على ثلاثة مستويات مهمة: الحكومات، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية.

- **الاستراتيجية العربية لتعليم الكبار في الوطن العربي:**

صدرت هذه الاستراتيجية عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ٢٠٠٠. والتي تؤكد في مجملها علي مبادئ احترام الإنسان وقيمه من خلال قيم التعليم المستمر والتنمية المستدامة وعلى مبادئ الشراكة والتكامل بين التعليم المدرسي وغير المدرسي لسد منابع الأمية وإيقاف تدفق أميين جدد وعلي الرؤية الواسعة لمفهوم تعليم الكبار. وأكد المحور الأول منها علي ''الإيمان بفلسفة التعليم المستمر مدى الحياة، والتعلم الذاتي، والقابلية المستمرة للتعليم لتلبية الاحتياجات المتطورة والتغيرات الحادثة بحيث يتمكن الأفراد والمجتمع من تحقيق تنمية مقدراته''. أما المحور الثاني فقد ركز علي أهمية ''التخلص من مشكلة الأمية، وتوفير التعليم الأساسي للجميع صغارا وكبارا، وتضمين برامج ما بعد مكافحة الأمية''.

وتناول المحور الثالث ''جميع الكبار مع إعطاء أولوية للطبقات الأكثر احتياجا في المجتمع، وبخاصة المرأة والشباب والعمال والمزارعون والمعاقون جسميا وعقليا''.

- **الخطة العربية لتعليم الكبار:**

صدرت هذه الخطة عن إدارة برامج التربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠١. ولقد أشارت في أهدافها العامة إلى ضرورة ''تلبية احتياجات المتعلمين وإعطاء الأولوية لذوي الاحتياجات الخاصة سواء أكانوا مبدعين أو موهوبين أو نساء، أو أطفالا أو مسنين''. كما أوضحت في الخريطة البحثية الموجهة لعمليات تعليم الكبار إلى أن الإناث تحتل مرتبة متدنية في التعليم النظامي مقارنة بالذكور، وبالتالي يجب الاهتمام ببرامج تعليم الإناث، وتصميم برامج لتخفيض معدلات الفقر لديهن. أما فيما يتعلق بخريطة البرامج التعليمية والتدريبية فلقد ركزت علي ''ضرورة استيعاب كل الأطفال في سن الإلزام في المدارس الابتدائية ومكافحة الأمية، وبخاصة بين النساء''.

- **استراتيجية النهوض بالمرأة العربية:**

صدرت الاستراتيجية عن المؤتمر الثاني للمرأة العربية ٢٠٠٢ وأكدت على تحقيق أهداف رئيسية للتوصل إلى مجتمع عربي متطور وقادر على مواجهة تحديات الألفية الثالثة من خلال تعزيز التعاون والتنسيق العربي المشترك للنهوض بالمرأة العربية وتنمية قدراتها وتمكينها من المشاركة الكاملة والفاعلة في عملية التنمية الشاملة والاستفادة من عائدها. ولعل أول أهداف هذه الإستراتيجية ينصب على رفع قدرات المرأة العربية بمجال التعليم من خلال القضاء على الأمية ورفع كفاءة التعليم والتدريب للمرأة كما ونوعا لتمكينها من الاعتماد على ذاتها وتلبية متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية، كذلك تشجيع دخول المرأة في تخصصات علوم المستقبل.

- **قرار رقم ٣٥٦ الصادر عن قمة الخرطوم ٢٠٠٦:**

أكد على متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ودعا المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات العربية للعمل على تنفيذ ما تضمنه الإعلان العربي للأهداف الإنمائية للألفية. وتنسيق جهودها بهذا الصدد مع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

- **خطة تطوير التعليم في الوطن العربي:**

جاءت خطة تطوير التعليم في الوطن العربي عام ٢٠٠٨ استجابة لما طرحته جامعة الدول العربية في تقريرها عن تطوير التعليم في الوطن العربي والذي قدم إلى قمة الرياض ٢٠٠٧، حيث أكد التقرير على أن هناك خطرا يحدق بالأمة العربية ناتجاً عن عدم استجابة

الجهود بمجال التعليم لتحقيق الطموحات التي كانت معقودة عليها، وأن التعليم هو حجر الأساس في إعداد رأس المال البشري وتكوينه وحشد قدراته وتلبية الاحتياجات الوطنية والإقليمية والدولية. ولقد أشارت الخطة إلى ارتفاع نسبة الأميات من الإناث إلى نظيرتها من الذكور الأميين في البلاد العربية لتصبح (٤٦,٥ في المائة) للإناث إلى (٢٥,١ في المائة) للذكور. وعمدت الخطة إلى التركيز على هدف القضاء على مشكلة الأمية في أبعادها المختلفة تدريجيا وذلك لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية من جانب ولتمكين جميع المواطنين النشطين من الجنسين في البلاد العربية من الإسهام الفاعل في جهود التنمية من جانب آخر، وجعل تعليم الكبار جزءا متمما وضروريا للتعليم النظامي ولدوره في المجتمع، من جهود بالتنمية المستدامة والعمل باتجاه توسيع دور منظمات المجتمع المدني لتكون شريكا في برامج مكافحة الأمية والتعليم الأساسي.

- **القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية:**

جاءت قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والتي عقدت بالكويت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ مؤكدة على قرارات القمة العربية في الخرطوم ٢٠٠٦، والرياض ٢٠٠٧، ودمشق ٢٠٠٨، بشأن تطوير التعليم في الوطن العربي إذ تؤكد على أهمية تطوير التعليم في الوطن العربي بوصفه مكوناً رئيسياً للتنمية الشاملة في الدول العربية والارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي، ودعت إلى ضرورة الاهتمام بتنفيذ ما ورد من أهداف ووسائل وبرامج في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي. كما أكدت على قيام الدول العربية بتنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩، وتعمل كل دولة على زيادة موازنة وزارة التعليم لديها، وتخصيص كافة الموارد اللازمة لها. وبرز بهذه القمة أهمية ودور إقامة الشراكات الاجتماعية في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدور المتنامي لمنظمات المجتمع المدني العربية في مختلف مجالات الحياة العامة والعمل على أهمية تفعيله ودعم جهوده على المستوى الإقليمي والدولي بما يحقق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

٣/٣/١ المرجعيات الوطنية:

أكدت الغالبية العظمى من القوانين والتشريعات الوطنية بالوطن العربي على الحق في التعليم الإلزامي والمجاني لكافة المواطنين والمساواة في التعليم الأساسي. أما في إطار التعليم غير النظامي فلقد وضعت الدول العربية السياسات والبرامج التي تساهم في القضاء على الأمية من إجراءات وتدابير مؤسسية، وإعداد الهياكل الإدارية والفنية التي تلبي الاحتياجات وتحقق الأهداف الوطنية لمكافحة الأمية.

٤/١ تحليل نقدي للتجارب العربية في مكافحة أمية المرأة من منظور مقارن:

يتم تناول التحليل النقدي للتجارب العربية في مكافحة أمية المرأة من منظور مقارن لثلاثة مستويات. ولقد اعتمد تقسيم المستويات الثلاثة على المعيارين التاليين:

المعيار الأول: معدل الأمية بين الذكور والإناث في الدول العربية، أي معدل الأمية الإجمالي بدون التفرقة حسب النوع.

المعيار الثاني: معدل الأمية بين الإناث.

المستوى الأول: (معدلات الأمية المنخفضة) التي تبلغ أقل من ١٤,٨٥ في المائة لدى الذكور والإناث، وأقل من ١٩,٤ في المائة لدى الإناث.

المستوى الثاني: (معدلات الأمية المتوسطة) التي تتراوح بين ١٤,٨٥ في المائة و ٢٧,٤٩ في المائة لدى الذكور والإناث، وبين ١٩,٤ في المائة و ٣٥,٨ في المائة لدى الإناث.

المستوى الثالث: (معدلات الأمية المرتفعة) التي تبلغ أكثر من ٢٧,٤٩ في المائة لدى الذكور والإناث، وأكثر من ٣٥,٨ في المائة لدى الإناث.

أي أن التقسيم تم هنا بحساب المتوسطات والانحرافات عن المتوسطات لمعدلات الأمية الإجمالية تارة والخاصة بالإناث تارة أخرى. ونظراً لأن الخطة تركز على مكافحة أمية النساء فقد أُخذت بعين الاعتبار، بالدرجة الأولى، نسبة الأمية لدى الإناث في الدول العربية في تحديد المستويات. ويمكن الإشارة بشكل عام إلى أن دول الخليج، وعدداً من الدول العربية قد **حققت تقدما ملحوظاً في مجال القضاء على الأمية الأبجدية واتجهت في الوقت الراهن صوب مكافحة الأمية الرقمية والحضارية**. وفيما يلي يتم تحليل كل مستوى على حدة:

١/٤/١ المستوى الأول (معدلات الأمية المنخفضة):

يوجد هناك عاملين وراء انخفاض معدلات الأمية في بعض الدول العربية. يتمثل العامل الأول في تمتع تلك الدول بالقدرات المادية التي ساعدتها على توفير الخدمات التربوية، بينما يتمثل العامل الثاني في انخفاض الكثافة السكانية فيها، الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في تحقيق ذلك، إضافة إلى بعض الجهود التي بذلت للتصدي للأمية. وهناك مجموعة من الدروس المستفادة من تلك التجارب:

- تكوين مناخ مساعد لتعليم الفتيات عن طريق برامج التوعية للمجتمع المحلي.
- تعميق نشر مفاهيم التربية الصحية والبيئية والسكانية والقانونية من خلال التواصل مع المجتمع بما يكفل مشاركة المرأة في بنائه وتنميته، واستخدام مختلف وسائل الاتصال الثقافية والشعبية تحقيقاً لذلك.
- أهمية المواءمة بين التعلم واكتساب المهارات الحياتية.
- توحيد الإطار الفكري لرؤية الجمعيات الأهلية للبرامج وأسلوب العمل فيها من خلال توضيح المفاهيم والأهداف.
- الإفادة من تقنيات المعلوماتية والحاسوب لخدمة تعميم مكافحة الأمية، ومختلف أشكال التعليم غير النظامي لما لها من دور في نشر المعرفة بكافة أشكالها ومستوياتها.

ويوضح الجدول رقم (١) أهم ملامح تلك التجارب في الدول ذات معدلات الأمية المنخفضة:

جدول رقم (١)
أهم ملامح تجارب الدول العربية في مكافحة الأمية (معدلات الأمية المنخفضة)

الدولة	ملامح التجربة
الكويت	• بلغت نسبة الأمية لدى الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوق ٩,٩ في المائة عام ٢٠٠١-٢٠٠٢، ٨,٥ في المائة بين الذكور و ١٢,٣ في المائة بين الإناث (كويتيون ووافدون). • تركزت الجهود للقضاء على ظاهرة الأمية الأبجدية، والتوجه نحو مكافحة الأمية الرقمية والحضارية، ويمكن القول أن ظاهرة الأمية بدأت بالانحسار نظراً للالتزام في التنفيذ الدقيق للتعليم الأساسي ونجاح محاولات القضاء على التسرب. وكذلك لأن التطورات الإيجابية التي حدثت في الثمانينات والتسعينات انعكس أثرها في المستقبل، وليس هناك هدف كمي حدده مشروع خطة الكويت فيما يخص مكافحة الأمية. • بلغ معدل الإلمام بالقرائية من الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٩٣,١ في المائة بين الإناث و ٩٥,٢ في المائة بين الذكور للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٧، وفقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩.
الإمارات العربية المتحدة	• يقع عبء العمل على وزارة التربية والتعليم، وهي تعمل على مواجهة المتطلبات اللازمة مع فتح الباب لمشاركة القطاعات الرسمية وغير الرسمية كافة. • تأخذ تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة بمبدأ استمرارية التعلم، وقد فتحت المراكز في جميع أرجاء الدولة، ووضعت جميع إمكانيات المدارس الصباحية تحت تصرف المراكز المسائية. • قامت الوزارة بحملة توعية شاركت فيها وسائل الإعلام بأجهزتها المتنوعة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. • وبفضل تلك الجهود، وتعاون مؤسسات المجتمع المدني، بلغ معدل الإلمام بالقرائية لدى الإناث ٩٣ في المائة في عام ٢٠٠٥، مقابل ٩٠ في المائة للذكور في العام نفسه. ويلاحظ من خلال المؤشرات الخاصة بالفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة تفوق نسبة الإناث على الذكور. • تتضمن التجربة إلى جانب ذلك على نشاطات أخرى منها: ▪ مشروع توطين البدو - بدأ بالتعاون مع الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، وقامت جمعية نهضة المرأة الظبيانية بمواصلة تعليم المرأة وتنمية وعيها وتدريبها في إطار المشروع. ▪ مشروع الدفاع بين أفراد القوات المسلحة ومشروع تعليم أفراد الشرطة. ▪ مراكز الاتحاد النسائي: تعليم المرأة وفتح مراكز تأهيل لها. ▪ مراكز في مواقع العمل والمناطق النائية.

الدولة	ملامح التجربة
	• حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على جائزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ٢٠٠٠ لجهودها في مجال مكافحة الأمية. • بلغ معدل الإلمام بالقرائية في الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٩١,٥ في المائة بين الإناث، و٨٩,٥ في المائة بين الذكور وفقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩.
قطر	• تشير إحصاءات ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى أن نسبة الأمية لدى الفئة العمرية (١٠-٤٥) بلغت ٨,٠٥ في المائة، تشكل الإناث منهم ٦٩ في المائة. وهناك زيادة مطردة في مكافحة أمية الذكور، نظراً للمتطلبات الوظيفية وتحقيق فرص الترقي في العمل، علماً بأن أكثرية الملتحقين ببرامج مكافحة الأمية من الفئة العمرية (٢٠-٢٩) سنة. • تتمثل أغلب المشكلات التي اعترضت برامج مكافحة الأمية في عدم وجود تشريع للأميين والأميات للالتحاق بهذه البرامج، وعدم تغطية المراكز لجميع المناطق، وارتفاع معدلات الرسوب والتسرب، خاصة بين النساء بسبب الزواج، وعدم توفر مواصلات لهن للالتحاق بمراكز مكافحة الأمية، خاصة أن معظم هذه المراكز تعمل ليلاً. • تشير بعض الإسقاطات المستقبلية للأميين من (١٠ سنوات وما فوق) إلى أن أعدادهم ستنخفض عام ٢٠١٥، لكن نسبة الإناث من مجموع الأميين سترتفع من ٦٩ في المائة عام ٢٠٠٠، إلى ٧٢ في المائة لأن برامج مكافحة الأمية تركز في الدرجة الأولى على الذكور. • لقد استهدفت دولة قطر عام ٢٠١٠ مكافحة الأمية وتحقيق تكافؤ الفرص في التعليم الأساسي، والتعليم المستمر لجميع الكبار، وذلك من خلال إجراءات وتدابير منها: ▪ وضع تشريع لتحقيق الإلزام في مجال مكافحة الأمية. ▪ توفير وسائل مواصلات للنساء للالتحاق بمراكز مكافحة الأمية وتعليم الكبار. ▪ إنشاء مشروعات إنتاجية تمزج بين التعليم والتدريب والإنتاج. • بلغ معدل إلمام المرأة بالقرائية من الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٩٠,٤ في المائة للإناث و ٩٣,٨ في المائة للذكور، وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩.
فلسطين	• لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يشكل العائق الرئيسي أمام تطور العملية التعليمية بشكل عام، وتعليم المرأة بشكل خاص، فلم تكن المؤسسة التعليمية بكافة مكوناتها بعيدة عن دائرة الاستهداف للاحتلال وانتهاكاته، حيث قام الاحتلال باقتحامات متعددة للمدارس والمؤسسات التربوية، وأدى ذلك إلى سقوط شهداء من الطلبة والمعلمين.

الدولة	ملامح التجربة
	• بلغ معدل القرائية بين الكبار من الفئة العمرية (١٥ سنة فأكثر) ٩٣,٣ في المائة، وبين الذكور ٩٧,٩ في المائة، وبين الإناث ٩٢,٦ في المائة عام ٢٠١١. • قامت وزارة التربية ومؤسسات أهلية بتنظيم برامج لمكافحة الأمية، بلغ عدد الملتحقين بها عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ حوالي ٦٨٤ ١ دارساً ودارسة ٧١ في المائة منهم إناث في مراكز الهيئات الأهلية. • بلغ معدل الإلمام بالقرائية (١٥ سنة فأكثر) ٩٠,٣ في المائة بين الإناث، و ٩٧,٢ في المائة بين الذكور، وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩.
المملكة الأردنية الهاشمية	• حظي التعليم في المملكة وبمستوياته كافة، باهتمام كبير، وقد تميزت السياسات التربوية في الأردن عبر العقود بتأكيدها على توفير فرص التعلم لكل أفراد المجتمع ممن هم في سن التعليم. وتنتهج المملكة مبدأ التربية المستدامة لمنع ارتداد المواطنين الذين امتلكوا مهارات القرائية إلى الأمية. فلقد أنشأت وزارة التربية والتعليم مراكز للدراسات المسائية والدراسات الصيفية وبرنامجاً للدراسات المترلية وبرنامجاً لتعزيز ثقافة المتسربين ومشروعاً للحد من عمل الأطفال لإتاحة فرص التعليم المستمر للجميع وإعداد الراغبين منهم للحصول علي شهادة الدراسة الثانوية العامة، ومن ثم مواصلة تعلمهم وتدريبهم لمستويات أعلي في ضوء ظروفهم وميولهم واهتماماتهم وقدراتهم. • من أهم نتائج تلك السياسات تحقيق الأردن موقعاً متقدماً على صعيد نشر التعليم ومكافحة الأمية، والوصول بالخدمات التربوية إلى جميع الأطفال في سن التعليم في أنحاء المملكة كافة، مدنها وأريافها وباديها. • كما حقق المساواة بين الجنسين في التعليم بمختلف مستوياته، و لم تكن هذه النتائج لتتحقق لولا تكاتف الجهات المعنية كافة بالعملية التربوية الرسمية والأهلية الخاصة والتطوعية في جهود تخطيط برامج التربية وتنظيمها وتقييمها. • ولقد باشر الأردن بتطبيق مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي الذي تعكس أهدافه بوجه عام التزام الأردن بتحقيق أهداف الألفية المرتبطة بالتعليم للجميع مثلما تعكس حرصه على تحقيق أهداف "داكار" الستة. هذا المشروع الذي يركز على توفير فرص التعليم مدى الحياة، كما يسعى إلى تحسين نوعية الحياة وتسهيل سبل الوصول إلى التعلم الالكتروني ونشره. • أجرت المملكة دراسة تقويمية شاملة لبرنامج مكافحة الأمية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بالتعاون مع مكتب اليونسكو بعمان بهدف التعرف علي واقع البرنامج وتحديد أبرز نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لاتخاذ الخطوات لتلافيها في المستقبل، وحصلت علي جائزة المنظمة الإسلامية للتربية

الدولة	ملامح التجربة
	والعلوم والثقافة (الآيسيسكو) للبحث في مجال مكافحة الأمية لعام ٢٠٠٨. ● تبنت وزارة التربية والتعليم مشروع قضاء بلا أمية بهدف القضاء على الأمية بأنواعها المختلفة من عمر ١٥ سنة فأكثر للذكور والإناث على حد سواء.وانخفضت نسبة الأمية لدى الإناث (١٥ سنة فأكثر) من ٨٥,٤ في المائة عام ١٩٦١ لتصل إلى ٤٨,٣ في المائة عام ١٩٧٩ ثم ٢١ في المائة عام ١٩٩٤ وإلى ١٦,٥ في المائة عام ٢٠٠٠ وأخيراً ١٠,٣ في المائة عام ٢٠١٠، وذلك حسب الإحصاءات السنوية المعتمدة والصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، والتي هي بيانات التعداد العام للسكان والمساكن وبيانات مسح العمالة والبطالة بالأردن. ● تستهدف الخطة الإستراتيجية للمملكة خفض نسبة الأمية لدي الإناث (١٥ سنة فأكثر) من ١٠,٨ في المائة عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٨,٢ في المائة عام ٢٠١٥، أي نصف النسبة في عام ٢٠٠٠، فضلاً عن استهدافها مكافحة الأمية القانونية والحاسوبية. ● بلغ معدل الإلمام بالقرائية (من الفئة العمرية ١٥ فأكثر) ٨٧ في المائة بين الإناث، و ٩٥,٢ في المائة بين الذكور، وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩.
مملكة البحرين	● تقع مسؤولية تنظيم وإدارة أنشطة وبرامج مكافحة الأمية للكبار من الجنسين تحت مظلة وزارة التربية والتعليم منذ العام الدراسي ١٩٧٤/١٩٧٣ حطي تاريخه. ● تتركز جهود العمل في برامج مكافحة الأمية للكبار في القضاء على ظاهرة الأمية الأبجدية، مما أدي إلى انحسار هذه الظاهرة، فلقد بلغت نسبة الأمية في الفئة العمرية (١٠-٤٤) للنوعين ٢,٧ في المائة وهي بين الذكور ١,٤ في المائة والإناث ٤ في المائة وفق إحصاء ٢٠٠١. ● ساهمت التشريعات في قانون التعليم رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٥ علي تجفيف منابع الأمية بسبب سن قانون الإلزام للأطفال من سن السادسة ولغاية الخامسة عشر. ● تلتزم مملكة البحرين بأهداف الألفية المرتبطة بالتعليم للجميع وتعمل علي تحقيق نسبة خفض في معدلات الأمية إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ من خلال المساهمة في توفير العديد من التسهيلات للدارسين والدارسات الملتحقين ببرامج مكافحة الأمية مثل توفير المواصلات من وإلى المراكز التعليمية وإنشاء مراكز لرعاية أطفال الدارسات أثناء تواجد الأمهات للدراسة بالمركز. ● بلغ معدل الإلمام بالقرائية من الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٩٠,٤ في المائة بين الإناث، و ٩٦,٦ في المائة بين الذكور وفقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩.

الدولة	ملامح التجربة
الجمهورية اللبنانية	• تشير إحصاءات عام ٢٠٠٩ إلى أن نسبة الأمية في الفئة العمرية (١٥-٤٥) سنة تبلغ ٧,٩ في المائة على المستوى الإجمالي، ٦,٥ في المائة لدى الذكور، و ١٠,٢ في المائة لدى الإناث، مع تفاوت ملحوظ في المناطق. تركز البرامج التي يتم تنفيذها بصورة خاصة على مكافحة أمية المجندين والعسكريين بصورة منتظمة. • لا يزال يشكو البرنامج الوطني لمكافحة الأمية من مشكلات تتعلق بالتمويل وتوافر الإمكانات البشرية. هذا بالإضافة إلى إحجام الدارسين عن الالتحاق والتسرب. • لقد وضعت اللجنة الوطنية لمكافحة الأمية وتعليم الكبار خطة تهدف على المدى البعيد إلى تخفيض معدلات الأمية إلى (٥,٨ في المائة) بحلول عام ٢٠١٥، إلا أن هذه الخطة لا تتضمن برامج محددة وواضحة يمكن تنفيذها، ومتابعتها لتحقيق هذا الهدف. • وعلى الرغم من الخطوات التي أنجزتها في ميدان مكافحة الأمية غير أنها عانت وما تزال تعاني من تركز للأمية في المناطق المحتلة من الكيان الإسرائيلي. • بلغ معدل الإلمام بالقرائية من الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٩١,٨ في المائة بين الإناث، و ٩٣,٤ في المائة بين الذكور وفقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩.

المصادر:

- مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية،٢٠٠٤، **تحليل مقارن لخطط العمل الوطنية للتعليم للجميع في الدول العربية وثيقة العمل الرئيسية**، ٢٠٠٤، المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع. ماذا بعد الخطة الوطنية؟ يوندباس، ص ص:٤٢-٥٠.
- الحياري محمد بزبز، ٢٠٠٤، كلمة الأمين العام للشؤون التعليمية والفنية في المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع، الأردن، ص ص: ١-٢.
- التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة بيجين+١٥، ص. ٧-٨.
- الصافي هاشم أبو زيد، ١٩٨٩، **الأمية في الوطن العربي**، منتدى الفكر العربي، عمان، ص. ١١٤، ١١٧، ١٧٢، ١٧٣.
- جدول A ED ٢١.: توزّع المقيمين (في عمر ٣ سنوات وما فوق) بحسب المستوى التعليمي المحصّل والجنس، لبنان، ٢٠٠٩. موقع إدارة الإحصاء المركزيّ اللبنانيّ – ٢٠٠٩. http://www.cas.gov.lb/Mics3/MICS3_new/Labor%20force%20in%202009.pdf
- دراسة: **متابعة أوضاع النساء والأطفال – لبنان – المسح العنقودي المتعدد المؤشرات** – الدورة الثالثة – ٢٠٠٩ – التقرير النهائي – من إعداد إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

١/٤/٢ المستوى الثاني (معدلات الأمية المتوسطة):

هناك مجموعة من الدروس المستفادة من تجارب الدول التي تنتمي للمستوى الثاني، يمكن إيضاحها كما يلي:

- تشجيع التعليم في مواقع العمل.
- التركيز على إكساب المتعلمين المهارات الضرورية للحياة في إطار التعليم المستمر.
- السعي الجاد لتكون المؤسسات التعليمية بيئات صديقة للمتعلمين.
- العمل على تطوير الخطاب الإعلامي المرئي والمقروء والمسموع بما يخص تعليم المرأة وانعكاساته على ممارسة حقوقها وتأدية واجباتها، وإسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- نشر وتعزيز مفاهيم العمل التطوعي والتأكيد على أهميته في تعميق المشاركة المجتمعية.
- تعزيز المسألة التثقيفية للمرأة بكل أبعادها.
- اعتبار شهادة التحرر من الأمية وثيقة أساسية في التعيين، وكذلك للترقي في العمل.
- تعميم المشاريع التجريبية والرائدة للنهوض بتعليم المرأة الريفية والاستفادة من الآليات التي استخدمت لتحقيق التنسيق والتكامل بين الجهود الرسمية، وجهود المنظمات الشعبية في هذا المجال.

ويوضح الجدول رقم (٢) أهم ملامح تجارب الدول العربية في مكافحة الأمية ذات معدلات الأمية المتوسطة:

جدول رقم (٢)

أهم ملامح تجارب الدول العربية في مكافحة الأمية (معدلات الأمية المتوسطة)

الدولة	ملامح التجربة
المملكة العربية السعودية	• بلغ عدد الأميين ٨٣٣٤٥٤ أمياً وأمية عام ٢٠٠١، ٧٨,٧ في المائة منهم إناث أو ما يوازي ١٨,٦٥ في المائة من الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق). • يمكن إيجاز واقع الأمية في السعودية فيما يلي: ▪ التفاوت بين الذكور والإناث. ▪ التشتت السكاني في المناطق النائية مما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى السكان لتقديم خدمات تعليمية. • تشارك في جهود مكافحة الأمية عدة قطاعات ومؤسسات، وتقدم برامج لتعليم البدو الرحل، والتنمية المستدامة للكبار. • تتضاءل المشاركة المجتمعية، وبخاصة القطاع الخاص، ويصعب وصول الأميين المنتشرين في أماكن متباعدة إلى المراكز المحددة. • لم يحدد مشروع خطة السعودية هدفاً كمياً ينبغي تحقيقه في مجال مكافحة الأمية، غير أن هناك مجموعة من المهام والبرامج التي حددت مددها الزمنية ومتطلباتها المالية والجهات المسؤولة عن تنفيذها، منها: ▪ دعم وتشجيع القوى الاجتماعية التطوعية. ▪ توسيع الحملات الصيفية المتخصصة في تعليم الكبار. ▪ إيجاد برامج متخصصة في التعليم الفني والمهني تتناسب مع احتياجات الكبار. ▪ تصميم برامج إذاعية وتلفزيونية متخصصة وموجهة لتعليم الكبار. • لقد حصلت المملكة عام ١٩٩٩ على جائزة من المجلس العالمي لتعليم الكبار، كما حصلت فيما بعد على جائزة اليونسكو للإنجازات التي حققتها في مجال مكافحة الأمية وتعليم الكبار. • يوجد تفاوت بين الذكور والإناث وتشتت مكاني في المناطق النائية. بلغ عدد الأميين عام ٢٠٠١ (٨٣٣٤٥٤) أمياً وأمية، ٧٨,٧ في المائة إناث، ولقد بلغت نسبة الأمية من الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٢٠,٦ بين الإناث، و ٩,٩ في المائة بين الذكور. • بلغ معدل الإلمام بالقرائية من الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٧٩,٤ في المائة للإناث و ٨٩,١ في المائة للذكور لسنوات ١٩٩٩-٢٠٠٧، وفقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩.

الدولة	ملامح التجربة
دولة ليبيا	• تمثل مكافحة الأمية وتعليم الكبار في دولة ليبيا جزءاً لا يتجزأ من النظام التعليمي العام. • لقد أدت مكافحة الأمية التي بدأت في السبعينات، على شكل حملات مكثفة إلى مكافحة أمية أكثر من نصف مليون ليبي في أقل من أربع سنوات، من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٥، ثم أصبح العمل يتصف بالاستمرارية والثبات، له هياكله وتنظيماته وأهدافه وآلياته وتشريعاته. • لقد أقيمت حملة مكافحة الأمية في المدارس والمؤسسات الإنتاجية والخدمية والتجمعات السكانية في القرى والأرياف. • أصبحت شهادة مكافحة الأمية شرطاً للحصول على عمل أو للترقية الوظيفية أو للحصول على رخصة للقيام بأي نشاط اقتصادي، وفي نهاية عام ١٩٧٥ أُنشئت مدارس مكافحة الأمية للذكور، وكانت تُسمى ''المدارس المسائية''. • كما أُحدثت مراكز الراشدات للإناث والتي تتعلم فيها الفتيات القراءة والكتابة والحساب وبعض المهن. • ارتفع عدد مدارس تعليم الكبار كمرحلة تعليمية متقدمة. بلغ معدل الإلمام بالقرائية من الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٦٨,٤ في المائة بين الإناث، و ٩٤,٥ في المائة بين الذكور، وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩. • وصل عدد الإناث في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩ إلى (٥٧٦ ٦٧٦) أنثى من إجمالي (١ ١٦٠ ٣١٥) وبنسبة (٤٧,٢ في المائة)، وخلال العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وصل عددهن إلى (٥٣٢ ٢٦٤) تلميذة من إجمالي (١ ٠٨٨ ١٢٠) تلميذ وتلميذة وبنسبة (٤٨,٩ في المائة). • وفي مرحلة التعليم المتوسط (الثانوي العام والتخصصي) وصل عدد الطالبات خلال العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى (٢٠١ ٩٧٩) طالبة من إجمالي (٣٤٨ ٨٧٢) طالب وطالبة وبنسبة (٥٧,٩ في المائة)، وصل عدد الطالبات في الجامعات الليبية في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩ إلى (٨٣ ٦٤٠) طالبة من إجمالي (١٦٥ ٤٤٧) طالب وطالبة بنسبة (٥١ في المائة)، بينما وصل عددهن إلى (١٣٥ ٢٣٠) طالبة من مجموع (٢٣١ ٧٦٢) طالب وطالبة وبنسبة (٥٨ في المائة). • تصل نسبة الأمية إلى (١٢,٢ في المائة) حسب المسح الوطني لصحة الأسرة ٢٠٠٨، وهذه النسبة تقل لدى الرجال عنها لدي النساء، فوصلت إلى (١٧,٥ في المائة) لدى النساء، (٧ في المائة) لدى الرجال. • لقد زادت نسبة مساهمة الإناث في القوي العاملة، حيث كانت النسبة (١٤,٥ في المائة) حسب تعداد السكان لسنة ١٩٨٤، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (١٨ في المائة) حسب تعداد ١٩٩٥، ووصلت إلى

الدولة	ملامح التجربة
	(٢٩,٥ في المائة) خلال تعداد ٢٠٠٦. ● غالبية القوى العاملة النسائية قد تركزت داخل الجهاز الإداري والنشاطات المملوكة للمجتمع من خلال قطاعي الخدمة العامة وقطاع الدولة، خاصة في قطاعي التعليم والصحة، وذلك يعود إلى أن قطاعي التعليم والصحة من أكثر القطاعات التي توفر فرص عمل وأكثر استيعاباً للعمالة، خاصة من العنصر النسائي. ● أما نسبة النساء العاملات لحساب أنفسهن فهي لا تزال متدنية، رغم أنه هناك العديد من الإجراءات التشجيعية للدفع بالمرأة في هذا المجال، منها تخصيص نسبة (٢٠ في المائة) من رخص العمل التشاركي الفردي للمرأة، وتسهيلات الحصول على التمويل. ● وبصفة عامة فإن زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتفعيل دورها في تحقيق التنمية تحتاج إلى الكثير من الجهود من قبل جميع المؤسسات وأفراد المجتمع ومن المرأة نفسها لإثبات وجودها وإظهار قدراتها.
سلطنة عُمان	● تبلغ نسبة الأمية في السلطنة ٣,٥ في المائة في الفئة العمرية (١٥-٤٤ سنة) وفق إحصائيات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي اجري عام ٢٠١٠. ● سجلت نسبة الأمية تراجعاً ملحوظاً بين التعدادين (٢٠٠٣-٢٠١٠) فقد انخفضت من ١٧,٧ في المائة إلى ١٢,٢ في المائة، وهي نسبة بسيطة بالدول التي تعيش ظروفاً تتشابه مع ظروف السلطنة. ● بلغ عدد الأميين من الفئة العمرية ١٥-٤٤ سنة ٣٥٧٣١ أمياً وأمية عام ٢٠١٠، منهم ٧٦,٦ في المائة إناث. ● أهم ما يميز واقع الأمية في السلطنة ليس فقط التفاوت بين الذكور والإناث، إنما أيضاً التفاوت الكبير بين المناطق الجغرافية، وبين الحضر والريف. ● أهم روافد هذه الأمية المرتفعة نسبياً هو الانقطاع عن الدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي وبخاصة في الصفين الرابع والخامس. ● خصص النظام الحالي لمكافحة الأمية الوظيفي للتصدي لهذا الخطر ثلاث سنوات للتحرر بما يوازي المستوى الذي يبلغه المتحرر من الأمية الصف السادس الابتدائي، الأمر الذي يسمح له بمتابعة التعليم بالصف السابع تعليم الكبار. ● بلغ عدد مراكز مكافحة الأمية ١٦٢ مركزاً عام ٢٠١٠/٢٠١١، تضم ٩٩٢ شعبة لمحو الأمية استقطبت ١٠ ٥٩٥ دارساً ودارسة منهم ٩٥ في المائة إناث.

الدولة	ملامح التجربة
	• تم سد منابع الأمية حيث بلغت نسبة الالتحاق بالصف الأول في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١ (٩٥,٩)، وتم توفير فرص التعليم لجميع الأطفال لمن هم في سن الدراسة، وبلغت نسبة الانقطاع والتسرب حسب إحصائية العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ (٠,٨). • يرجع الانخفاض في أعداد الذكور المنتسبين لتلك البرامج إلى قلة عدد المراكز المفتوحة للذكور وذلك للأسباب التالية: - انخفاض نسبة الأمية بين الذكور. - إحجام الذكور بسبب انشغالهم بالأعمال لكسب الرزق. كما يرجع ارتفاع في أعداد الإناث المنتسبات لبرامج محو الأمية إلى: - الاستعانة بخريجات دبلومات التعليم العام وتقديم برامج تدريبية لهم. - الإقبال الكبير من الإناث في الالتحاق بفصول محو الأمية. • بلغ معدل القرائية من الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٨٠,٦ في المائة بين الإناث و ٩١,١ في المائة بين الذكور وفق إحصائيات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي أُجري عام ٢٠١٠. • استهدف مشروع خطة السلطنة إلى الوصول بالأمية، بحلول عام ٢٠١٥، إلى النصف مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠٠٣ حيث كانت نسبة الأمية ٩,١ في المائة في الفئة العمرية (١٥-٤٤) سنة وقد بلغت حسب تعداد ٢٠١٠ إلي ٣,٥ في المائة بين العمانيين في نفس الفئة. • لقد تمت صياغة عدة برامج لتحقيق هذه الأهداف، أهمها: ▪ برنامج تطوير استخدام وسائل الإعلام في مكافحة الأمية وتعليم الكبار لتكوين رأى مساند واستخدام الراديو كوسيلة لتعليم الكبار في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦. ▪ برامج تنمية الموارد البشرية في مجال مكافحة الأمية وتعليم الكبار تتفرع إلى عدة برامج وهي: - برنامج دبلوم الإشراف التربوي لمشرفي محو الأمية وتعليم الكبار في جامعة السلطان قابوس. - برنامج تنمية المهارات الأكاديمية لمعلمي محو الأمية، الذي تم تطبيقه في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ ويهدف إلى إقامة مشاغل تدريبية إثرائية في المادة العلمية لمواد مرحلة محو الأمية. - برنامج معلمي محو الأمية الجدد والذي يهدف إلى تدريب معلمي محو الأمية الجدد في الجوانب التربوية والأكاديمية لمدة أسبوعين قبل بدأ الدراسة من كل عام.

الدولة	ملامح التجربة
	- برنامج الحقيبة التعليمية لمعلمي ومعلمات فصول محو الأمية: وهى عبارة عن حقيبة تدريبية تحتوى على المادة العلمية الأساسية التي يستعان بها لتدريب القائمين على التدريس بفصول محو الأمية وذلك لرفع مستواهم المهني وتنمية مهاراتهم التربوية. ■ برنامج الاستعانة بخريجي شهادة الدبلوم العام للقيام بالتدريس في فصول محو الأمية: ويهدف هذا البرنامج إلي الاستفادة من خريجي شهادة دبلوم التعليم العام في تدريس فصول محو الأمية وذلك بعد تلقيهم التدريب المختص بكيفية تدريس فصول محو الأمية ولقد أحدثت هذه التجربة نقلة كبيرة وزيادة ملحوظة في عدد الدارسين والشعب. ■ برنامج القرية المتعلمة: بدأ في سبتمبر من العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ويهدف إلي محو أمية القاطنين بالقرى ذكوراً وإناثاً ورفع مستوى الوعي الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وتعميق روح التعاون والمشاركة الجماعية من خلال العمل التطوعي والعناية والاهتمام بالمرأة ورفع كفاءتها ومشاركتها في المجتمع. ■ برنامج المدارس المتعاونة: الذي بدأ تطبيقه في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ والذي يهدف إلي الاستفادة من المدارس الحكومية وذلك من خلال تبنى هذه المدارس مجموعة من شعب محو الأمية (سواء داخل المدرسة أو خارجها) من حيث الإشراف على إدارتها أو تقديم الدعم المتمثل في (التجهيزات) وتدريب المعلمين حيث يقوم بهذا الدور القائمين على المدرسة، سواء من الهيئة التدريسية أو الإدارية. ■ مشروع منطقة الباطنة جنوب بلا أمية من المشروعات الرائدة في مجال محو الأمية الأبجدية والحضارية ويهدف إلي محو أمية جميع الأميين الموجودين في المحافظة، وذلك من خلال تنفيذ حملة وطنية شاملة في المحافظة ولقد بدأ المشروع في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ■ برنامج كتيبات سلسلة أدلة المهارات الحياتية للراشدين: وهي عبارة عن مجموعة من الكتيبات عددها أربعة كتيبات توزع على الدارسات ويتم تدريب الدارسات عليها في مجال (الصحة والغذاء – الأمن والسلامة في المنازل – الاقتصاد المترلي – المشغولات اليدوية) وذلك تلبية لاحتياجاتهن فيما يتعلق بأمور الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومساعدتهن على مواكبة المستجدات بما يخدم مناهج محو الأمية. ■ برنامج كتيبات سلسلة اقرأ للراشدين: وهي عبارة من مجموعة من الكتيبات عددها ١٠ توزع على الدارسات والدارسين بعد التحرر من الأمية بنهاية الصف الثالث محو أمية في شتى مجالات

الدولة	ملامح التجربة
	الحياة بهدف زيادة ذخيرتهم اللغوية ومعارفهم العامة ولكي تكون مرجعا خصباً لهم تجنبهم من الارتداد إلى الأمية. ■ مشروع الرسائل الإعلامية لمحو الأمية (كليبات): هو عبارة عن رسائل إعلامية يتم بثها في المناسبات التربوية لحث الأميين على الالتحاق بفصول محو الأمية. ■ مشروع الاستعانة بجمعيات المرأة العمانية في برامج محو الأمية: يهدف المشروع إلى تفعيل الشراكة بين المؤسسات المختلفة الحكومية والأهلية والخاصة للقضاء علي الأمية باعتبار القضاء على الأمية واجب وطني، وذلك من خلال الاستفادة بجمعيات المرأة العمانية المنتشرة في ربوع محافظات السلطنة في الإسهام في محو الأمية وذلك من خلال تبني هذه الجمعيات فتح شعب محو الأمية (سواء داخل الجمعية أو خارجها) والإشراف على إدارتها أو قيام أعضائها بالتدريس فيها أو توعية المجتمع وحثه على التعاون من أجل التصدي لمشكلة الأمية، بدأ تطبيق هذا المشروع في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠. ■ مشروع محو أمية الأميين العملين بوزارة التربية والتعليم: حيث يهدف المشروع إلى محو أمية الأميين العاملين بوزارة التربية والتعليم في مدة عام دراسي كامل حسب مواقع عملهم، وتم تطبيق المشروع في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١. ● كما أنه في إطار خطة الوزارة لتطوير برامج محو الأمية فإن هناك العديد من البرامج في الخطة المستقبلية للوزارة منها: تطوير بنية نظام محو الأمية، وإعداد وثيقة لمناهج محو الأمية، تطوير مناهج محو الأمية، التوسع في العديد من البرامج القائمة منها برنامجي القوى المتعلمة والمدارس المتعاونة.
الجمهورية العربية السورية	● لقد بلغت نسبة الأمية لعام ٢٠٠٠-٢٠٠١ لدى الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ١٧,٨ في المائة، منهم ٦٦ في المائة إناث، يتمركز القسم الأكبر من الأميين والأميات في المحافظات الشمالية – الشرقية. ● يشكل مجال التعليم أحد أهم مرتكزات الواقع الوطني بما فيه التعليم غير النظامي، فالتشريعات تؤكد أن التعليم حق تكفله الدولة، وهو مجاني في جميع مراحله، وإلزامي حتى الصف التاسع، وهي مرحلة التعليم الأساسي. ● لقد استهدف قانون محو الأمية لعام ١٩٧٢ جميع المواطنين من ذكور وإناث دون تمييز، وألزم كل متعلم تجاوز الثامنة عشرة من عمره بالإسهام في عملية مكافحة الأمية. ● صدرت توصيات مهمة عن المؤتمرات التربوية لتطوير التعليم، أكدت توفير مستلزمات وضع الخطة الوطنية لمكافحة الأمية، غير أن هناك معاناة من قلة الإمكانات اللازمة بسبب ما يخصص دفاعاً عن

الدولة	ملامح التجربة
	الجولان السوري المحتل من الكيان الإسرائيلي الذي يعمل أيضاً على تزييف الحقائق وتشويه المناهج. ● تم تشكيل الهيئة الوطنية للتعليم للجميع، وتضمنت الإستراتيجية الوطنية للمرأة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ محوراً خاصاً لسد منابع الأمية، وخاصة بالنسبة للإناث. ● من مضامين الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠، الارتقاء بالعملية التعليمية كماً ونوعاً. ● لقد صدرت قرارات مهمة عن المجلس الأعلى لمحو الأمية، منها: ■ إحداث صندوق لمكافحة الأمية. ■ تشكيل لجان لمكافحة الأمية في المحافظات والمناطق. ■ تحديد مهام الجهات الرسمية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية. ■ تخصيص ساعتين مأجورتين من أصل ساعات العمل للعمال الأميين والأميات للدراسة في مرحلتي الأساس والمتابعة. ■ إعطاء المحافظين الصلاحية في تقسيم الدورة الدراسية إلى مرحلتين استمراراً في التعلم، وذلك خلال المواسم الزراعية. ■ تكليف وزارة الدفاع بعدم إنهاء خدمة المجندين الذين يؤدون خدمة العلم قبل تحررهم من الأمية. ● نفذت وزارة الثقافة بالتعاون مع المنظمات الشعبية، وبخاصة الاتحاد العام النسائي، مشروعات تجريبية لمكافحة أمية النساء الريفيات، بالتنسيق مع المنظمات العربية والعالمية. ● حصلت كل من وزارة الثقافة والاتحاد العام النسائي ونقابة المعلمين والإدارة المسؤولة عن مكافحة الأمية في الوزارة، على جوائز مالية وتقديرية من اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمجلس العالمي لتعليم الكبار. ● لقد كان لنتائج منتدى ''المرأة والتربية'' الذي عُقد في دمشق، شباط/فبراير عام ٢٠٠٣، برعاية السيدة أسماء الأسد عقيلة السيد رئيس الجمهورية، الذي تزامن انعقاده مع التصديق على الميثاق الداخلي لمنظمة المرأة العربية، الأثر الكبير في تصعيد العمل على مستوى الوطن العربي. ● لقد تم الاهتمام بشكل أكبر بالمحافظات الشمالية- الشرقية، وأصبحت أربع محافظات خالية من الأمية. بلغ معدل الإلمام بالقرائية، وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ (١٩٩٩-٢٠٠٧) ٧٦ في المائة لدى الإناث و ٨٨,٧ في المائة بين الذكور.

الدولة	ملامح التجربة
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية	• تتكون من أربع جزر بركانية، يبلغ عدد سكانها ٤٣٨ ٧٥٢ نسمة، وفق إحصاء ٢٠٠٥، وتعد من أكثر الدول كثافة سكانية، (نسبة عدد السكان في المدن ٣٣ في المائة و ٦٧ في المائة في الأرياف). يتميز سكانها بصغر السن، وبمعدل نمو سكاني مرتفع، إذ يبلغ ٣,٠٢ في المائة. • يعتبر شعب جزر القمر من بين أشد الشعوب فقراً في أفريقيا، يعمل حوالي ٧٠ في المائة منه في الزراعة، ويعتمد بشدة على المساعدات الأجنبية. • ذكر تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ أن معدل الأمية بين السكان، من الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) يصل إلى ٤٤ في المائة. • بلغ معدل الإلمام بالقرائية، لدى الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٦٩,٨ في المائة بين الإناث، و ٨٠,٣ في المائة بين الذكور، وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩.
الجمهورية التونسية	• بلغ عدد الأميين من الفئة العمرية (١٠ سنوات وما فوق) أكثر من مليونين حسب تقديرات ١٩٩٩، أو ما يوازي ٢٧ في المائة، ١٧,٧ في المائة لدى الذكور، و ٣٦,٣ في المائة لدى الإناث. • يقابل هذا التفاوت بين الذكور والإناث أيضاً تفاوت بين المناطق الحضرية ١٩ في المائة والريفية ٤٠,٨ في المائة، حيث ترتفع بصورة خاصة أمية الإناث لتصل إلى ٣٥,٢ في المائة. • تتزايد معدلات الأمية حسب العمر بالنسبة للفئة العمرية المشار إليها، فهي ٩,١ في المائة لمن هم في فئة العمر (١٠-٢٩ سنة) و ٢٧,٩ في المائة لمن هم في الفئة العمرية (٣٠-٤٩ سنة) و ٧٤,٢ في المائة لمن هم في عمر ٥٠ سنة وما فوق. • لقد تبنت تونس خطة وطنية لمكافحة الأمية عام ١٩٩٢، بعد مؤتمر جوميتان، إلا أن نتائجها الكمية كانت ضعيفة، الأمر الذي دعا إلى إجراء تقييم شامل لها وإعداد خطة وطنية جديدة (٢٠٠٢-٢٠١٠). • أما الصعوبات التي حالت دون تحقيق الأهداف الكمية لخطة سنة ١٩٩٢، فهي تتمركز بصورة خاصة حول قلة الموارد المالية، واستناد الخطة بصورة أساسية على العمل التطوعي، وعدم توفر الحوافز التشجيعية للأميين والأطراف المشاركة، وقلة المنظمات والجمعيات المتخصصة في مجال مكافحة الأمية وتعليم الكبار، هذا بالإضافة إلى قلة الموارد البشرية الكفيلة بتسيير برامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار على الصعيدين المركزي والمحلي. • استهدفت الخطة الوطنية لتعليم الكبار في تونس (٢٠٠٢-٢٠١٠) خفض نسبة الأمية الإجمالية من ٢٧ في المائة إلى حوالي ١٠ في المائة عام ٢٠١٠، مع الأخذ بعين الاعتبار تخفيض نسبة الأمية إلى

الدولة	ملامح التجربة
	٢٠ في المائة عام ٢٠٠٤ و١٦ في المائة عام ٢٠٠٦. يقدر هذا الانخفاض رقمياً بأكثر من مليون شخص، يفترض مكافحة أميتهم دون الأخذ بالحسبان الزيادة الطبيعية التي ستطرأ على أعداد الأميين بين ١٩٩٩-٢٠١٠. ● تم التركيز في الدرجة الأولى على مكافحة أمية الفئة العمرية (١٠-٢٩ سنة) بحلول عام ٢٠٠٦، وعلى الفتيات والنساء والوسط الريفي، وبصورة خاصة الولايات التي تتدنى معدلات الأمية فيها عن المعدل الوطني ١٠ ولايات، والمعتمديات داخل الولايات ٨٥ معتمدية التي تعتبر مناطق غير محظوظة من الناحية التنموية. ● يتم تحقيق تلك الأهداف والأولويات من خلال إجراءات ترمي إلى إنشاء مراكز جديدة لمكافحة الأمية وتعليم الكبار، وتزويدها بالمدرسين والمدربين، وتوفير الحوافز للجمعيات والهيئات الناشطة في مجال مكافحة الأمية وتعليم الكبار، وبتطوير المناهج واستخدام وسائل التعليم عن بعد (التلفزة)، وإجراء الدراسات اللازمة للتوسع في أنشطة المهارات المهنية الأساسية بالتعاون مع القطاعات المعنية والجمعيات ذات العلاقة. ● لقد بلغ معدل الإلمام بالقرائية من الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٦٩ في المائة بين الإناث، و ٨٦,٤ في المائة بين الذكور، وفقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩.
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	● تشير البيانات الرسمية إلى أن نسبة الأمية كانت ٨٥ في المائة عند الاستقلال عام ١٩٦٢، وانخفضت إلى ٤٧,٢ في المائة في عام ١٩٨٢، وقد تراجعت هذه النسبة تدريجياً لتصل سنة ٢٠٠٨ إلى ٢٢ في المائة (وفق الإحصاء العام للسكان والمساكن الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات)، وتمس الأمية بصفة خاصة في الوسط النسوي للفئة العمرية الأكثر من ٦٠ سنة وتوجد أغلبهم بالمناطق الريفية. ● وتجدر الإشارة لكون النتائج الإيجابية المحققة في هذا المجال ترجع أساساً للأهمية التي أولتها الدولة الجزائرية لهذا الموضوع عبر مختلف البرامج المسطرة والإمكانيات البشرية والمادية المسخرة لإنجاح صيرورة عمليات محو الأمية عبر التراب الوطني. ● لقد بدأ العمل على محو الأمية غداة الاستقلال من خلال تجنيد أفواج المتطوعين منذ صائفة ١٩٦٢ للمساهمة في نشاطات عفوية لمحو الأمية أفضت إلى إطلاق حملة وطنية سنة ١٩٦٣ ساهم فيها كل معلمي التعليم الابتدائي وكذا موظفين متطوعين من قطاعات أخري. وتبعت هذه الحملة بإنشاء المركز الوطني لمحو الأمية سنة ١٩٦٤ بمهمة أساسية تتمثل في إزالة الأمية بطريقة علمية لضمان الثقافة لكل مواطن وتمكينه من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. كما تم ابتداء من

الدولة	ملامح التجربة
	جانفي ١٩٦٩ الشروع في بث دروس تليفزيونية في محو الأمية. ● كما تم تجسيد مخططين رباعيين لمحو الأمية من سنة ١٩٧٠ إلى ١٩٧٧ ودعم نشاطات محو الأمية في الفترة الممتدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ من خلال تكوين أعداد هامة من المعلمين وبناء وتجهيز مؤسسات دراسية عدة ومطاعم مدرسية ... وفي بداية التسعينات ومع صدور قانون الجمعيات، تدعم النشاط التحسيسي حول أهمية محو الأمية والذي ساهمت فيه على سبيل المثال الجمعية الجزائرية لمحو الأمية ''اقرأ''. ● لقد تم إنشاء الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار سنة ١٩٩٥ بديلاً عن المركز الوطني لمحو الأمية يتوفر علي ملحقات علي مستوي كل ولايات الوطن إضافة لتعاونها مع الجمعيات الوطنية بفروعها الولائية والجمعيات ذات الطابع المحلي. ● ويمكن تسجيل الارتفاع السنوي لعدد المسجلين لمتابعة دروس محو الأمية، إذ كان عددهم في الدخول المدرسي ١٩٧٩/١٩٨٠ ٩٠٤ ٢٥ شخص وقدر في الموسم الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢ بحوالي ٠٠٠ ٦٢٠ ١ شخص يؤطرهم ٠٠٠ ٢٦ معلم محو أمية. ● وينتظر أن تتقلص نسبة الأمية بصورة أكبر خلال السنوات القادمة وذلك بفضل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية (٢٠٠٧-٢٠١٥) التي تهدف للقضاء على الأمية في آفاق ٢٠١٦، خاصة وسط الفئة العمرية المتراوحة ما بين ١٥ و٤٩ سنة مع التركيز أيضا علي النساء وسكان المناطق الريفية، حيث رصد لإعمالها ٥٠ مليار دينار جزائري. وتساهم في تنفيذ هذه الاستراتيجية مختلف القطاعات الوزارية والديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار التابع لوزارة التربية الوطنية، وكذا الجمعيات الناشطة في هذا المجال. ● وللإشارة، فإن الحق في التربية والتعليم مكفول في التشريع الجزائري من خلال الدستور في مادته ٥٣ الذي ينص على مجانية وإجبارية التعليم ومن خلال القانون التوجيهي للتربية الوطنية الصادر في يناير ٢٠٠٨، الذي يؤكد على المبادئ الدستورية المتعلقة بمجانية التعليم في جميع المستويات وإجباريته لجميع الفتيات والفتيان البالغين ست سنوات إلى ست عشرة سنة كاملة وديمقراطيته مع مراعاة النوع الاجتماعي من خلال تعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص فيما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي. ● تسهر الدولة على تمكين الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة من التمتع بحقهم في التعليم تتكفل بهم مؤسسات متخصصة تابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة.

الدولة	ملامح التجربة
	• كما أولت الدولة عناية كبيرة للخدمات الاجتماعية المدرسية قصد تمكين التلاميذ من مواصلة دراستهم وإزالة الفوارق الناجمة عن الأسباب الاجتماعية أو الاقتصادية أو الجغرافية ولتخفيف العبء عن العائلات. وتشمل هذه الخدمات الرعاية الصحية، المطاعم المدرسية، النقل المدرسي، والمنحة المدرسية التي يستفيد منها حالياً ثلاثة ملايين تلميذ من أبناء الأسر المعوزة إضافة إلى استفادتهم مجاناً من اللوازم المدرسية.
جمهورية العراق	• تم إيلاء أهمية خاصة لحصر الأميين في التعداد العام للسكان عام ١٩٧٧ في الفئة العمرية (١٥-٤٥) سنة، حيث بلغ عدد الأميات، وفقاً لذلك ٩٣٧ ٥٣٥ ١ وعدد الأميين ٦٩٣ ٦٧٦. • بدأ الإعداد للحملة العراقية الشاملة لمكافحة الأمية عام ١٩٧٦ بعقد مؤتمر بغداد لمكافحة الأمية الإلزامي، وصدر قانون الحملة الوطنية الشاملة لمكافحة الأمية الإلزامي عام ١٩٧٨. • كذلك صدر قانون التعليم الإلزامي عام ١٩٧٦ الذي نص على أن التعليم في مرحلة الدراسة الابتدائية مجاني وإلزامي لجميع الأولاد (الذكور والإناث) الذين يكملون السادسة من العمر. • تم إنشاء المدارس الشعبية، وتمت الإجراءات لاستيعاب الأطفال من (١١-١٤) سنة في مدارس خاصة لليافعين، وقد شارك في الحملة ١٠٢ ٩٦٨ ١ دارساً ودارسة، بتاريخ ١٩٧٩/٧/١. • تم خلال الحملة استيعاب وتخريج ٠٠٩ ١٢٨ ٢ مواطناً ومواطنة، أنهوا مرحلتي الأساس والتكميل حتى نهاية عام ١٩٨٥ من بين عدد الملزمين ٦٣٠ ٢١٢ ٢ مواطناً ومواطنة. • تم استيعاب العدد المتبقي من الأميين في مراكز مكافحة الأمية بموجب خطة تصفية الجيوب للحملة الوطنية الشاملة لمكافحة الأمية التي بدأ تنفيذها بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١ وانتهى في ١٩٨٧/٣/١. غير أن ما جرى وما زال يجري في العراق حتى الآن من احتلال أجنبي قد انعكس على المسيرة المتصاعدة لمكافحة الأمية. • أطلق مكتب اليونسكو العراق في إطار عقد الأمم المتحدة لمكافحة الأمية (٢٠٠٣-٢٠١٢) مشروع مبادرة مكافحة الأمية من أجل التمكين Life للعام ٢٠١٥ بهدف تقليل الأمية بنسبة ٥٠ في المائة بحلول ٢٠١٥. وتقدر نسبة الأمية في العراق من ١٨ في المائة إلى ٢٠ في المائة وتتأثر النساء في المناطق الريفية بشكل خاص إذ تبلغ النسبة حوالي ٥٠ في المائة بين الإناث البالغات من العمر (١٥-٢٤ سنة) عام ٢٠٠٠. • تم إطلاق حملة اقرأ في عام ٢٠١٠ في بغداد بدعم من مجلس محافظة بغداد وبإشراك ١١٣ منظمة مجتمع مدني وتطوع ٦٤٤ ١ معلم ومعلمة من خريجي التخصصات التربوية وغير الحاصلين على فرصة التعيين في المؤسسات الحكومية لإطلاق حملة وطنية لمكافحة الأمية تستهدف المناطق المدنية

الدولة	ملامح التجربة
	الفقيرة في بغداد، وتم افتتاح أكثر من ٤٠٠ مركز لمكافحة الأمية بالتعاون مع مديريات التربية استهدفت ٠٠٠ ٣٨ دارس ودارسة وكان نصيب النساء في الالتحاق أوفر من الرجال. • صدر قانون مكافحة الأمية الإلزامي لتعليم الكبار في أيلول ٢٠١١، والذي يعتبر الأمي كل رجل أو امرأة أكمل ١٥ سنة ولا يعرف القراءة والكتابة و لم يصل للمستوى الحضاري. • تضمن التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٩ أن معدل مكافحة أمية الكبار (١٥ سنة فما فوق) قد بلغ ٦٤ في المائة بين الإناث، و ٨٤ في المائة بين الذكور، للسنوات (٢٠٠٠- ٢٠٠٦).

المصادر:

- مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ٢٠٠٤، **تحليل مقارن لخطط العمل الوطنية للتعليم للجميع في الدول العربية وثيقة العمل الرئيسية**، المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع. ماذا بعد الخطة الوطنية؟ - ٢٠٠٤ - يوندباس، ص ص. ٤٧-٥٥.
- اتحاد طلبة جزر القمر في سورية،٢٠٠٩، **جزر القمر درة المحيط الهندي حقائق أساسية عن جزر القمر**، اتحاد طلبة جزر القمر، دمشق، ص.٢.
- الصافي هاشم أبو زيد، ١٩٨٩،**الأمية في الوطن العربي**، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، ص. ١٦١، ١٦٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٠٩، **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع**، اليونسكو، باريس، ص. ٢٦٨.
- علي سعيد إسماعيل، ١٩٩١، **الأمية في الوطن العربي، الوضع الراهن وتحديات المستقبل**، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، عمان، الأردن، ص ص. ٧٣ و ٧٧.
- غادة الجابي، ١٩٩٠، **دراسة حول محو الأمية وتعليم الكبار بين واقعه الحالي وتطوره المستقبلي في سورية**، دمشق، وزارة الثقافة، ص ص. ٢، ٦.

٣/٤/١ المستوى الثالث (معدلات الأمية المرتفعة):

فيما يلي أهم الدروس المستفادة من تجارب الدول ذات معدلات الأمية المرتفعة:

- أهمية ردم الفجوة بين الجنسين في التعليم بدءاً من مرحلة مكافحة الأمية.
- تحدي الفقد التربوي المتجسد في عدم التحاق نسبة من الأطفال بالتعليم الأساسي، وفي التسرب الحاصل من التعليم الأساسي والتعليم المهني.
- ضرورة إصدار تشريعات منفصلة لمكافحة الأمية وتعليم الكبار تتحقق فيها المساءلة الجدية أو تفعيل ما هو كائن.
- النظر في معاناة برامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار، لكونها مرتبطة ببنية التعليم الابتدائي النظامي، وإيجاد الحلول اللازمة لذلك.

- حاجة الهيئة التدريسية لمدرسي مكافحة الأمية وتعليم الكبار من ذوي مؤهلات أكاديمية في هذا المجال، والبعد عن الاعتماد على النظام التطوعي في التدريس في فصول مكافحة الأمية.
- إيلاء الاهتمام الخاص بموضوع تحقيق شراكة مع القطاع الخاص.
- ضرورة إنشاء صندوق خاص لدعم مكافحة أمية الفتيات والنساء، ومتابعة تعليمهن في ظل ارتفاع كلفة الدراسة وتفشي الفقر.
- تعدد الجهات التي تعمل في مجال مكافحة الأمية دون وجود تنسيق بينها.
- السعي المستمر لتدريب النساء على إدارة المشروعات الصغيرة وإيجاد التعاونيات النسائية.

ويوضح الجدول رقم (٣) أهم ملامح تجار ب الدول العربية في مكافحة الأمية ذات معدلات الأمية المرتفعة:

جدول رقم (٣)
أهم ملامح تجارب الدول العربية في مكافحة الأمية (معدلات الأمية المرتفعة)

الدولة	ملامح التجربة
جمهورية مصر العربية	• تبين المؤشرات أن معدلات الأمية قد انخفضت عام ٢٠٠٦ لدى الفئة العمرية (١٠ سنوات فما فوق) وأصبحت ٢٩,٦ في المائة. • انخفضت نسبة الأمية بين النساء من ٥٠ في المائة عام ١٩٩٦ إلى ٧,٧٣ في المائة عام ٢٠٠٦. • تتزايد أعداد وحجم الفئة المستهدفة مع زيادة النمو السكاني السريع. • تتمحور الصعوبات التي تواجه العمل في مجال مكافحة الأمية حول: ▪ عدم توفر إحصاءات دورية دقيقة تحدد توزيع الأميين وفقاً لفئات العمر والجنس، والحالة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي. ▪ معاناة البرامج من إحجام الأميين عن الالتحاق بها. ▪ ارتفاع معدلات التسرب، وعدم التزام جميع الجهات المختصة بمسؤولياتها في مكافحة الأمية. ▪ عدم الالتزام بتنفيذ قانون محو الأمية لعام ١٩٩١. • أما الهدف الرئيسي لمشروع خطة مصر فهو القضاء على ٥٠ في المائة من نسبة أمية الكبار (١٥ سنة فما فوق) أي خفض نسبة الأمية لهذه الفئة إلى ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، ضمن نظام يعطي

الدولة	ملامح التجربة
	الأولوية للفئات الأصغر سناً، والفتيات والنساء، والريف، والمناطق الحضرية الفقيرة، وبناءً على نظام الأولويات (الإلزام للفئة العمرية ١٥-٣٥) والأفضلية للفئة العمرية (٣٦-٦٠ سنة). • يهدف البرنامج الأساسي لمكافحة الأمية إلى مكافحة أمية ٢٦٥ ٩٩٣ ٩ نسمة بحلول عام ٢٠١٥. • بالإضافة إلى البرنامج الأساسي، هناك برنامج علاجي يهدف بدوره إلى توفير ٣١٦ ٤٩٨ ٢ فرصة تعلم للمتسربين والمرتدين إلى الأمية، والمقدرة نسبتهم بحوالي ٢٥ في المائة من الأعداد المستهدفة. • لقد تم ترجمة جميع الأهداف المحددة إلى برامج مقدرة التكاليف. • بلغ معدل الإلمام بالقرائية من الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٥٧,٨ في المائة للإناث، و ٧٤,٦ في المائة للذكور لسنوات ١٩٩٩-٢٠٠٧، وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩.
جمهورية السودان	• يقدر عدد الأميين (١٠ سنوات فما فوق) بأكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ ١٠ نسمة ٤٧,٣ في المائة من فئة العمر الموازية، معظمهم من النساء، يزداد هذا العدد التقديري ضخامة مع جو من تفاقم الهجرة والنزوح واللجوء إلى كثير من مناطق السودان، مما أدى إلى تعذر توفر إحصاءات دقيقة عن واقع مكافحة الأمية من حيث فئاتهم وتوزعهم. • بلغت نسبة الذين شاركوا في فصول مكافحة الأمية ٣,٧٥ في المائة فقط من الفئة العمرية المستهدفة، اتبع منهج المقاومة الشاملة في التصدي لمشكلة الأمية من خلال التركيز على برامج موجهة خصيصاً للمناطق الفقيرة والنائية، وتوفير برامج تثقيفية كبرامج الأسرة المنتجة والمهارات الحياتية وتمكين المرأة، والمشاركة المجتمعية. • غير أن هناك عقبات تتجسد في ضعف التمويل، وضخامة المشكلة، وبخاصة بين النساء، والنمو الشديد البطء في معدلات القرائية، والمعدلات المرتفعة لمن لم يلتحق بالتعليم الابتدائي، والمتسربين. • بلغ معدل الإلمام بالقرائية من الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٥١,٨ في المائة بين الإناث، و ٧١,١ في المائة بين الذكور، وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩.
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	• انخفضت نسبة السكان الرحل العاملين بالرعي في عام ١٩٧٥ إلى ٢٧ في المائة، ثم تدنت إلى نسب ضئيلة جداً في السنوات الأخيرة، وأدى ذلك إلى بروز الأحياء الشعبية الفقيرة حول المدن والمراكز الريفية الكبيرة. • بلغ عدد السكان من الفئة العمرية (١٥-٤٥ سنة) في عام ١٩٧٨ بحوالي ٨٩ ألف نسمة، أشارت البيانات والإسقاطات التي وضعت عند صياغة مشروع خطة مكافحة الأمية وتعميم التعليم الابتدائي إلى أن عدد الأميين حوالي ٣٢٥ ٤٣٧ في عام ١٩٨١.

الدولة	ملامح التجربة
	• بدأت جهود مكافحة الأمية في موريتانيا عقب استقلالها عام ١٩٦٦ بإنشاء إدارة لتعليم الكبار في إطار وزارة التهذيب الوطني. • أعلن رئيس الدولة عام ١٩٨٥ عاماً للبدء بمكافحة الأمية، وأنشئت من أجل ذلك كتابة دولة لمكافحة الأمية عام ١٩٨٦، وعين كاتب دولة لها (وزير دولة)، وبدأت مرحلة الإعداد للحملة، وتمت صياغة مشروع مرسوم بإنشاء مجلس وطني لمكافحة الأمية برئاسة وزير الإعلام، وتمت المباشرة بالنشاط العملي والميداني لتنفيذ حملة وطنية شاملة لمكافحة الأمية. • يتجاوز مفهوم مكافحة الأمية في موريتانيا المفهوم التقليدي إلى مفهوم أعمق يتصل ببناء الإنسان بوصفه أداة التنمية وغايتها. ويتصل نشاط مكافحة الأمية بالأنشطة الاقتصادية القائمة في مختلف البيئات، وكذلك بالقضايا الاجتماعية، وتوعية الأفراد والجماعات في النواحي الصحية والغذائية. • استهدفت خطة الحملة مكافحة أمية المواطنين الموريتانيين ممن تجاوزوا سن التعليم الابتدائي، ولا يزالون أميين داخل الفئة العمرية (١٠-٤٠) سنة، مع منح الفئات العمرية أفضلية خاصة. • إن مسؤولية العمل الميداني هي مسؤولية تنهض بها كل من (إدارة مكافحة الأمية) و (إدارة خاصة للمناطق البدوية). • تتعاون كتابة الدولة لمكافحة الأمية مع وزارة التهذيب الوطني في سد حاجة الميدان من المعلمين المتفرغين لوظائف الإشراف والإحصاء، ومعلمي المراكز التجريبية، (وهي مراكز تعمل بمعلم متفرغ لست ساعات تلتحق بها ثلاثة أفواج يومياً، وغالباً ما يرتبط تعليم النساء فيها بممارسة الخياطة، أو الكتابة على الآلة الكاتبة لمن أجدن القراءة والكتابة). • كما تتعاون مع هياكل تهذيب الجماهير (الإطار التنظيمي للشعب الموريتاني) في مدها بالمتطوعين من أعضائها للقيام بعمليات مكافحة الأمية في الريف. • بلغ معدل الإلمام بالقرائية من الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٤٨,٣ في المائة بين الإناث، و ٦٣,٣ في المائة بين الذكور، وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩.
المملكة المغربية	• بدأ العمل في مكافحة الأمية منذ فجر الاستقلال، وقد نظمت أول حملة عام ١٩٥٦، استفاد منها ١٠٠ ألف مواطن، تلتها حملة أخرى استفاد منها ٢٠٠ ألف مواطن. • وبإقرار الإستراتيجية العربية لمكافحة الأمية عام ١٩٧٦ بدأت المملكة المغربية بتبني مفهوم مكافحة الأمية الحضاري وأسندت المسؤولية إلى وزارة الصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية.

الدولة	ملامح التجربة
	• منذ عام ١٩٨٢ بدأت الوزارة في اتخاذ خطوات جادة نحو توسيع العمل تمهيداً لإعلان الحملة الشاملة. وقد انطلقت مع نهاية عام ١٩٨٢ حملة لمكافحة أمية المتدربات في معامل الزرابي (السجاد)، ضمت مراكز التربية والتشغيل حوالي ٤٩ ألف فتاة. • وفي المجالات الرئيسية التي تتوجه خاصة للمرأة: تربية الأطفال، التدبير المترلي، التغذية، التعاون ومن داخل الأسرة وخارجها وفي الأسرة والمدرسة. • إن التجربة المغربية في تصاعد مستمر، إلا أن حجم العمل لا يتناسب وضخامة المشكلة. • بتحليل البيانات الخاصة بحملات مكافحة الأمية يتضح أنه من حيث الجنس فإن إقبال المرأة، مقارنة بظروفها، متصاعد بصورة جيدة، ففي عام ١٩٨٤، على سبيل المثال، بلغت نسبة الإناث ٤٦,٣ في المائة في حين بلغت عام ١٩٨٢ ٣٨,١ في المائة. وفي عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بلغ عدد المسجلين في صفوف مكافحة الأمية ٠٨٨ ٦٥٦ في حين بلغ العدد المسجل عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ حوالي ٤٢٥ ٢٨٦. • بلغ معدل الإلمام بالقرائية من الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٤٣,٢ في المائة بين الإناث، و ٦٨,٧ في المائة بين الذكور، وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩.
الجمهورية اليمنية	• تسعى اليمن إلى مكافحة الأمية لدى المواطنين الأميين من خلال: ١. إنشاء جهاز لمحو الأمية وتعليم الكبار ١٩٩٠. ٢. فتح العديد من مراكز محو الأمية والتوسع فيها. ٣. تم إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الأمية وإقرارها عام ١٩٩٨. ٤. إدماج خطط برامج محو الأمية في إطار الخطة السنوية لوزارة التربية والتعليم، الأمر الذي مكن جهاز محوا لامية من تدريب أعداد لا بأس بها من المعلمين والموجهين في برامج محو الأمية. ٥. مراجعة وتنقيح إستراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار ودمجها في إطار النتائج متوسطة المدى ابتداءً من عام ٢٠٠٦. • بلغ عدد الملتحقين ببرنامج محو الأمية وتعليم الكبار للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ ٨٩٨ ١٥٦ منهم ٩٠٥ ١٥٠ من الإناث ومن الذكور ٩٩٣ ٥. • بلغت أعداد المتحررين من الأمية نتيجة لالتحاقهم ببرامج محو الأمية بين الأعوام من ٢٠٠٤/ ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حوالي ٤٩٩ ٤٢١ متحرر ومتحررة، غالبيتهم من الإناث، حيث بلغت أعداد الإناث المتحررة من الأمية خلال نفس الفترة ١٨٥ ٤٠٤ والعدد يمثل) في المائة ٩٥,٩ (من

الدولة	ملامح التجربة
	مجموع عدد المتحررين من الأمية خلال تلك الفترة. ● بلغ عدد الدارسين والدارسات ٢٨٩ ١٠٠ دارساً ودارسة، للعام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، تشكل الإناث العدد الأكبر منهم، حيث بلغ عدد الإناث ٨٣٣ ٨٤ دارسة، بنسبة ٨٤,٦ في المائة، بينما بلغت نسبة الدارسين الذكور ١٥,٤ في المائة. ● قارب عدد الأميين الملتحقين في فصول مكافحة الأمية وتعليم الكبار، ٩١٠ ١٦٦ دارساً ودارسة، خلال العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، على مستوى المحافظات، منهم ٣٣٠ ١٧٥ إناث. وقد دعم العمل البنك الإسلامي ومشروع تطوير التعليم الأساسي. ● انعقد في صنعاء عام ٢٠١٠ اللقاء التشاوري التاسع لقيادات محو الأمية وتعليم الكبار بالمحافظات، تحت شعار ''لتوسيع برامج وأنشطة مكافحة الأمية وتعليم الكبار، وحشد المزيد من الشركاء''، هذا ويحرز اليمن تقدماً في تعليم الفتيات بواسطة برامج مكافحة الأمية التي تدعمها اليونيسيف. ● بلغ معدل الإلمام بالقرائية لدى الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) ٧٧ في المائة بين الذكور و ٤٠,٥ في المائة بين الإناث، وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩.
جمهورية الصومال	● في شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٨٠ صدر إعلان ببدء ''حملة تقوية اللغة العربية'' حدد فيه مبادئ العمل والأهداف وكان الشعار ''علم وتعلم''. ● تم تقسيم الحملة إلى خطط خمسية للتنفيذ، وحددت ست لجان لتنهض بمسؤولية تنفيذ الحملة، كما حددت الوزارات المعنية مباشرة بالتعليم، والمؤسسات والهيئات والمنظمات المعنية بالتمويل الذاتي. ● نفذت حتى آذار/مارس ١٩٨٦، في إطار الخطة الخمسية الأولى،أربعة مراحل تم خلالها تعليم اللغة العربية لـ٧٦٢٢٦٤ مواطناً ومواطنة، من العمال المنظمين، والعمال والموظفين والجمهور. وقد أعطت الخطة الخمسية الجديدة للحملة، في إطار الخطة الشاملة للدولة ١٩٨٧-١٩٩٠، الأولوية لتقوية اللغة العربية. ● صوحبت حملة تقوية اللغة العربية بحملة إعلامية منظمة، اشتملت على بث تدريبات على الدروس التي تقدم في الصفوف الدراسية. ● لم يتضمن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ معدل الإلمام بالقرائية للذكور والإناث.
جمهورية جيبوتي	● قُدرت أعداد الأميين من الفئة العمرية ١٥-٤٥ سنة، بحوالي ٣١٨٢٢ في عام ١٩٨٠. ● أشارت خطة مكافحة الأمية وتعميم التعليم الابتدائي إلى تناقص نسب الأمية في جيبوتي بمعدل

الدولة	ملامح التجربة
	سنوي قدره ٢,٥٨ في المائة، وبذلك فإن نسبة الأمية وفق التقديرات ستكون ٣٧,١ في المائة بحلول عام ١٩٩٥ إذا ما استمر هذا المعدل في التناقص بصورة منتظمة. • يوجد نشاط أهلي محدود في مدينة جيبوتي وفي بعض مراكز المحافظات. • منذ بداية الثمانينات نشط الاتحاد النسائي في مكافحة الأمية بين النساء بمساعدات من الدول العربية والمنظمات النظيرة، ونجح الاتحاد في هذه المهمة. • في عام ١٩٨٨ تم تبني مسؤولية مكافحة الأمية باعتبارها قضية سياسية تتطلب عملاً جماهيرياً واسعاً. وتضمن شعار الحملة «دعوة كل القادرين على التعليم للمشاركة طوعا ودعوة جميع الأميين للالتحاق بالحملة». • لقد تبنى الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار مشروعاً لدعم جهود مكافحة الأمية في جمهورية جيبوتي. • قامت وزارة ترقية المرأة والشؤون الاجتماعية بتطوير دور المرأة في المجتمع، وتطوير برامج مكافحة الأمية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، وبدعم من البنك الإسلامي للتنمية، تستفيد من هذا المشروع ٠٠٠ ٩ امرأة خلال ثلاث سنوات. • لم يتضمن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ معدل الإلمام بالقرائية للذكور والإناث.

المصادر:

- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ٢٠٠٤، **تحليل مقارن لخطط العمل الوطنية للتعليم للجميع في الدول العربية وثيقة العمل الرئيسية**، المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع. ماذا بعد الخطة الوطنية؟ – ٢٠٠٤، يوندباس، ص ص: ٤٨– ٥٥.
- حواء أحمد يوسف، ٢٠٠٤، كلمة وزيرة ترقية المرأة والشؤون الاجتماعية في جيبوتي، جيبوتي. ص: ٣.
- الصافي هاشم أبو زيد، ١٩٨٩، **الأمية في الوطن العربي**، منتدى الفكر العربي، عمان، ص. ١٥٥–١٨٦.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، ٢٠٠٤، بيروت وجمهورية مصر العربية ردود الدول العربية عن الاستبيان بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين عشر سنوات بعد بيجين، دعوة إلى السلام، الأمم المتحدة الاسكوا، ص. ٥–٦.
- المركز الوطني للمعلومات، ٢٠٠٧–٢٠٠٨، **مؤشرات التعليم في اليمن**، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، الجمهورية اليمنية، ص. ١٢٨.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **وضع المرأة والرجل في مصر**، ٢٠١١.

وبصفة عامة يمكن استخلاص مجموعة من الدروس المشتركة، والتي يمكن أن تساعد في وضع خطة عمل لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية، وذلك فيما يلي:

- أهمية إصدار تشريعات خاصة بمكافحة الأمية وتعليم الكبار، تتحقق فيها المساءلة الجدية، أو تفعيل ما هو كائن والتعامل مع هذا الأمر على أنه قضية مهمة ومرتبطة بشكل مباشر بالتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية للشعوب العربية.
- أهمية المواءمة بين التعلم واكتساب المهارات الحياتية، من خلال ربط جهود مكافحة الأمية بالعمل المنتج.
- الإفادة من تقنيات المعلومات والحاسوب لخدمة تعميم مكافحة الأمية، ومختلف أشكال التعليم غير النظامي لما لها من دور في نشر المعرفة بكل أشكالها ومستوياتها.
- تشجيع التعليم في مواقع العمل، وتعزيز المسألة التثقيفية للمرأة بكل أبعادها.
- أهمية ردم الفجوة بين الجنسين في التعليم بدءاً من مرحلة مكافحة الأمية، والاستمرار في عملية التعلم، مع إيجاد فرص العمل المنتج، كإدارة المشروعات الصغيرة.
- يتطلب تغيير الدور الاجتماعي للمرأة تقدمها في مجال التعلم، من أجل تحسين إسهامها في التنمية الشاملة.
- وتبدو الحاجة لمراعاة الأسئلة التالية عند التخطيط لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية، هذه التساؤلات التي طرحها المؤتمر السادس لتعليم الكبار المنعقد في البرازيل (بليم) عام ٢٠٠٩، في المائدة المستديرة الثالثة ''محو الأمية مفتاح التعلم مدى الحياة'':
- هل تطور فهمنا لمكافحة أمية الكبار بصفته العنصر الرئيسي لاكتساب الكفاءة؟
- ما هي آفاق اندماج مكافحة الأمية في عملية التعلم مدى الحياة؟
- وما هو التوازن الذي يمكن أن يتحقق بين المبررات الاجتماعية والاقتصادية لمكافحة الأمية؟
- وكيف نجعل مكافحة الأمية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية؟ خاصة أن هنالك بعض البرامج في بعض الدول العربية تتطلع إلى جهود تبذل لمتابعة معطيات حضارة العصر؟
- ما هي المبادرات التي قامت بها الدول حتى تصل عملية مكافحة الأمية للطبقات الأكثر فقراً في المجتمع؟

وربما يلخص الجدول رقم (٤) تحليل للوضع الراهن فيما يتعلق بأسباب نجاح البعض وإخفاق البعض في تلك التجارب:

جدول رقم (٤)
أهم أسباب نجاح/إخفاق تجارب مكافحة الأمية في الدول العربية

أسباب النجاح	أسباب الإخفاق
• النظر إلى مكافحة الأمية على أنها دعامة أساسية لتمكين الشباب والكبار من الاستفادة من فرص التعلم في جميع مراحل هذه الحلقة المتصلة، وأنها عنصر جوهري لبناء قدرات الناس على مجابهة التحديات. • توفر الإرادة والقرار السياسيين ساعدا على وضع وتفعيل استراتيجيات وخطط وطنية. • وجود الأسس الدستورية، والتشريعات التي تكرس مبدأ المساواة بين الجنسين وتؤكد حقوق المرأة ودورها في بناء المجتمع وتقدمه ساعد على توفير بيئة مواتية للعمل الوطني الهادف إلى دعم قضايا المرأة بدءاً من مكافحة أميتها، وإضفاء الأولوية على الاستثمار في مجال التعليم مدى الحياة للنساء. • إعداد برامج لمكافحة الأمية تلبي احتياجات الدارسين، وتؤدي إلى اكتساب المعارف والمهارات الوظيفية المستدامة لجميع المشاركين بما يمكنهم من مواصلة التعلم مدى الحياة. • اتخاذ تدابير في مجال بناء القدرات لدعم المشاركة البناءة والمستمرة لمنظمات المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية في إطار تطوير السياسات والبرامج وتطبيقها وتقييمها.	• إعطاء الاهتمام الأكبر للتعليم النظامي، ومحدودية الاعتمادات المخصصة على المستوى الوطني لمكافحة الأمية مما انعكس سلباً على مكافحة أمية النساء بشكل خاص نظراً لارتفاع نسبة الأمية لديهن. • زيادة معدلات النمو السكاني وانعكاساتها على حجم الاحتياجات التعليمية. • عدم التعرف على اهتمامات النساء الأميات واحتياجاتهن، مما أدى إلى عدم تضمين المناهج ما يلبي تلك الاهتمامات والاحتياجات. • عدم توفير الاهتمام اللازم لتعزيز المهارات الحياتية للنساء من خلال الربط بين مكافحة أميتهن وتأهيلهن مهنياً. • قلة الكوادر المؤهلة أكاديمياً في التعليم غير النظامي ممن يتولين مسؤولية الإشراف والتخطيط للعمل في هذا المجال. • ندرة الموارد التعليمية في الوطن العربي من كتب وبرامج مساندة متخصصة في التعليم غير النظامي. • يتولى مهمة التأليف والإعداد لكتب ومناهج مكافحة الأمية حالياً مؤلفون ومعدون من غير ذوي الخبرة في التعليم غير النظامي. • تعمل الجهات المعنية بفئة جمهور الأميين وأشباه الأميين بمعزل عن بعض مما يسبب تشتيت الجهد وضياع الموارد وضعف تحقيق الأهداف. • شيوع بعض التقاليد والأعراف والمفاهيم الاجتماعية الخاطئة المعوقة لحركة تعليمها والتركيز على دورها الإنجابي فقط. • عدم وعي المرأة في بعض المجتمعات لحقوقها وواجباتها. • الزواج المبكر وأثره على استمرارية الفتاة في التعلم.

أسباب النجاح	أسباب الإخفاق
• تحسين مستوى التدريب، وبناء القدرات، وظروف العمل، والإعداد المهني للمعلمين في مجال مكافحة الأمية وتعليم الكبار، بما يتضمن الشراكة مع مؤسسات التعليم العالي وروابط المدرسين، ومنظمات المجتمع المدني. • تمثيل ومشاركة جميع الأطراف الفاعلة في هذا المجال بما ساعد على الاستجابة لاحتياجات جميع الدارسين، ولاسيما الأضعف من بينهم. • وجود هيئات نسائية وأسرية فاعلة، لها دورها الاستشاري والتنفيذي والتنسيقي شكل عاملاً مساعداً في تنشيط الجهود الرامية إلى التنفيذ. • النظر لمكافحة الأمية وتعليم الكبار على أنه المفتاح لمساعدة الناس ولاسيما على التعامل مع مختلف أنواع الأزمات (الغذاء، الوقود، التمويل، المناخ، النزاعات)، وتمكينهم من بناء مستقبل مستدام، والعمل على تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين. • توظيف معلمات مراكز التعليم المستمر بوظائف دائمة عبي هيكل إدارة التعليم المستمر بوزارة التربية والتعليم للعمل في المدارس النظامية في الفترة الصباحية وفي مراكز مكافحة الأمية والتعليم المستمر في الفترة المسائية وتوفير الخدمات المساندة من مواصلات ومراكز لرعاية أطفال الدارسات كما هو الحال في البحرين.	• الظروف الاقتصادية التي تدفع الأسرة إلى الاستغناء عن تعليم الإناث بهدف الاستفادة من عملهن في المنزل. • انخفاض حجم المنح الدراسية والمساعدات المالية للأسر الفقيرة. • محدودية انتشار المؤسسات التعليمية في الريف. • تتعدد التحديات والصعوبات التي تواجهها المرأة العربية في الأوساط البدوية والريفية، وتتنوع حسب سنها ووضعها ضمن بيئة اجتماعية معقدة. والفتاة في مثل هذه الأوساط محرومة من معظم الحقوق الأساسية، وبخاصة حقها في التعلم والمعرفة، وتتخبط في المناطق النائية من الحرمان. • يتسم سكان المناطق العشوائية بخصائص اجتماعية غير نامية، وتتمثل في انخفاض مستوى التعليم وانخفاض المهارات الفنية التي تجعل فرص عملهم محدودة للغاية، وينعكس ذلك على مجمل حياتهم وتعيش المرأة في العشوائيات في ظل أشكال متعددة من المعاناة، كما تعاني نقصاً في معرفتها بحقوقها. • ساعدت النزاعات والحروب والاحتلال الأجنبي في بعض الدول العربية على انعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وفقدان الموارد المادية والبشرية. • أحدثت تلك الأوضاع تأثيراً سلبياً في الجهود الرامية إلى تحديد الأولويات الوطنية، وتقويض البنى التعليمية الأساسية، ونظم التعليم، وتسبب خسائر بشرية، وتفضي إلى نشوء جو من الخوف وانعدام الأمن في المنطقة. وهذا ما تضمنه البيان الصادر عن مؤتمر الدول العربية التحضيري للمؤتمر السادس لتعليم الكبار المنعقد في تونس عام ٢٠٠٩ حول الاستثمار في تعليم الكبار: بناء مجتمعات التعلم والمعرفة في الدول العربية. • بالرغم من انخفاض نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب الإصرار الشديد على التعلم، باعتباره المنطلق الأساسي للصمود

أسباب النجاح	أسباب الإخفاق
	وتحرير الأرض، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمارس العنف وبخاصة ضد الفتيات والنساء والمعلمين بأشكال متعددة، وتعمل على تزييف الحقائق وتشويه المناهج.

المصادر:

- يوسف عبد الله عبد الواحد، ٢٠٠٩، **تلخيص التقرير التوليفي المعني بتعلم وتعليم الكبار في الدول العربية**، ص. ١١.
- غادة الجابي، ٢٠٠٦، **التقرير النقدي والتحليلي للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الجمهورية العربية السورية**، الاتحاد العام النسائي وصندوق الأمم المتحدة للمرأة،دمشق، ص ص: ١٥٥-١٥٧.

٥/١ تحليل لأهم التجارب العالمية الناجحة في مكافحة الأمية والدروس المستفادة:

لقد أثبتت بعض التجارب العالمية في مكافحة الأمية نجاحاً كبيراً، وحققت إنجازات واضحة على الصعيد الوطني، وتمت الاستفادة من مضامينها في عدة بلدان، وغدت تعد من التجارب العالمية الناجحة في مكافحة الأمية كما كانت تجربة كوبا في الستينات. وتأتي البرازيل في مقدمة هذه الدول، فهي توفر تعليماً لمبادئ القراءة والحساب لحوالي ٨ ملايين دارس ممن تجاوزت أعمارهم ١٥ سنة. وتعمل الهند على إعادة تنظيم حملتها الوطنية لمكافحة الأمية وعلى توسيع نطاق هذه الحملة التي كرست لها ميزانية مقدارها ٢١ مليار دولار أمريكي، وتجمع بين تعليم مبادئ القراءة والحساب، وتوفير دورات للتعليم المستمر لمرحلة ما بعد مكافحة الأمية، مع الحرص على إعداد مواد لمكافحة الأمية باللغات المحلية. وقد استغلت جمهورية إيران الإسلامية مراكز التعلم للمجتمعات المحلية في العمل في إطار ''منظمة محو الأمية''، وهي وكالة حكومية، التحق بها أكثر من ثلاثة ملايين نسمة من الأميين للانتفاع بدورات التعليم الأساسي في الفترة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٦.

إن عدداً من التجارب العالمية في دول مختلفة ومنها دول عربية، قد منحتها منظمة اليونسكو جوائز مالية وتقديرية نظراً للتميز والابتكار في مجال تعزيز مكافحة الأمية في سائر أنحاء العالم في ضوء الاحتفال باليوم العالمي الثامن لمكافحة الأمية. ولعل الجدول رقم (٥) يعطى فكرة مهمة عن تلك التجارب التي نالت الجوائز من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٠، وبخاصة تلك التي استهدفت مكافحة الأمية بين النساء.

جدول رقم (٥)
بعض التجارب العالمية الرائدة التي منحت جوائز اليونسكو (٢٠٠٧-٢٠١٠)

السنة	الدولة	ملامح التجربة
٢٠٠٧	جمهورية الصين الشعبية	**مركز الجماعة – إدارة التربية والتعليم** يقوم هذا المركز في المناطق النائية والريفية والجبلية التي تقع في منطقة تتمتع بحكم ذاتي، حيث يرتفع معدل الأمية بين النساء من الأقليات العرقية، **وقد منحته اليونسكو الجائزة لأنه:** نظم لأكثر من عشر سنوات، وبالتزامن مع برنامج لمكافحة الأمية للمرأة برنامجاً للقضاء على الفقر من خلال التعليم، ونظام شامل للتعليم في المناطق الريفية التي تشتمل على مجالات الإنتاج والتعلم والتدريب على المهارات والتكنولوجيا، والأنشطة الإبداعية مصممة لتوفير احتياجات المرأة في المجتمع باستخدام وسائل تعليمية مرنة ومتنوعة.
	السنغال	**المنظمة غير الحكومية (توستان)** • تعمل بشكل رئيسي في المناطق الريفية وبشكل خاص لتوفير القراءة والكتابة والمهارات الحياتية للمرأة، وتمكينها، وكذلك تمكين المجتمعات المحلية في التعامل مع قضايا الصحة الإنجابية، وحقوق الإنسان، وتمكين المجتمع وتنميته. • وضعت المنظمة برنامجاً شاملاً مبتكراً لمعالجة جميع الأهداف الإنمائية الثمانية للبالغين والتركيز على مكافحة الأمية في المناطق الريفية، بما في ذلك السجن في السنغال.
	نيجيريا	**"الأسرة" إعادة توجيه التعليم والتمكين مجاناً، منظمة غير حكومية** عملت على إنشاء شبكة فعالة لتنمية المجتمع المحلي وبخاصة للنساء والطفلة، وعززت الاعتراف بمكافحة الأمية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية, ووضعت إستراتيجية منهجية وفعالة بدءاً من الدراسات الميدانية الأولية لتحديد الفئات المستهدفة، ونقاط قوتهم ونقاط الضعف والاحتياجات الخاصة، ونظمت العديد من حملات التوعية بمختلف أشكالها.
٢٠٠٨	البرازيل	**برنامج مدينة كوريتيبا "مكافحة الأمية مع تعزيز الصحة"** نجح هذا البرنامج في النهوض بمكافحة الأمية، كشرط مسبق للتربية الصحية، ومكافحة الأمراض، وبفضل التعاون الحقيقي بين الهيئة المعنية بالصحة، وبالتربية في المدينة.

السنة	الدولة	ملامح التجربة
	جنوب أفريقيا	**مؤسسة أوبراشن أبغريد** وذلك تقديراً لمشروع كوانيبيلا، الذي تواصل فيه المؤسسة منذ ٤٠ عاماً نشاطها الذي يركز على تعليم نساء الريف.
	إثيوبيا	**برنامج رابطة تعليم الكبار والتعليم غير النظامي** وهو بعنوان ''مكافحة الأمية وأكثر'' الذي تجاوز مجرد مكافحة الأمية لنساء الريف، ليمتد إلى تعليم إدارة الأعمال، وفض النزاعات والوقاية من الأمراض.
٢٠٠٩	بوركينا فاسو	**برنامج منظمة "تين توا" لحملة مكافحة الأمية والتعليم غير النظامي** لقد تم تنظيم هذا البرنامج في شرق بوركينافاسو ويعني اسم هذه المنظمة (لنطور أنفسنا بأنفسنا).
	الهند	**مشروع منظمة نيراذتار "خبرلاهاريا" بمعنى الأمواج الجديدة** لقد تم إنشاء هذا المشروع بشمال الهند، كما أنشأت هذه المنظمة جريدة نصف شهرية في المناطق الريفية، تقوم بإنتاجها وتسويقها بالكامل نساء من ''الشرائح الاجتماعية المتواضعة''، وتوزع على أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص تعلموا القراءة والكتابة حديثاً.
	الفلبين	**المجلس البلدي المعني بتنسيق برامج مكافحة الأمية في بلدية آغو** قام المجلس بتنفيذ ''برنامج التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة''، وهو البرنامج الذي يتيح لمجموعة واسعة من السكان الفرص التعليمية والتدريبية، بما فيهم أكثر الفئات احتياجاً. وتمثل أنشطة التنسيق التي تقوم بها السلطات البلدية هناك عاملاً حاسماً في القضاء على الأمية وتشجيع التعلم مدى الحياة في منطقة تضم ٤٧ قرية. يركز البرنامج على مبدأ (وضع الكل من أجل الكل في الفلبين).
٢٠١٠ (٢)	جمهورية الرأس الأخضر	**برنامج تعليم الكبار وتدريبهم** لقد قام بإعداده الإدارة العامة لتدريب الكبار في جمهورية الرأس الأخضر. وتم تكريم هذا البرنامج تقديراً لجدواه ومرونته، والأولوية التي يعطيها للنساء، وتأثيره الكبير على معدل الأمية في الرأس الأخضر الذي انخفض من ٦٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة بين عامي ١٩٧٤ و ٢٠٠٥، ولا يزال يواصل تراجعه.

(٢) ركز هذا العام على إبراز الدور المحوري لمكافحة الأمية في تمكين المرأة.

السنة	الدولة	ملامح التجربة
	نيبال	**مركز التعليم غير النظامي** تم تكريم هذا المركز تقديراً للفعالية الكبيرة ''للحملة الوطنية لمكافحة الأمية'' التي نظمها، ويقوم البرنامج المتكامل لهذه الحملة على مجموعة من المواضيع تشمل البيئة، وصحة الأم والطفل، وتنمية قدرات النساء، وتوليد الدخل.
	جمهورية مصر العربية	**برنامج "النساء من أجل الأسر"** قام بإعداده محافظة الإسماعيلية (أبو عاشور) في مصر ويتمثل هذا البرنامج في نهج ابتكاري يرمي إلى حل المشكلات الاجتماعية عن طريق تدريب فتيات القرى ليصبحن ميسرات للتنمية في المجتمع المحلي الذي ينتمين إليه، مما يساعد على بناء مهارات القيادة لدى النساء، ويؤكد هذا المشروع تأثير العائلة لكونها الوحدة الأساسية للمجتمع على برامج مكافحة الأمية.
	كولومبيا	**برنامج مكافحة الأمية الافتراضي المدعم** قام بإعداده مؤسسة الجامعة الشمالية الكاثوليكية. يستخدم هذا البرنامج التعليم الالكتروني لتحسين المهارات التكنولوجية وفرص العمل التي تقي من الحرمان.

Source: UNESCO, **The Winners of the UNESCO International Literacy Prizes**, 2007-2008-2009-2010.

هكذا يتضح من خلال ما ركزت عليه التجارب العالمية الناجحة في مكافحة الأمية أهمية الاستفادة من الأسس التي اعتمدتها تلك التجارب، من أهمها:

- وضع خطة وطنية للقضاء على الأمية، وبخاصة بين النساء خلال مدة محددة، وتأمين مستلزمات نجاحها، والتعامل مع عملية مكافحة الأمية وتعليم الكبار كجزء لا يتجزأ من الخطة الوطنية للتعليم والتنمية ضمن إطار التعلم المتواصل مدى الحياة.
- تبني عقد اجتماعي ينطلق من أهمية المشاركة، والانتماء والمسؤولية الجماعية، كما يقوم على مبدأ تكامل الأداء في القطاعات الثلاثة: الحكومي والشعبي والخاص، باعتبار أن مسؤولية القضاء على الأمية مسؤولية جماعية.
- دعم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والجمعيات الأهلية مادياً ومعنوياً، وتأكيد دورها في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية، وأهمية تعزيز فهم العلاقة بين الأمية والفقر.

- تضمين برامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار قضايا البيئة والصحة والسكان، وقضايا قانونية، بما يتناسب وتنوع البيئات وربط هذه القضايا بتحسين نوعية حياة الفرد، وتحقيق الربط الوثيق بين مكافحة الأمية ومتطلبات التنمية.
- دراسة حاجات سوق العمل، وإعداد مشروعات صغيرة في إطارها، يقوم بتنفيذها الدارسون في برامج مكافحة الأمية والمتحررون منها.
- التركيز على إكساب المتعلمين المهارات الضرورية للحياة في إطار التعليم المستمر، وإيلاء الاهتمام اللازم لمكافحة أمية الريفيات وتأهيلهن مهنياً.
- تطوير برنامج لبناء القدرات لدى منظمات المجتمع المدني الشريكة في برامج تعلم وتعليم الكبار، والتركيز على متابعة التعلم، وتوفير مطبوعات ومواد قرائية متنوعة في التجمعات السكانية، ضماناً لعدم الارتداد إلى الأمية.
- العمل على تبني سياسة بعيدة النظر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعلم وتعليم الكبار.
- الاهتمام بتوثيق العلاقة ما بين الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم والأجهزة الرسمية والشعبية المعنية بمكافحة الأمية وتعليم الكبار، وتوسيع عضوية جميع المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية في الشبكة، وكذلك الاهتمام بتوثيق العلاقة بين الشبكة والمجلس العالمي لتعليم الكبار وجميع المنظمات العربية والإقليمية والعالمية ذات الاهتمام المشترك.
- من الأهمية بمكان الاستفادة من مخرجات المنتدى الدولي غير الحكومي والمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار (البرازيل، ٢٠٠٩) لأهميتها في مجال مكافحة الأمية وتعليم الكبار، والالتزام في وضعها موضع التنفيذ.

٦/١ تطور إحصائيات الأمية وبعض المتغيرات الاقتصادية/الاجتماعية في الدول العربية:

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومات العربية والإطار المؤسسي المصاحب له إلا أن أعداد الأمية ما زالت في ارتفاع مستمر في كثير من الدول العربية وعلى وجه الخصوص الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة. كما أن نسب التسرب بين الدارسات في فصول مكافحة الأمية والارتداد للأمية تُعد من النسب المرتفعة إلى حدٍ كبير قد تصل في بعض المناطق إلى الثلثين، مما يستوجب معه اهتمام خاص يوجه ليس فقط لمكافحة الأمية بين النساء بل يتعداه إلى الاهتمام بنظام التعليم المستمر وذلك لضمان عدم ارتداد خريجي فصول مكافحة الأمية إلى الأمية مرة أخرى. كذلك الاهتمام بالمناهج المقدمة للنساء

في الفصول لتشتمل على تعليمهن بعض المهارات الحياتية التي تساعدهم على الحياة بصوره لائقة، كما تؤهلهم للانخراط في سوق العمل. ويهدف هذا الجزء إلى تحليل أرقام الأمية في الدول العربية بين النساء للتعرف على الوضع الحالي من خلال مجموعة من المؤشرات التي غالباً ما تنبه متخذي القرار نحو مناطق الخطر والأمان. يوضح الشكل رقم (١) تطور الأعداد المطلقة للأمية على مستوى الوطن العربي في الفترة ما بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٨.

شكل رقم (١)

تطور الأرقام المطلقة للأميين في الدول العربية

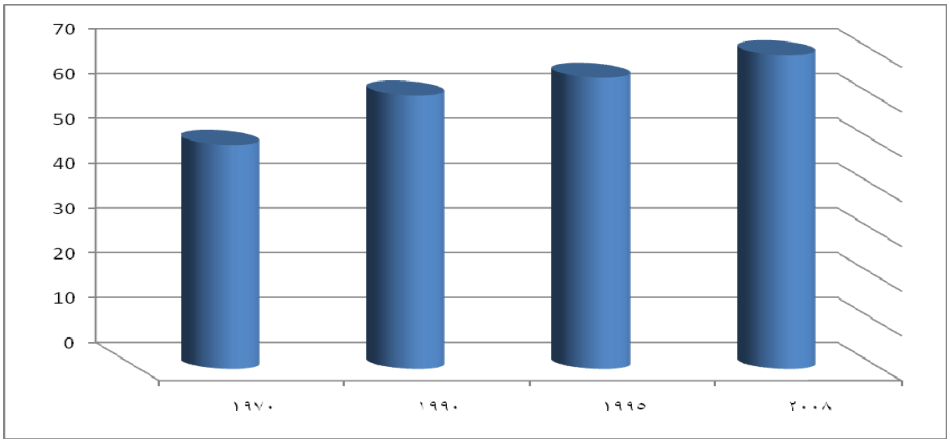

مصدر بيانات الشكل: Magin, S, 2010, **Illiteracy in the Arab Region: A Meta Study**, http:www.gial.edu/GIALens/issues.htm, p.2.

يلاحظ أن عدد الأميين كان ٥٠ مليون في عام ١٩٧٠، منهم ٧٣,٥ في المائة في سن ١٥ فما فوق، وازداد العدد إلى ٦١ مليون أمي عام ١٩٩٠، ثم وصل إلى ٦٥ مليون أمي عام ١٩٩٥. وأخيراً بلغ عدد الأميين في العالم العربي ما يقرب من ٧٠ مليون في عام ٢٠٠٨، منهم ٤٠ في المائة للذين يزيد عمرهم عن ١٥ سنة. ومن ثم يتضح أن ناقوس الخطر يدق حول مستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي. وبفحص الإحصائيات المتوفرة حسب النوع، يلاحظ أن معدل الأمية بين النساء (١٥ سنة فما فوق) كان ٦٤,٩ في المائة عام ١٩٨٠، ثم انخفض إلى ٥١,٩ في المائة في ١٩٩٠ ثم إلى ٤٠,٢ في المائة في ٢٠٠٠، وهو ما يشير إلى أن الأمية تتركز بصورة أكثر بين النساء مما يزيد الأمر خطورة[٣].

ويوضح الجدول رقم (٦) تطور أعداد الأمية على مستوى الدول العربية، وذلك

(٣) UNECO Institute for Education, 2003, Literacy Report for the CONFINTEA V Mid-Term Review Conference, Bangkok, p.10.

في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، حيث يلاحظ أن هناك تزايداً في أعداد الأمية بين النساء (١٥ سنة فأكثر) بين الدول التي نمت فيها الأمية أسرع من المتوسط (العراق، الكويت، موريتانيا، اليمن، مصر، سوريا، المغرب). وكانت أسرع الدول في النمو معدلات أمية الإناث بها هي دولة العراق بمعدل ٢,٤ في المائة، ويرجع ذلك لما يعانيه العراق من عدم استقرار سياسي في تلك الفترة، بينما سجلت المغرب أقل المعدلات في هذه المجموعة، وهو ٠,٥١ في المائة. وينبغي ألا تؤخذ هذه النتائج على أن تلك الدول تعاني من الأمية المرتفعة بين النساء لأن هناك محددات أخرى بخلاف ذلك، وهي أوضاع الأمية أساساً في تلك الدول قبل تلك السنوات، كذلك عدد السكان ونسبة الإناث منهم، وأولويات خطط التنمية في تلك الدول، وغيرها. كما أن معدلات النمو بشكل عام لم تتجاوز ٢,٥ في المائة خلال المدة (ستة سنوات). كما يشير الجدول إلى أن اليمن تعد على رأس مجموعة الدول التي نمت فيها الأمية أسرع من المتوسط، حيث وصلت نسب الإناث إلى إجمالي الأميين الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) إلى ٧٢ في المائة مقارنة بالوضع (١٩٨٥-١٩٩٤) حيث كانت تمثل ٦٦، والمتوقع أن يتردى الوضع التعليمي للمرأة بشكل أكبر ليصل إلى ٧٥ في المائة في ٢٠١٥ حسب تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء. وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الاختلافات في أرقام ونسب الأمية على المستوى الإجمالي مقارنة بالوضع المفصل عبر الدول العربية، ولكنها في نطاق مقبول مع الأخذ في الاعتبار اختلاف منهجيات الحساب عبر الجهات المختلفة. وبالتالي ينبغي أخذ تلك الإحصائيات بشيء من الحذر.

جدول رقم (٦)
تطور إحصائيات الأمية في الدول العربية (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦)، ٢٠١٥ متوقع

التصنيف	الدولة	الإناث الأميات (١٥+) بالألف		معدل النمو في المائة	نسبة الإناث الأميات الكبار (١٥+) إلى إجمالي أعداد الأمية في المائة			معدل مكافحة أمية الإناث الكبار (١٥+) في المائة		معدل مكافحة أمية الذكور (١٥+) في المائة	
		٢٠٠٠	٢٠٠٥	(٢٠٠٠-٢٠٠٥)	(١٩٨٥-١٩٩٤)	(٢٠٠٠-٢٠٠٦)	٢٠١٥	(٢٠٠٠-٢٠٠٦)	٢٠١٥	(٢٠٠٠-٢٠٠٦)	٢٠١٥
دول تنمو فيها الأمية بمعدل أسرع في المتوسط	العراق	٥٠٧٠	٥٨٥٤	٢,٤	غ.م	٦٩*	غ.م	٦٤*	غ.م	٨٤*	غ.م
	الكويت	١٠٣	١١٤	١,٦٩	٤٨*	٥٠*	٤٨	٩١	٩٥	٩٥*	٩٦
	موريتانيا	٥٣٠	٥٨٥	١,٦٥	غ.م	٥٩	٥٧	٤٧	٥٥	٦٣	٦٦
	اليمن	٣٥٢٥	٣٧٣٠	٠,٩٤	٦٦*	٧٢	٧٥	٣٩	٥٥	٧٦	٨٥
	مصر	١٢٢٥٣	١٢٧٤١	٠,٦٥	٦٢*	٧١	٧٠	٦٠	٦٨	٨٣	٨٦
	سوريا	١٨٧٩	١٩٤٤	٠,٥٧	غ.م	٦٩	٧٠	٧٦	٨٢	٨٩	٩٢
	المغرب	٦٢٨٦	٦٤٨٢	٠,٥١	٦٢*	٦٦	٦٧	٤٢	٥١	٦٨	٧٤
دول تنمو فيها الأمية بمعدل متوسط	السعودية	١٧٢٣	١٧١٢	-٠,١١	٥٩*	٥٨	٦٠	٧٨	٨٥	٨٩	٩٢
	السودان	٥٠١٩	٤٩٧٩	-٠,١٣	غ.م	٦٣*	غ.م	٥٢*	غ.م	٥٢*	غ.م
	الجزائر	٤٢١١	٤٠٩١	-٠,٤٨	٦٤*	٦٨	٦٨	٦٥	٧٤	٨٤	٨٨
دول تنمو فيها الأمية بمعدل أبطأ في المتوسط	قطر	٢١	٢٠	-٠,٨١	٣٠*	٢٨	٣٠	٩٠	٩٣	٩٠	٩٣
	عمان	٢٤٦	٢٣٤	-٠,٨٣	غ.م	٦٠	٦٢	٧٦	٨٤	٨٩	٩٣
	لبنان	٢٤٦	٢٣٣	-٠,٩	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
	تونس	١٣٠٧	١٢٢٤	-١,٠٩	غ.م	٦٩	٧١	٦٨	٧٦	٨٦	٩٠
	ليبيا	٥٣٣	٤٩٧	-١,١٧	٧٣	٧٨	٨٠	٧٨	٨٤	٩٤	٩٧
	البحرين	٣٢	٢٩	-١,٦٤	٥٦*	٤٩	٩٤	٨٦	٩٠	٩٠	٩٣
	جيبوتي	٩١	٨٠	-٢,١٥	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
	الأردن	٢٢٠	١٩٣	-٢,١٨	غ.م	٧٤	٧٣	٨٩	٩٣	٩٦	٩٨
بدون تصنيف	فلسطين	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	٧٨	٧٦	٨٨	٩٣	٩٧	٩٨
	الإمارات	١١٧	١١٧	٠	٣١*	٣١	٣٩	٨٩	٩٢	٩٠	٩٥

المصادر:

- بالنسبة لبيانات الإناث الأميات في السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٥، تم الحصول عليها من:

Hammoud, H. R, 2005, **Illiteracy in the Arab World**, Background Paper Prepared fro the Education for Global Monitoring Report 2006, Literacy for Life, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, p.26.

- أما معدل النمو فلقد تم حسابه بمعرفة فريق العمل باستخدام الصيغة التالية ١/n*Ln(X_{2005}/X_{2000})، علماً بأن X تشير إلى أعداد الإناث الأميات. ولقد تم ترتيب الدول الأسرع في النمو لتلك التي بلغ معدل النمو فيها أكبر من Mean+0.5*Standard Deviation، أما التي كانت أبطأ في النمو

فهي التي بلغ فيها معدل النمو أقل من Mean-0.5*Standard Deviation، وما بينهما تعد متوسطة في سرعة النمو. مع الأخذ في الاعتبار عدم دخول دولة فلسطين في الاعتبار هنا لعدم توافر بيانات بشأنها.

- بالنسبة لبيانات نسبة الإناث الأميات الكبار إلى إجمالي أعداد الأمية في الفترات (١٩٨٥-١٩٩٤)، (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، ٢٠١٥ المتوقعة، ومعدل مكافحة أمية الإناث والذكور، فلقد تم الاعتماد على: **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع**، ٢٠٠٩، ص: ٢٦٨.
- (غ.م) تشير إلى بيانات غير متاحة. بيانات عام ٢٠١٥ هي إسقاطات تم إجرائها بمعرفة معهد اليونسكو للإحصاء، وهي تعتمد على النموذج العام لإعداد إسقاطات مكافحة الأمية حسب السن. راجع في ذلك: **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع**، ٢٠٠٩.
- الإشارة السالبة تعني أن هناك نمو بالسالب، أي انخفاض الأمية، والعكس صحيح.
- * تعني أنها مستقاة من التصريحات الذاتية في تلك الدول كما هو وارد بالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ٢٠٠٩.
- بالنسبة لبيانات البحرين لعدد الأميات عام ٢٠٠٠، تشير بيانات الجهاز المركزي للمعلومات العام في ٢٠٠١ إلى أن عدد الأميات البحرينيات ٨٨٥ ٢١.

وبالانتقال إلى مجموعة الدول التي تنمو فيها معدلات الأمية بسرعة متوسطة، يلاحظ وجود ثلاثة دول تنتمي إليها (السعودية، السودان، الجزائر). ويبدو واضحاً وجود تحسن في معدلات الأمية، وإن كان بسيطاً، فلقد انخفضت مستويات الأمية بما يعادل ٠,١١ في المائة في (٢٠٠٠-٢٠٠٥) في السعودية، كذلك سجلت السودان انخفاضاً في مستويات أمية الإناث بها بما يعادل ٠,١٣ في المائة، و ٠,٤٨ في المائة في الجزائر عن نفس الفترة. وتنتمي الدول الثلاث إلى دول المستوى الثاني صاحبة معدلات الأمية المتوسطة باستثناء السودان التي تقع ضمن مجموعة المستوى الثالث. ويلاحظ هنا أن نسبة الإناث الأميات في (٢٠٠٠-٢٠٠٦) بلغت ٥٨ في المائة في السعودية مقابل ٦٠ في المائة متوقع في ٢٠١٥، بينما وصلت إلى ٦٣ في المائة في (٢٠٠٠-٢٠٠٦) في السودان.

أما مجموعة الدول التي تنمو فيها معدلات الأمية أبطأ من المتوسط (قطر، سلطنة عمان، لبنان، تونس، دولة ليبيا، البحرين، جيبوتي، الأردن)، فيلاحظ وجود تحسن في مستويات الأمية بها خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. وقد سجلت الأردن أفضل النتائج في تحسن وضع المرأة التعليمي هناك بما يعادل نسبة انخفاض ٢,١٨ في المائة في (٢٠٠٠-٢٠٠٥).

ولم يتم تصنيف كل من فلسطين والإمارات، نظراً لعدم توافر بيانات للأولى، ولكن ينبغي الإشارة إلى ارتفاع معدل مكافحة أمية المرأة فيها إلى ٨٨ في المائة في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، مقابل ٩٣ في المائة متوقع بحلول ٢٠١٥. أما الإمارات فلم يحدث تغير في الوضع ما بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٥، كذلك بلغ معدل مكافحة أمية المرأة ٨٩ في المائة في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) مقابل ٩٢ في المائة متوقع بحلول ٢٠١٥. ولذلك يبدو السبب

وراء وقوع كل من فلسطين والإمارات ضمن مجموعة المستوى الأول صاحب معدلات الأمية المنخفضة. ولقد تم وضع معدلات مكافحة الأمية لدى الذكور لإيضاح أنها كانت أفضل من الوضع بالنسبة للإناث مما يعكس أهمية وضرورة وضع خطة مستقلة لتخفيض معدلات الأمية بين النساء ولتحسين معدلات التكافؤ النوعي بينهما.

وإذا انتقلنا إلى تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالوضع في الدول العربية، يوضح الجدول رقم (٧) صورة عن الدول مصنفة إلى اقتصاديات متنوعة، اقتصاديات بترولية خليط، اقتصاديات بترولية، واقتصاديات الصادرات الأولية من حيث إيضاح وضع السكان وأرقام الناتج المحلى الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج وكذا نصيبه من الإنفاق الاستهلاكي ومتوسط المنفق على التعليم من الناتج المحلى الإجمالي في تلك الدول. فنجد أن مصر تقع على رأس الدول العربية في حجم الناتج المحلى الإجمالي في ٢٠٠٨ (٤٤٣,١ مليار دولار أمريكي)، ولكنها لم تكن كذلك في نصيب الفرد من الناتج، وذلك لكبر حجم السكان بها والذي وصل إلى ٨١,٧ مليون نسمة لنفس العام. وما من شك أن الاقتصاديات البترولية يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي فيصل إلى أعلاه في قطر (٩٧٦ ١١٥ دولار في ٢٠٠٨) مقابل ٥٣٠٧٨ في ٢٠٠٥، بينما يظهر نصيب الفرد من الناتج أقل ما يكون في الدول التي تعتمد على الصادرات الأولية كما هو الحال في موريتانيا حيث بلغ فيها ٩٣٩ ١ دولار في عام ٢٠٠٨ مقابل ٦١٩ في ٢٠٠٥.

ولا يمكن الاعتماد على نصيب الفرد من الناتج كمؤشر يعكس الوضع في الدول العربية كما سيظهر فيما بعد عندما نقوم بمناقشة معامل جيني عبر الدول، فغالباً ما يكون المتوسط مضلل، فليست تلك الأرقام تعكس الحال لكل فرد داخل كل دولة ربما تعكس الحال لنسبة محدودة، مما يشير إلى تردى الأوضاع. وبما يعطى نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الخاص فكرة أقرب للواقع للتعرف على الميل الحدي للاستهلاك، ومن ثم الميل الحدي للادخار، أي التوجهات نحو الاستثمار، ومن ثم حقن الناتج وزيادته. ونجد أن الحال في مصر يعكس أن الميل الحدي للاستهلاك حوالي ٧٢ في المائة في ٢٠٠٥، وهو ما يعكس أن الفرد ينفق ٧٢ سنت لكل دولار لديه، وهى نسبة كبيرة، وتبدو أكثر في الأردن ولبنان حوالي ٨٢ في المائة في ٢٠٠٥. ولكن ينبغي أن تؤخذ تلك الأرقام بحذر لأنها تعبر عن متوسطات.

ويوضح العمود الأخير من الجدول رقم (٧) متوسط الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣)، الذي يبلغ أقصاه في دولة ليبيا (١٩٨٥-١٩٩٤) بنسبة ٨,٤ في المائة تليها تونس بحوالي ٦,٨ في المائة في (١٩٩٥-٢٠٠٣)، وتجدر الإشارة إلى أن تلك النسب تتسم بالثبات النسبي عبر الزمن،

أي لا توجد اختلافات جوهرية عبر الزمن. وتبلغ أدنى نسبة في الإمارات بحوالي ١,٧ في المائة في (١٩٩٥-٢٠٠٣). ولكن لابد من أخذ أرقام الناتج المحلى عبر الدولتين في الاعتبار، ففي الأمارات يبلغ حوالي ١٨٦,٢ مليار دولار في ٢٠٠٨ مقابل ٩٠,٦ مليار دولار في دولة ليبيا. ولا بد من الإشارة إلى أن تلك النسب تبدو متناسبة إلى حد ما مع الوضع مع الدول الأخرى، فمثلاً تصل نسبة المنفق على التعليم في الصين ٢,٣ في المائة مقابل ٣,٩ في المائة في كوريا، ٦,٢ في المائة في ماليزيا، ٥ في المائة في المكسيك في (١٩٩٥-٢٠٠٣)، مع الحذر لاختلاف أرقام الناتج عبر الدول. ولكن كان المقصود هنا لماذا تقدمت كوريا بهذا الشكل المذهل لتصبح اقتصاد مؤسس على التعليم، ولم يحدث ذلك في أي دولة من الدول العربية رغم أن كوريا منذ خمس عقود مضت كانت في وضع أسوأ بكثير مما نحن عليه.

جدول رقم (٧)

الناتج المحلى الإجمالي ونصيب الفرد منه والمنفق على التعليم في الدول العربية

تصنيف مجموعة الدول	الدولة	عدد السكان (مليون نسمة) ٢٠٠٨ (تقديرات IMF)	الناتج المحلى الإجمالي (مليار دولار US) ٢٠٠٨ (تقديرات IMF)	نصيب الفرد من الناتج (بالدولار US) ٢٠٠٨ (تقديرات IMF)	نصيب الفرد من الناتج (الدولار US) ٢٠٠٥ فعلى	نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الدولار US) ٢٠٠٥ فعلى	متوسط الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي ١٩٩٥-٢٠٠٣ فعلى
اقتصاديات متنوعة	مصر	٨١,٧	٤٤٣,١	٥٤٢٤	١٢٥٤,٩	٨٩٧,٢	٥,٦
	الأردن	٦,٢	٣٠,٣	٤٨٨٧	٢٣١١,١	١٨٨٥,٦	٦,٤
	لبنان	٣,٩	٤٥,٨	١١٧٤٤	٥٦٥٣,٩	٤٦٥٥,٦	٢,٩
	المغرب	٣٤,٣	١٣٨,٢	٤٠٢٩	١٨٩٥,٧	١٠٧٣,٦	٥,٩
	سوريا	١٩,٧	٩٢,٨	٤٧١١	١٥٢٨,٥	١٠٣٩,٧	٣,٢
	تونس	١٠,٣	٨٣,١	٨٠٦٨	٢٨٩٥,٥	١٨٣٠	٦,٨
	الإجمالي	١٥٦,١	٨٣٣,٣	٥٣٣٨	١٧١١	١١٦٥,٥	٥,١
اقتصاديات بترولية خليط	الجزائر	٣٣,٧	٢٤١,١	٧١٥٤	٣١٢٥,٧	١٠٥٦,١	٦,١
	ليبيا	٦,١	٩٠,٦	١٤٨٥٢	٦٧٨٨,٣	٢١٩٩	*٨,٤
	الإجمالي	٣٩,٨	٣٣١,٧	٨٣١٣	٣٧١٤,٨	١٢٣٩,٩	٦,١
[illegible]	البحرين	٠,٧	٢٦,٥	٣٧٣٢٤	١٩٢٢٨,٦	٦٩٩٠	٣,٦

تصنيف مجموعة الدول	الدولة	عدد السكان (مليون نسمة) ٢٠٠٨ (تقديرات IMF)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار US) ٢٠٠٨ (تقديرات IMF)	نصيب الفرد من الناتج (بالدولار US) ٢٠٠٨ (تقديرات IMF)	نصيب الفرد من الناتج (الدولار US) ٢٠٠٥ فعلي	نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الدولار US) ٢٠٠٥ فعلي	متوسط الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٥-٢٠٠٣ فعلي
	الكويت	٢,٦	١٤١	٥٤٢٣١	٢٨٩٠٦,٢	٨٧٢٢,١	٦,٣
	عمان	٣,٣	٦٧,٧	٢٠٥١٥	١٢٣٣٣,٦	٤٣٣١,٦	٣,٩
	قطر	٠,٨	٩٥,١	١١٥٩٧٦	٥٣٠٧٨,٨	٩٦٧٢,٥	٤*
	السعودية	٢٨,١	٦٠٠	٢١٣٥٢	١٣٦٥١	٣٦١٢,٨	٦,٣
	الإمارات	٤,٦	١٨٦,٢	٤٠٤٧٨	٣٢٥٨١,٢	١٥٧٩٢,٤	١,٧
	الإجمالي	٤٠,٢	١١١٦,٥	٢٧٧٧٤	٢٣٤١٣,٥	٥٧٧٧,١	٤,٤
اقتصاديات الصادرات الأولية	جيبوتي	٠,٥	١,٩	٣٨٠٠	٨٨٥	٧٥٢,٥	٥,٧
	موريتانيا	٣,٣	٦,٤	١٩٣٩	٦١٩	٤١٧	غ.م
	السودان	٤٠,٢	٨٩,٣	٢٢٢١	٩٣٦,٦	٧١٤,٥	غ.م
	اليمن	٢٣	٥٥,٢	٢٤٠٠	٧٩٤,٦	٥٠٠,٧	٥,٨
	الإجمالي	٦٧,١	١٥٢,٨	٢٢٧٧	٨٧٠,٣	٦٢٥,٦	٥,٧
إجمالي الدول العربية		٣٠٣,٣	٢٤٣٤	٨٠٢٦	٤٥٠٩,١	١٦٢٨,١	٥,٣

Sources:

- International Monetary Fund (IMF), 2008 and CIA World Factbook.
- League of Arab States et al, 2007, p.237 &p.239.
- World Bank, 2008.

تشير * إلى أن تلك البيانات تخص الفترة (١٩٨٥-١٩٩٤)، بينما تشير (غ.م) إلى بيانات غير متاحة.

يبلغ تقدير السكان (البحرينيين، غير البحرينيين) للعام ٢٠٠٨ ٤٩٦ ١٠٣ ١ نسمة (٥٨٧ ٥٤١ بحريني، ٩٠٩ ٥٦١ غير بحريني) بينما بلغت عدد السكان (البحرينيين، غير البحرينيين) للعام ٢٠١١ (٠٢٠ ١٩٥ ١)، (٦٨٨ ٥٨٤ بحريني) (٣٣٢ ٦١٠ غير بحريني) (المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات).

ولمزيد من التعرف على الوضع الاقتصادي داخل الدول العربية، يوضح الجدول رقم (٨) حجم قوة العمل ومعدل البطالة وفرص العمل المتوقعة حتى ٢٠٢٠، ونسبة الموارد المحلية المتاحة للتنمية والاستثمار في الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٧). وكما هو الحال والمتوقع وكنتيجة مباشره لعدد السكان الكبير، تحتل مصر الصدارة في حجم قوة العمل التي وصلت إلى ٢٢,٥ مليون نسمة في ٢٠٠٥، مقابل ٠,٣ مليون نسمة في البحرين.

جدول رقم (٨)
قوة العمل ومعدل البطالة وفرص العمل المتوقعة حتى ٢٠٢٠ في الدول العربية

الدولة	قوة العمل (مليون نسمة) ٢٠٠٥	معدل البطالة في المائة ٢٠٠٥	فرص العمل المتوقعة (مليون) ٢٠١٥	فرص العمل المتوقعة (مليون) ٢٠٢٠	نسبة الموارد المحلية المتاحة للتنمية والاستثمار في المائة (١٩٧٠-٢٠٠٧)
مصر	٢٢,٥	١٠,٧	٦,٢٥	٩,٥٩	٣٢
الأردن	١,٩	١٤,٨	٠,٩٧	١,٥١	٢٣
لبنان	١,٤	٨,٢	٠,٤٤	٠,٦٨	٦
المغرب	١١,٣	١٥,٧	٢,٥٣	٣,٨٧	٣٨
سوريا	٧,٤	٨,٠٨	٣,٠٧	٤,٧٥	٣٣
تونس	٣,٨	١٤,٢	٠,٩	١,٣٨	٣٨
الجزائر	١٣,٢	١٥,٣	٤,٢٦	٦,٥٥	٥٢
دولة ليبيا	٢,٣	١٧,٢	٠,٦٦	١,٠١	٥٨
البحرين	٠,٣	٣,٤	٠,١	٠,١٥	٤٦
الكويت	١,٥	١,٧	٠,٨٩	١,٣٨	٥٩
عمان	٠,٩	٧,٦	٠,٣٥	٠,٥٣	٥٨
قطر	٠,٥	٢	٠,٠٩	٠,١٤	٧٧
السعودية	٧,٨	٦,١	٥,٦٣	٨,٨٥	٦٤
الإمارات	٢,٧	٢,٣	٠,٦٧	١,٠٣	٦٥
جيبوتي	٠,٤	٥٠	٠,٠٥	٠,٠٨	٣٠
موريتانيا	١,٤	٢٢	٠,٣٣	٠,٥	٣٠
السودان	١٥,١	١٨,٥	٣,٦٩	٥,٦٥	٢٠
اليمن	٥,٩	١٦,٣	٢,١١	٣,٢٦	٢٩
الإجمالي	٥,٦	١٣	١,٨	٢,٨	٤٢,١

Source:
United Nations Development Programme & League of Arab States, 2009, Development Challenges for the Arab Region: A Human Development Approach, Vol:1, p.67-77.

ولمزيد من التفاصيل حول الحسابات المستخدمة لتقدير فرص العمل في ٢٠١٥، ٢٠٢٠ يمكن الرجوع لنفس المصدر.

وتبدو معدلات البطالة مرتفعة في بعض الدول بصورة كبيرة كما هو الحال في جيبوتي (٥٠ في المائة)، موريتانيا (٢٢ في المائة)، السودان (١٨,٥ في المائة) في عام ٢٠٠٥، مقابل انخفاض تلك المعدلات في الكويت ١,٧ في المائة و٢ في المائة في قطر، ٣,٤ في المائة في البحرين، وقد يعزى ذلك لارتفاع الدخل في تلك الدول مع الانخفاض في أعداد السكان بها، ولا شك أن ذلك نقطة جيدة تتطلب فتح الأسواق بشكل كبير وتوسيع فرص تبادل العنصر البشرى، ومع ذلك فالمتوسط العام يشير إلى بطالة بنسبة ١٣ في المائة. وفى دراسة لبرنامج التنمية للأمم المتحدة مع جامعة الدول العربية تم إعداد بعض التوقعات الخاصة بفرص العمل التي تصل في المتوسط إلى ١,٨ مليون فرصة في عام

٢٠١٥، و ٢,٨ مليون فرصة في عام ٢٠٢٠. وهو ما يمثل فرصة لزيادة الناتج ودفع عجلة النمو الاقتصادي داخل الدول العربية. وربما وجود نسبة من الموارد المحلية المتاحة للتنمية والاستثمار يدفع اتجاه وجود فرص عمل لاستغلال تلك الموارد التي وصلت في المتوسط إلى ٤٢,١ في المائة في الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٧)، وتبلغ أقصاها في قطر (٧٧ في المائة) وأدناها في ٦ في المائة في لبنان. وهو ما يعكس وجود موارد مادية وعلى رأسها المورد البشرى بما يعنى ضرورة تعظيم حجم الاستفادة من ذلك الأمر.

وربما تأتى مؤشرات الفقر في نهاية التحليل لتعكس صورة مظلمة إلى حد ما، والتي تتطلب حشد الجهود لتخفيضها كما هو موضح في الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)
الفقراء ونسبة الفقر ومعامل جيني في عينة من الدول العربية

الدولة	عدد الفقراء (مليون نسمة)	نسبة الفقر (في المائة)				معامل جيني
		الحضر	الريف	إجمالي	السنة	
مصر	١٣,٧	١٠,١	٢٦,٨	١٩,٦	٢٠٠٥	٣٢,١
الأردن	٠,٧	١٢,٩	١٨,٧	١٤,٢	٢٠٠٢	٣٦
لبنان	٠,٣	غ.م	غ.م	٧,٩٧	٢٠٠٥	غ.م
المغرب	٥,٦	١٢	٢٧,٢	١٩	١٩٩٩	٣٩,٥
سوريا	٢,١	٨,٧	١٤,١٨	١١,٣٩	٢٠٠٤	٣٧,٤
تونس	٠,٤	١,٧	٨,٣	٤,١	٢٠٠٠	٤١
الجزائر	٣,٨	١٠,٣	١٤,٧	١٢,١	٢٠٠٠	غ.م
موريتانيا	١,٣	غ.م	غ.م	٤٦	٢٠٠٠	غ.م
اليمن	٦,٨	٢٠,٧	٤٠,٠٩	٣٤,٧٨	٢٠٠٦	٣٦,٦
المتوسط العام	٣,٨٥	١٠,٩	٢١,٤	١٨,٨		٣٧,١

Source:
United Nations Development Programme & League of Arab States, 2009, Development Challenges for the Arab Region: A Human Development Approach, Vol:1, p.73& p.63.

تشير (غ.م) إلى بيانات غير متاحة.

بالنظر إلى الإحصائيات الواردة في الجدول يتضح أن أكبر عدد من الفقراء يوجد في مصر حوالي ١٣,٧ مليون نسمة في ٢٠٠٥، مقابل ٠,٣ مليون نسمة في لبنان. وتبدو المشكلة أكثر عندما ننظر إلى نسبة الفقر بين الحضر والريف فنجدها في مصر متحيزة لصالح الريف بنسبة ٢٦,٨ في المائة مقابل ١٠,١ في المائة في الحضر. ويشير معامل جيني الذي يقيس درجة العدالة في التوزيع إلى نسبة ٣٢,١ في المائة وهى نسبة كبيرة تشير إلى وجود

تفاوت بنسبة ٣٢,١ في المائة في توزيع الفقراء. وبلغ معامل جيني في المتوسط حوالي ٣٧,١ في المائة مما يعكس أن هناك مشكلة واضحة في العدالة في التوزيع في الدول العربية. هذا بالإضافة إلى مشكلة تحيز نسبة الفقر لصالح الريف عن الحضر، والتي بلغت في المتوسط العام حوالي ٢١,٤ في المائة في الريف مقابل ١٠,٩ في المائة في الحضر. وجاءت المغرب في المركز الأول من حيث ارتفاع نسبة الفقر في الريف لديها ٢٧,٢ في المائة مقابل ١٢ في المائة في الحضر عام ١٩٩٩.

ولأن الأمية والفقر وجهان لعملة واحدة في كثير من مجتمعاتنا العربية، حيث ما زالت الأمية منتشرة بين الفئات الفقيرة التي تعاني من الحرمان، والتي تعمل وتعيش في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، يعد استخدام التمكين الاقتصادي في مكافحة أمية النساء كمدخل تنموي فعّال يتم من خلاله ليس فقط مكافحة أمية المرأة الأبجدية، بل أيضاً إتاحة فرص تدريبية وتوفير فرص عمل لهن من خلال مساعدتهن على أقامة مشروعات متناهية الصغر أو صغيرة. ولقد أثبت مدخل التمكين الاقتصادي نجاحاً متميزاً في المناطق التي طبق فيها كما هو الحال في مصر والسودان واليمن، كذلك بعض الدول في أمريكا اللاتينية حيث تلقى هذه النوعية من البرامج رواجاً وإقبالاً ملحوظاً بين النساء بل أن نسب التسرب تكاد تختفي من تلك الفصول التي تطبق برامج مكافحة الأمية المصاحبة ببرامج تمكين اقتصادي. وعلى الرغم من هذا النجاح الذي حققته هذه النوعية من البرامج إلا أنها لازالت تطبق على نطاق ضيق ومحدود في الدول العربية من قِبَل منظمات المجتمع المدني أو من قِبَل جهات حكومية تستهدف قطاعات وأعداد صغيره من النساء مما لا يسفر عن النتائج المرجوة منها. ومن ثم ينبغي أن يتم رسم مصفوفة توضح نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات بناءً على ما سبق تحليله ودراسته.

٧/١ تحليل الوضع الراهن لإشكالية الأمية بين النساء في المنطقة العربية SWOT Analysis:

بناءً على ما تم تحليله من تجارب مختلفة بما تضمنته من عناصر للنجاح وأخرى تحمل الإخفاق، والدروس المستفادة منها، فضلاً عن بعض التجارب الناجحة دولياً، ومدى إمكانية الاسترشاد بها، أمكن تحليل الوضع الراهن لإشكالية الأمية بين النساء في المنطقة العربية باستخدام أسلوب التحليل الرباعي أو المعروف بـ Strengths, Weakness, Opportunities, Threats SWOT Analysis، وذلك على النحو التالي:

١/٧/١ نقاط القوة Strengths:

يتم الإشارة فيما يلي إلى أهم نقاط القوة من حيث المناهج والتسهيلات المتاحة والمعلمين أو المشاركين في العملية التعليمية، والسياسات التربوية المتبعة، ودوافع الالتحاق بتلك البرامج، وذلك على النحو التالي:

- **فيما يتعلق بمجال المناهج والكتب المدرسية المستخدمة في برامج مكافحة الأمية،** تحتوي المناهج مواد دراسية مفيدة تتضمن خبرات وظيفية عدة، كما تتسم لغة الكتب الدراسية والعبارات والكلمات المستخدمة فيها بأنها سهلة وواضحة، وتتضمن الوحدات الدراسية عناوين مناسبة، ويستمتع الدارسون/ات بتطبيق النشاطات المتضمنة في الكتب الدراسية.

- **فيما يتعلق بمجال البناء والمرافق والتسهيلات المتاحة في برامج مكافحة الأمية،** تتصف الغرف الصفية بأنها ملائمة، وبأن عناصر الإضاءة والتهوية فيها مناسبة غالباً، كما أن عدد المقاعد متناسب مع أعداد الدارسين/ات، والألواح المتوافرة في الغرف الصفية مناسبة، ويتم توزيع الكتب المستخدمة على الدارسين/ات في بداية العام الدراسي، كما يتم توزيع (الدفاتر والأقلام والبرايات) في بعض الدول بشكل يتناسب مع أعداد المتعلمين/ات.

- **فيما يتعلق بمجال المعلمين،** تسود العلاقة الودية بين المعلمين/ات والدارسين/ات في مراكز وصفوف مكافحة الأمية، ويتعاملون بلطف ولباقة واحترام، ويتابع المعلمون/ات حضور الدارسين/ات وغيابهم، ويوضحون للطلبة أهداف الحصة الصفية، ويبدءون الحصة الصفية وينهونها في مواعيدها، كما يتيحون الفرص المناسبة للدارسين/ات للمشاركة الصفية، ويثرون المادة الدراسية أثناء الحصص الصفية باستعراض أمثلة مناسبة تراعي البيئات والخلفيات المختلفة للدارسين/ات.

- **فيما يتعلق بمجال السياسات التربوية:**

يدرك الدارسون/ات والمعلمون/ات مثلما يُدرك المخططون والمطورون لبرامج مكافحة الأمية أهمية تبني سياسات تربوية فاعلة لتطوير برامج مكافحة الأمية بمختلف أبعادها، مثلما يدركون أهمية التحفيز المادي والمعنوي بالنسبة لكل منهما، وأثر ذلك بخاصة على تعزيز التحاق الدارسين/ات بالبرنامج، وعلى تنمية المعلمين/ات مهنياً.

- هنالك اهتمام موصول للدول العربية بمتابعة ما يجري في العالم من تحركات من أجل النهوض بتعليم الكبار وإدماجهم في مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- بُذلت جهود عديدة على الصعيد العربي منذ أواسط القرن الماضي لغايات مكافحة الأمية، منها وضع استراتيجيات وخطط للنهوض بتعليم الكبار بصورة عامة وبمكافحة الأمية على وجه الخصوص، منها (استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي/٢٠٠٠، والخطة العربية لتعليم الكبار/٢٠٠١)، ونحو إستراتيجية لتنمية مرحلة ما بعد مكافحة الأمية/٢٠٠٢، وموجهات إجرائية لسياسات تعليم الكبار في الدول العربية/٢٠٠٠ (كما سبق إيضاحه تفصيلاً).

- تضمن العمل العربي المشترك عقد العديد من المؤتمرات العربية المعنية بمكافحة الأمية وتعليم الكبار، بدءاً من عقد الخمسينيات من القرن الماضي وحتى تاريخه.

- **فيما يتعلق بمجال دوافع التحاق الدارسين/ات ببرامج مكافحة الأمية،** هنالك انسجام وتوافق كبير بين تصورات كل الأطراف المعنية ببرامج مكافحة الأمية: دارسين/ات ومعلمين/ات ومشرفين/ات فنيين ومسؤولي/ات برامج التعليم غير النظامي في الميدان، حول الدوافع الرئيسة وراء التحاق الدارسين/ات ببرامج مكافحة الأمية، وهذا مما يُشكل فهماً مشتركاً ولغة مشتركة فيما بين الأطراف المعنية جميعها. كما أن هنالك إقبالاً ملحوظاً من قبل الإناث على الالتحاق ببرامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار مقارنة بالذكور في الدول العربية.

- **فيما يتعلق بتنظيم برامج مكافحة الأمية والخدمات المتصلة بها:**

اتسمت المؤسسات التعليمية المعنية بتقديم برامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي بأنه ونتيجة لتراكم الخبرات والتجارب الطويلة في هذا المجال، بأنه قد تكوّن لديها مخزون معرفي ضخم يُمكن الإفادة منه والبناء عليه، وبقدرات تنظيمية عالية وإجراءات عمل محددة، وبناء مؤسسي منتشر جغرافياً يتميز بتعدد البرامج المتاحة وبوجود حالات وقصص نجاح بارزة يمكن التعلم منها.

- وجود برامج عربية تخصصت بتنمية المهارات الأساسية للكبار، سواء من خلال التدريب أثناء الخدمة أو عن طريق البرامج الإعلامية أو لاتساع رقعة حملات مكافحة الأمية وتعليم الكبار. كما وضعت بعض الدول العربية مشاريع متنوعة، كان لها الأثر الإيجابي فيما يتعلق خاصة بالتدريب على المهارات الحياتية كالصحة والغذاء ... وغيرها.

٢/٧/١ نقاط الضعف Weakness:

- **فيما يتعلق بمجال المناهج والكتب الدراسية المستخدمة في برامج مكافحة الأمية،** أوضحت نتائج المسوح التي تمت حول واقع مناهج مكافحة الأمية وتعليم الكبار في البلاد العربية أن الطابع التقليدي لا يزال يسود محتوى المناهج والبرامج وطرق وأساليب التعلم والتعليم، كما أن المتعلمين/ات الكبار يتم تعليمهم وتعلمهم بعيداً عن نظريات التعلم الحديثة وبنفس استراتيجيات وطرق وأساليب تعلم المتعلمين/ات الصغار (البيداغوجيا) على الرغم من اختلاف خصائص الفئتين واحتياجاتهما. هذا بالإضافة إلى قِدم المناهج المستخدمة حالياً في برامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار وقصورها عن تلبية حاجات الدارسين/ات بصفة عامة وعدم ملائمة بعض الكتب المقررة، وحاجتها للتطوير والتحديث بصورة شمولية، إذ غالباً ما يتم تأليف المواد الخاصة بمكافحة الأمية (المناهج والكتب وأدلة المعلمين) بصورة حدسية تخمينية وليس بناءً على دراسات تربوية ميدانية تتم بناء على طبيعة واحتياجات الجمهور الأمي ووفق أفضل الممارسات العربية والعالمية، وصعوبة بعض المباحث الدراسية كالرياضيات بالنسبة لكبار السن، وعدم مناسبة طريقة عرض المادة في الكتب المستخدمة للفئات المستهدفة كما لا تحفزها لمواصلة التعلم، وعدم مناسبة عدد أيام الدراسة والحصص الصفية مقارنة مع طول المنهاج الدراسي، وافتقار المناهج إلى مواد دراسية ترتبط بالحياة الواقعية للمتعلمين/ات الكبار، وإلى المواد الدراسية الحديثة وبخاصة مادة الحاسوب، إضافة إلى ضعف تناسب مادة بعض الكتب المستخدمة مع مستوى الصفوف التي تدرّس فيها، وقلة الأنشطة المرافقة للمنهاج وبخاصة المرتبطة ببيئة الدارسين والدارسات والمنسجمة مع ميولهم/ن ورغباتهم/ن، وافتقار النشاطات الموجودة في الكتب المستخدمة إلى التنوع، كما أن بعضها غير قابل للتطبيق، أو أن طريقة عرضها غير مناسبة، إضافة إلى تدني مستوى طباعة الكتب المستخدمة في مكافحة الأمية، وصغر حجم الحروف وعدم وضوحها بالنسبة لكبار السن، مع قلة الصور والرسومات والأشكال التوضيحية المتضمنة في الكتب المستخدمة وعدم مناسبتها.
- **فيما يتعلق بمجال البناء والمرافق والتسهيلات المتاحة في برامج مكافحة الأمية،** أشارت الدراسات إلى افتقار المراكز إلى الشروط الصحية، وإلى أن المشارب ودورات المياه فيها غير مناسبة، كما أن المراكز تفتقر إلى وجود مصلى ووسائل تدفئة مناسبة في فصل الشتاء مثلما تفتقر إلى اللوازم والوسائل التعليمية لاستخدامها من قبل المعلم/ة، وتتسم المقاعد المتوافرة غالباً بأنها لا تتلاءم مع أحجام المتعلمين/ات الكبار نظراً لأن غالبية مراكز مكافحة الأمية يتم فتحها في صفوف المدارس

المخصصة أصلاً بتجهيزاتها للمتعلمين/ات الصغار، إضافة إلى صعوبة توفير وسائط المواصلات لنقل الدارسين/ات من وإلى مراكز مكافحة الأمية وتعليم الكبار.

- **فيما يتعلق بمجال الموارد البشرية العاملة في برامج مكافحة الأمية**، يتصف العديد من المعلمين/ات في مراكز مكافحة الأمية بأنهم غير مؤهلين بشكل كافٍ لأداء مهامهم بفعالية، وبأن هنالك ضعفاً واضحاً في مستواهم وفي خبراتهم التعليمية، كما يتسم بعضهم بفقدان الرغبة والحماس وعدم الإقبال على العمل، إضافة إلى افتقارهم واحتياجهم إلى البرامج التدريبية المتخصصة في المجالات ذات العلاقة بعلم واستراتيجيات تعليم الكبار وتعلمهم وتفهم خصائصهم وأساليب التعامل معهم (الأندراغوجيا)، كما لا يزال المعلمون/ات يستخدمون الوسائل التعليمية التقليدية (الكتاب، السبّورة، اللقاء وجهاً لوجه)، ولا يستخدمون التقنيات الحديثة في مجال مكافحة الأمية، مثل: التقنيات السمعية والبصرية والحاسوب وجهاز العرض والحقائب التعليمية وأشرطة الفيديو، على الرغم من إدخال الدول العربية هذه التقنيات كوسائل تعليمية، كما لا يعتمد المعلمون طرقاً متنوعة في التقويم ولا يراعون الفروق الفردية بين الدارسين/ات، إضافة إلى انخفاض العائد المادي للعاملين/ات في برامج مكافحة الأمية، مما يؤدي إلى عدم الاستمرارية وعدم الاستقرار في العمل، إضافة إلى عدم تفرغ الكثيرين/ات منهم للعمل بدوام كامل وانشغالهم بنشاطات أخرى.

- **فيما يتعلق بمجال السياسات التربوية:**

- تنصب السياسات الحالية في مجال مكافحة الأمية على مفهوم مكافحة الأمية الأبجدية (أي التحرر من الجهل بأساسيات القراءة والكتابة وبعض عمليات الحساب)، دون الاهتمام بمكافحة الأمية الوظيفية والثقافية والحضارية، ورفع الكفايات المهنية، والتمكين الاقتصادي، والإسهام في جهود التنمية بصورة عامة، وعلى حساب جوانب تعليم الكبار الأخرى، كمواصلة التعليم والتأهيل والدراسات الحرة وغير ذلك.
- الافتقار للسياسات المعنية بقضايا مهمة في مجال مكافحة الأمية، مثل: ضعف الحوافز المادية للعاملين/ات في برامج مكافحة الأمية، وعدم انسجامها مع ارتفاع مستوى المعيشة ومتطلبات الحياة المتصاعدة، وقلة الحوافز المقدمة للدارسين/ات التي تحفزهم على الالتحاق ببرامج مكافحة الأمية ومواصلة تعلمهم بنجاح، كالحوافز المادية والعينية التشجيعية والوجبات الغذائية، وضعف مشاركة مراكز مكافحة الأمية في الاحتفال بالمناسبات المهمة ذات العلاقة، مثل: اليوم العربي واليوم العالمي لمكافحة

الأمية، والافتقار إلى تكريم العاملين/ات والدارسين/ات المميزين/ات في مراكز مكافحة الأمية على جهودهم المبذولة، إضافة إلى وجود أكثر من مستوى في الصف الواحد مما يؤثر على العملية التعليمية التعلمية ذاتها، وعدم ملائمة أوقات الدوام في مراكز مكافحة الأمية لظروف بعض الدارسين والدارسات.

- **فيما يتعلق بمجال دوافع الالتحاق والدافعية والحماس:** لوحظ ضعف الحماس أحياناً لدى بعض الملتحقين/ات ببرامج مكافحة الأمية وقلة الالتزام بالحضور، وفقدان الثقة بالجهود والخوف من تكرار الفشل، وبالتالي محدودية الإفادة من الخدمة المقدمة، كما تُعاني بعض المراكز من قلة الراغبين/ات بالانتساب لبرامجها والإفادة من خدماتها، مما يتطلب تغييراً في طريقة عرض هذه الخدمات وتجديداً في أساليب تقديمها. ويُقبل عدد من الدارسين من كلا الجنسين على الدراسة في صفوف ومراكز مكافحة الأمية وينقطعون عنها في أوقات موسمية كالزراعة والحصاد وجني المحاصيل الزراعية ومواسم قطف الزيتون، وفي فصل الشتاء وشهر رمضان المبارك، ويتزامن وقت الدوام في المراكز مع وقت أداء المهمات والأعمال المترلية لدى العديد من الدارسين والدارسات الذين يشتغلون بأعمال خاصة، وعدم تفرغهم/ن للدراسة في أيام عديدة، إضافة إلى النظرة السلبية تجاه الدارسين/ات في مراكز مكافحة الأمية من قبل بعض أفراد المجتمع، وإحجام الذكور عن الالتحاق بالمراكز مقارنة بالإناث. هذا بالإضافة إلى تسرب بعض الدراسيين/ات من مراكز وصفوف مكافحة الأمية، وقد أظهرت الدراسات قائمة بأسباب هذا التسرب، أبرزها: عدم ملائمة ظروف العمل أو وضع الأسرة، وعدم توافر الحماس الشخصي للدراسة، وخجل الدارس/ة من الظهور بمظهر الأمي/ة أمام الغير، وعدم إحساس الدارس/ة بالاستفادة من الدراسة في حياته/ا العملية، وعدم مناسبة المنهاج للكبار، وبُعد مكان الدراسة عن مكان السكن، ونقص التشجيع للدارس/ة، والزواج، وبعض الظروف السائدة داخل صفوف مكافحة الأمية كعدم التجانس بين الدارسين/ات، إضافة إلى تكرار مكافحة أمية بعض الأفراد وارتداد بعضهم للأمية، وعدم وجود دافعية لدى بعض الأميين/ات لمكافحة أميتهم أصلاً.
- **فيما يتعلق بمجال الجودة النوعية للمؤسسات والمراكز المعنية بمكافحة الأمية:**
- بالنسبة لمدى نجاح مؤسسات ومراكز مكافحة الأمية في تحقيق أهدافها، أشارت بعض الدراسات الميدانية إلى ضعف وضوح أهداف البرامج التعليمية بالنسبة للمتعلمين/ات، وقصور البرامج عن تحقيق أهداف المنهاج، والافتقار إلى وجود برامج مهنية، كما أن البرامج لا تغطي كافة احتياجات الدارسين/ات، إضافة إلى

ضعف أدوات الرقابة والمتابعة والتقييم وعدم وجود نظم للمساءلة تربوية، وضعف توظيف نتائج البحث العلمي لغايات التطوير، وهذه بلا شك مسائل تحد من الجودة النوعية للمؤسسات المعنية بمكافحة الأمية وتعليم الكبار، وتقلل بالتالي من العوائد المحتملة لبرامجها.

- توجد تباينات واضحة في مجال مكافحة الأمية على صعيد الوطن العربي من حيث: الجهة الإدارية المسؤولة، ومصادر التمويل، والتشريعات المنظمة، مما يحد من إمكانيات التخطيط لغايات التطوير على الصعيد العربي، ويعيق وضع الاستراتيجيات والخطط الإجرائية والسياسات الإقليمية لبرامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار. ومن أوجه التباين الأخرى ذات الأهمية بين الأقطار العربية أيضاً، ما يتعلق بتحديد الفئة العمرية للأميين/ات، مما يجعل الإحصاءات المجمعة والمقارنة حول الموضوع غير دقيقة، إذ يلاحظ أن بدايات الشريحة العمرية للأميين تتباين بين البلاد العربية ما بين (١٠-١٨) سنة، وتتباين نهاياتها ما بين (٣٥- ٤٥) عاماً.
- بالنسبة لطبيعة تنظيم البرامج وإجراءاتها، لوحظت بعض التحديات، مثل: عدم مواءمة الزمن المحدد مع الإنجاز المتوقع حسبما هو وارد في الخطة الإجرائية لبعض هذه البرامج، واهتمامها فقط بتحقيق مكافحة أمية أعداد مستهدفة، والتقليدية في الأداء وروتينية الإجراءات وطولها وتعقيداتها وبخاصة مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، والافتقار إلى توافر بيئات تعليمية - تعلمية مناسبة وآمنة وداعمة للتعبير الحر عن المعارف والخبرات السابقة، مما لا يتيح المجال للتوظيف الفاعل لقدرات هؤلاء المستفيدين/ات في تطوير الخدمة المقدمة في بعض هذه المراكز المجتمعية.

٣/٧/١ الفرص Opportunities:

يمكن الإشارة إلى أبرز الفرص المتاحة التي يُمكن استثمارها لتفعيل الجهود في مجال مكافحة الأمية فيما يأتي:

- زيادة اهتمام متخذي القرار على المستوى السياسي بتحقيق أهداف الألفية للتنمية، ووضع استراتيجيات تعتمد على وسائل حديثة، مثل: تنظيم حملات التوعية باستخدام وسائط الاتصال من تلفاز وإذاعة واستخدام الوسائل الإلكترونية والمطبوعة، وإصدار الكتيبات والملصقات لنشر الوعي الصحي وحماية البيئة ... وغيرها.
- توسع العديد من الدول العربية بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظمها التربوية، بإدخال التقنيات السمعية والبصرية والحاسوب والحقائب التعليمية وأشرطة الفيديو كوسائل تعليمية - تعلمية، مع ما تتضمنه هذه الوسائط من إمكانات فاعلة

لاستخدامها في البرامج التعليمية النظامية وغير النظامية وفي مقدمتها برامج مكافحة الأمية.

- استحداث بعض الدول العربية نظام البث الفضائي لأغراض تعليمية، من خلال إعداد قوافل تعليمية، وحلقات درامية لدروس مكافحة الأمية، وتشجيع التعلم عن بعد (أشرطة تسجيل مع كتيبات)، واستحداث مراكز المشاهدة الجماعية لاستقبال القنوات التعليمية لمكافحة الأمية.

- رغبة المجتمعات العربية في التخلص من مشكلة الأمية، والاستعداد المجتمعي العالي للمساهمة في فعل الخير، وتوجه البلاد العربية نحو اللامركزية وتفعيل المشاركة المجتمعية، ووجود طاقات مجتمعية يمكن توظيفها واستثمارها وبخاصة في إطار الجهود الرامية لمحاربة الأمية والقضاء عليها.

- تمارس منظمات المجتمع المدني بمختلف أنواعها ومسارات عملها: المنظمات الشعبية، والجمعيات الأهلية، والجمعيات النسائية، والنقابات المهنية، والجمعيات الخيرية ... وغيرها، دوراً مهماً في التصدي لظاهرة الأمية في معظم البلاد العربية، من خلال فتح مراكز وفصول لمكافحة الأمية، والاهتمام بتنمية المهارات الحياتية، والحرص على القيام على خدمة المرأة، واضطلاعها بدور أكبر في برامجها وأنشطتها، وتمكينها من معرفة حقوقها الشخصية والمهنية وتوعيتها صحياً، والعمل على تدريبها وتأهيلها مهنياً، وتمكينها من مواكبة مجريات العصر بما تتضمنه من معارف ومهارات متنوعة. مثلما تحرص على تلبية الرغبة لدى الفتيات والنساء لتعلم حرفة أو صنعة معينة والمساهمة في تمكينها الاقتصادي وتحسين نوعية حياتها. وهذا مما حدا ببعض الدول العربية إلى تكوين شراكات فاعلة بين وزارات التربية والتعليم وهذه المؤسسات المجتمعية، فضلاً عن التعاون مع وزارات ومؤسسات أخرى لفتح فصول لمكافحة الأمية، ولجوء بعض الدول إلى دور العبادة لمساعدتها في جهود مكافحة الأمية وتعزيز الدافعية للتعلم لدى الأميين والأميات.

- اهتمام الجامعات ومراكز البحث والدراسات في بعض البلاد العربية بتدريس مساقات أو فتح برامج خاصة للدراسات العليا في مجال مكافحة الأمية، والتي يمكن استثمارها لتشجيع الطلبة على الالتحاق بها وإجراء الدراسات والأبحاث العلمية في المجالات المتخصصة بهدف الارتقاء بجهود وبرامج مكافحة الأمية ببعديها الكمي والنوعي. إضافة إلى ما يقدمه طلبة الجامعات من جهود تطوعية في مكافحة الأمية من خلال جامعاتهم/ن.

- الاهتمام المتزايد الذي توليه المنظمات التربوية المختصة بقضية مكافحة الأمية بعامة ومكافحة أمية المرأة بخاصة، وفي مقدمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الآيسيسكو) والمنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ووضعها هذه القضية ضمن سلم أولوياتها واعتبارها من محاور خطط عملها الرئيسة، والعناية بتطوير الجهود المبذولة للقضاء على الأمية بعامة، ورصد الجوائز الخاصة بتحفيز المبادرات الريادية في مكافحة الأمية وتعزيز المنهجية العلمية والأبحاث الرصينة التي تتم في إطار تقويم البرامج المتصلة بمكافحة الأمية ومتابعتها وتطويرها، إضافة إلى تنظيمها للندوات وورش العمل والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بتعرّف واقع الأمية والبرامج والجهود الهادفة لاستئصالها في الوطن العربي والاطلاع على أفضل الممارسات العربية والعالمية في هذه المجال للإفادة منها، وتمويل هذه المنظمات لبعض التجارب والتجديدات المتميزة التي تطبقها بعض الدول العربية في إطار مكافحة الأمية وتعليم الكبار.

٤/٧/١ المخاطر أو التهديدات Threats:

يمكن الإشارة إلى أبرز المخاطر أو التهديدات التي تواجه الجهود المبذولة في مجال مكافحة الأمية فيما يأتي:

- **مجال تزايد الطلب على البرامج:**

- أظهرت العديد من الدراسات والتقارير الوطنية والعربية أن نسبة الأمية بعامة ترتفع بين المواطنين في البوادي والأرياف وتقل في المدن (كما سبق إيضاحه)، كما أن نسبة الأمية بين الإناث هي أعلى من نسبة الأمية بين الذكور في البلاد العربية، إضافة إلى التزايد الواضح في أعداد الأميين والأميات بصفة عامة. فعلى الرغم من الجهود المبذولة في البلاد العربية للقضاء على ظاهرة الأمية، تشير الإحصاءات إلى أن عدد الأميين/ات في ارتفاع (من ٥٠ مليون عام ١٩٧٠ إلى ٧٠ مليون عام ٢٠٠٥)، حتى وإن كانت نسبة الأمية تميل إلى الانخفاض التدريجي (من ٧٣ في المائة عام ١٩٧٠ إلى ٣٥,٦ في المائة عام ٢٠٠٥ لدى الشريحة العمرية ١٥ سنة فما فوق)، وتساوي هذه النسبة ضعف نسبة الأمية على الصعيد العالمي، كما أنها أعلى من النسبة المسجلة بالمناطق الأقل نمواً في العالم وهي (٢٣,٤ في المائة). كما تفوق نسبة الأميات الإناث نسبة الأميين الذكور في البلاد العربية (فهي ٤٦,٥ في المائة لدى الإناث مقابل ٢٥,١ في المائة لدى الذكور)

(تطوير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي – وثيقة خطة العمل، ٢٠٠٧).

- على الرغم من الجهود المتزايدة التي تبذلها الدول العربية لنشر التعليم الأساسي وتعميمه وزيادة نسب الالتحاق ببرامج التعليم المختلفة والسعي لتقليل نسب التسرب منها. إلا أن الطلبة المتسربين/ات من المدارس النظامية لا يزالون يشكلون رافداً مستمراً ومتنامياً للأمية في الدول العربية، ولهذا، ينبغي العمل الجاد لمعالجة هذه الظاهرة وسد هذه المنابع وتجفيفها بتفعيل تطبيق التشريعات المعنية بإلزامية التعليم ومتابعة المتسربين/ات من المدارس عن طريق الحكام الإداريين في المناطق التعليمية المختلفة، وعن طريق رفع الوعي المجتمعي في المناطق الريفية والنائية بأهمية التعليم بعامة وتعليم الإناث بخاصة، وبأي وسائل أخرى مناسبة.

- تفاقم حالة الإقصاء الاجتماعي نتيجة لتركز برامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار في المناطق الحضرية ومراكز المحافظات والمدن وبعض المناطق الريفية، في حين تبقى المناطق الريفية النائية والبوادي غير مغطاة (في الغالب) ببرامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار. وإذا لم تتم الإحاطة بتلك المجموعات واستيعابها، فقد تتحول في يوم ما إلى مناطق مهمشة ومنعزلة ثقافياً مما يهدد التماسك الاجتماعي في المستقبل.

- **مجال التواصل والتنسيق:**

- لوحظ على الرغم من تعدد المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ذوات الأهداف المشتركة المتصلة بمكافحة الأمية بعامة ومكافحة أمية المرأة بخاصة، وجود ضعف واضح في التواصل والتنسيق فيما بينها من جهة، ومع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة من جهة أخرى، مما يقود بدوره إلى هدر الجهد والوقت والمال، وقد يؤدي ذلك أحياناً إلى ازدواجية وتكرار في العمل، سواء مع المؤسسات الحكومية أو المؤسسات غير الرسمية والتطوعية، مما يؤدي إلى قلة تبادل التجارب والخبرات، والافتقار إلى التخطيط التشاركي أو الرؤية المشتركة الهادفة إلى الارتقاء ببرامج مكافحة الأمية بمفهومها الشمولي التكاملي.

- هنالك ميل لدى منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الأمية وتعليم الكبار بعامة ومكافحة أمية المرأة بخاصة نحو التنويع في تركيزها وجهودها ومنهجيات عملها وابتعاد عن التخصص في عملها، وهذا مما قد يؤدي إلى تشتيت الجهود والآثار الناجمة عنها.

- عدم توفر أنظمة اتصال وتواصل فعّالة عند المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الأمية بعامة ومكافحة أمية المرأة بخاصة، مما يقتضي اللجوء إلى طرق متعددة لنشر المعلومات أو إجراء الدراسات أو تنفيذ عمليات المتابعة والتقويم لبرامج مكافحة الأمية. وتتضح صعوبة التواصل بخاصة مع المراكز التي تتبع لجهات ومؤسسات أخرى خارج وزارات التربية والتعليم.

- **مجال إدارة المعلومات والمعرفة:**

- عدم وجود بنية معلوماتية قوية يُعتمد عليها، والافتقار لوجود نظم إدارة معلومات حديثة وشاملة ومتطورة، تعمل على حفز المؤسسات المجتمعية المتنوعة لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة حول برامج وخدمات وأنشطة مكافحة الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي بعامة التي تُقدم لمختلف الفئات المستهدفة في الدول العربية. إذ ينبغي التركيز على تلك المعلومات التي نحتاجها لغايات التخطيط لبرامج مكافحة الأمية وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، وبخاصة تلك المعلومات غير المتوافرة حالياً، سواء ما يتعلق بوزارات التربية والتعليم، أو بمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، وذلك بغية الإسهام في تطوير هذه البرامج وتجويد نوعيتها في ضوء التغذية الراجعة.

- كما أن منهجية الأبحاث والرصد أقل المنهجيات استخداماً بين هذه المنظمات، مما يعني أن العديد منها لا تستخدم بالضرورة المعلومات والمعرفة الناشئة عن الدراسات والأرقام والوقائع المحلية من أجل تعزيز قضيتها وتبرير استراتيجياتها وتخطيط برامجها ومتابعتها وتقويمها وفق الاحتياجات الفعلية للمستهدفين/ات في المناطق المختلفة.

- **مجال الإعلام والتوعية:**

- تعاني بعض المؤسسات التعليمية والمراكز ومنظمات المجتمع المدني المعنية بتقديم برامج وخدمات مكافحة الأمية وتعليم الكبار من ضعف الإعلام المنظم في مجال نشاطاتها وفعالياتها ومبادراتها، وبالذات، ضعف توظيف التلفاز كوسيط إعلامي فاعل في هذا المجال، وبخاصة أنه موجود في كل بيت، إضافة إلى الافتقار لوجود الوعي المجتمعي الكافي بأهمية وقيمة البرامج والنشاطات التي تقدمها هذه المؤسسات في إطار التربية المستدامة، وأثرها الإيجابي على العديد من فئات المجتمع، وبخاصة النساء.

- **مجال التمويل والموارد المالية:**

- هنالك تناقص واضح في التمويل الحكومي المخصص لمواجهة مشكلة الأمية على المستوى القطري وانحسار الضوء الموجه نحو القضية، مقابل ازدياد التمويل الموجه

لنشر التعليم الأساسي (على الرغم من أن هذا النمط الأخير من التعليم مع تأكيدنا على أهميته لا يزال يشكو بدوره نقصاً واضحاً فيما يتعلق بتمويل برامجه وتطويرها بشقيها الكمي والنوعي). ويُخشى إن تواصل الأمر على ما هو عليه من نقص في الإمكانات المادية المتاحة لبرامج مكافحة الأمية، أن تتعاظم أعداد الأميين والأميات، بحيث يصبح من المتعذر حينئذ التغلب على هذه الظاهرة المستهدفة والحد من آثارها وتفعيل جهود مكافحة الأمية.

- ومن جهة أخرى، تعاني الكثير من المؤسسات التعليمية والمراكز ومنظمات المجتمع المدني المعنية بتقديم برامج وخدمات مكافحة الأمية وتعليم الكبار من ضعف التمويل المتاح لها وقلة توفر الدعم المالي الكافي لتغطية أنشطتها، أو عدم ثبات المساعدات والإعانات المقدمة لها أو عدم استدامتها، مما يؤدي إلى تعثرها في العمل وتأخرها في مسيرة تنفيذ البرامج والأنشطة المخطط لها.

وفيما يلي أمكن وضع مصفوفة التحليل الرباعي في صورة مجموعة من النقاط المحددة، انظر الشكل رقم (٢):

شكل رقم (٢)
مصفوفة التحليل الرباعي لإشكالية الأمية بين النساء في المنطقة العربية

	نقاط القوة	نقاط الضعف
البيئة الداخلية	• إقبال ملحوظ من الإناث للالتحاق ببرامج مكافحة الأمية مقارنة بالذكور. • وجود فهم مشترك بين الأطراف المعنية للدوافع الرئيسة لالتحاق الدارسين/ات ببرامج مكافحة الأمية. • المناهج تتضمن مواد دراسية مفيدة وخبرات وظيفية، ولغة الكتب الدراسية سهلة وواضحة، ويستمتع الدارسون/ات بتطبيق النشاطات المتضمنة فيها. • الغرف الصفية بما فيها من إضاءة وتهوية وألواح مناسبة/ غالباً، وعدد المقاعد متناسب مع أعداد الدارسين/ات، ويتم توزيع الكتب على الدارسين/ات في بداية العام الدراسي. • تسود العلاقة الودية بين المعلمين/ات والدارسين/ات في مراكز وصفوف مكافحة الأمية، ويوضحون للطلبة أهداف الحصة الصفية، ويبدءونها وينهونها في مواعيدها، ويتيحون الفرص المناسبة للدارسين/ات للمشاركة الصفية، ويثرون المادة الدراسية باستعراض أمثلة مناسبة تراعي البيئات والخلفيات المختلفة للدارسين/ات. • اهتمام موصول من الدول العربية بمتابعة ما يجري في العالم من تحركات من أجل النهوض بتعليم الكبار وإدماجهم في مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. • بُذلت جهود عديدة على صعيد العمل العربي المشترك منذ أواسط القرن الماضي، لوضع الاستراتيجيات والخطط وعقد المؤتمرات المعنية بمكافحة الأمية وتعليم الكبار. • تكوّن لدى المؤسسات المعنية بتقديم برامج مكافحة الأمية نتيجة لتراكم الخبرات والتجارب مخزون معرفي هائل يُمكن البناء عليه، وقدرات تنظيمية عالية، وبناء مؤسسي منتشر جغرافياً يتميز بتعدد البرامج المتاحة وقصص نجاح يُمكن التعلم منها. • وجود برامج عربية تخصصت بتنمية المهارات الأساسية للكبار والتدريب على المهارات الحياتية، من خلال التدريب أثناء الخدمة أو البرامج الإعلامية أو حملات مكافحة الأمية وتعليم الكبار.	• تركيز السياسات الحالية في مجال مكافحة الأمية على مفهوم مكافحة الأمية الأبجدية، دون الاهتمام بمكافحة الأمية الوظيفية والثقافية والحضارية والتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة. • وجود تباينات واضحة في مجال مكافحة الأمية على صعيد الدول العربية من حيث: الجهة الإدارية المسؤولة، ومصادر التمويل، والتشريعات المنظمة، وتحديد الفئة العمرية للأميين/ات. • اهتمام بعض البرامج بمكافحة أمية أعداد مستهدفة، والتقليدية في الأداء. • إحجام الذكور عن الالتحاق بمراكز مكافحة الأمية مقارنة بالإناث، والنظرة السلبية تجاه الدارسين/ات في المراكز من قبل البعض. • انقطاع الدارسين/ت عن المراكز في أوقات موسمية كالزراعة والحصاد وجني المحاصيل الزراعية ومواسم قطف الزيتون، وفي فصل الشتاء وشهر رمضان المبارك. • المتعلمون/ات الكبار يتم تعليمهم وتعلمهم بنفس استراتيجيات وأساليب تعلم وتعليم المتعلمين/ات الصغار (البيداغوجيا)، على الرغم من اختلاف خصائص الفئتين واحتياجاتهما. • غلبة الطابع التقليدي على مناهج مكافحة الأمية، وقصورها عن تلبية حاجات الدارسين/ات، وافتقارها إلى مواد دراسية ترتبط بحياتهم/ن الواقعية، وحاجتها للتطوير والتحديث. • قلة الأنشطة المرافقة للمنهاج والمرتبطة ببيئة الدارسين/ات والمنسجمة مع ميولهم/ن ورغباتهم/ن. • افتقار المراكز إلى الشروط الصحية واللوازم والتقنيات التعليمية، والمقاعد غالباً لا تتلاءم مع أحجام المتعلمين/ات الكبار، لأن غالبية المراكز يتم فتحها في صفوف المدارس المخصصة أصلاً بتجهيزاتها للمتعلمين/ات الصغار، وصعوبة توفير وسائط المواصلات لنقل الدارسين/ات من وإلى مراكز مكافحة الأمية.

نقاط القوة		نقاط الضعف
		• العديد من المعلمين/ات في مراكز مكافحة الأمية غير مؤهلين بشكل كافٍ لأداء مهامهم بفعالية، وهنالك ضعف واضح في مستواهم وخبراتهم التعليمية، إضافة إلى افتقارهم واحتياجهم إلى البرامج التدريبية المتخصصة بعلم واستراتيجيات تعليم الكبار وتعلمهم وتفهم خصائصهم وأساليب التعامل معهم (الأندراغوجيا). • لا يزال المعلمون/ات يستخدمون الوسائل التعليمية التقليدية، ولا يستخدمون التقنيات الحديثة في مجال مكافحة الأمية. • ضعف الحوافز المادية للعاملين/ات في برامج مكافحة الأمية، وعدم انسجامها مع ارتفاع مستوى المعيشة، وقلة الحوافز المقدمة للدارسين/ات للالتحاق ببرامج مكافحة الأمية ومواصلة تعلمهم بنجاح.

	الفرص المتاحة	المخاطر أو التهديدات
البيئة الخارجية	• زيادة اهتمام متخذي القرار على المستوى السياسي بتحقيق أهداف الألفية للتنمية. • توسع الدول العربية بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى رأسها الحاسوب كوسائل تعليمية تعلمية، مع ما تتضمنه من إمكانات فاعلة لاستخدامها في مكافحة الأمية. • استحداث بعض الدول العربية نظام البث الفضائي لأغراض تعليمية، وإعداد قوافل تعليمية، وحلقات درامية لدروس مكافحة الأمية، وتشجيع التعلم عن بعد، واستحداث مراكز المشاهدة الجماعية لاستقبال القنوات التعليمية لمكافحة الأمية. • توظيف وسائط الاتصال من تلفاز وإذاعة ووسائل إلكترونية ومطبوعة في تنظيم حملات التوعية. • رغبة المجتمعات العربية في التخلص من مشكلة الأمية، ووجود طاقات مجتمعية يُمكن استثمارها في محاربة الأمية، وتوجه البلاد العربية نحو اللامركزية. • الدور المهم الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني بمختلف أنواعها في التصدي لظاهرة الأمية، بفتح المراكز والفصول لمكافحة الأمية، وتنمية المهارات الحياتية، وتمكين المرأة. • تكوين الشراكات الفاعلة بين وزارات التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني المعنية. • اهتمام الجامعات ومراكز البحوث في بعض الدول العربية بتدريس مساقات أو فتح برامج أكاديمية في مجال مكافحة الأمية، وما يقدمه الطلاب من جهود تطوعية في مكافحة الأمية. • الاهتمام المتزايد الذي توليه المنظمات التربوية المختصة بقضية مكافحة الأمية وفي مقدمتها (الألكسو) و(الآيسيسكو) و(اليونسكو) ووضعها على أولوياتها، ورصد الجوائز لتحفيز المبادرات الريادية في مكافحة الأمية وتعزيز المنهجية العلمية، وتنظيمها للمنتديات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية المعنية، وتمويلها لبعض التجارب والتجديدات المتميزة ضمن هذا الإطار.	• التزايد الواضح في أعداد الأميين والأميات. • ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث، وفي البوادي والأرياف بخاصة. • الطلبة المتسربون/ات من المدارس النظامية لا يزالون يشكلون رافداً مستمراً ومتنامياً للأمية. • تفاقم حالة الإقصاء الاجتماعي نتيجة لتركز برامج مكافحة الأمية في المناطق الحضرية ومراكز المحافظات، بينما تبقى المناطق الريفية النائية والبوادي/ غالباً غير مغطاة ببرامج مكافحة الأمية. • ضعف التواصل والتنسيق فيما بين المؤسسات ذات العلاقة، مما يقود إلى هدر في الجهد والوقت والمال، والازدواجية في العمل. • عدم توفر نظم اتصال فعّالة لدى منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الأمية. • الافتقار لوجود نظم إدارة معلومات شاملة ومتطورة حول برامج وخدمات وأنشطة مكافحة الأمية. • الافتقار لوجود نظم متابعة وتقييم للبرامج، كما أن منهجية البحث والرصد أقل المنهجيات استخداماً. • ضعف الإعلام المنظم حول نشاطات المنظمات المعنية وفعالياتها ومبادراتها، والافتقار لوجود الوعي المجتمعي الكافي بأهمية وقيمة هذه البرامج والنشاطات وأثرها الإيجابي وبخاصة على النساء. • تناقص واضح في التمويل الحكومي المخصص لمواجهة مشكلة الأمية على المستوى القطري، وانحسار الضوء الموجه نحو القضية، مقابل ازدياد التمويل الموجه لنشر التعليم الأساسي. • تعاني الكثير من المراكز ومنظمات المجتمع المدني المعنية بتقديم برامج مكافحة الأمية من ضعف التمويل المتاح لها لتغطية أنشطتها، أو عدم ثبات المساعدات والإعانات المقدمة لها أو عدم استدامتها، مما يؤدي إلى تعثرها أو تأخرها في تنفيذ برامجها.

الجزء الثاني
التخطيط الاستراتيجي لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية

١/٢ المنهجية المتبعة:

سوف يتم استخدام أسلوب الإطار المنطقي Logical Framework Method (LFM). ويعد الإطار المنطقي أحد الأساليب العلمية التي درج العمل عليها لفترة زمنية طويلة بمعرفة العديد من المؤسسات الدولية المانحة للقروض لإدارة المشروعات المختلفة للمساعدة في عملية التخطيط بتوفيره الإرشاد بشأن تحويل الفكرة إلى خطة واقعية مدروسة بدقة. ويركز الإطار المنطقي على التحليل المنظم للوضع الراهن، بخاصة المشكلات المحورية القائمة ورسم البدائل المختلفة للتعامل مع تلك المشكلات. ويمثل أسلوب الإطار المنطقي أداة تحليل للتخطيط والإدارة الموجهين نحو الأهداف. وترتكز على مفهوم مفاده أن الأنشطة، واستعمال المدخلات والمخزون لا تمثل الإجراءات النهائية للنجاح، بل الإسهامات في تحقيق الأهداف الرئيسية والمباشرة.

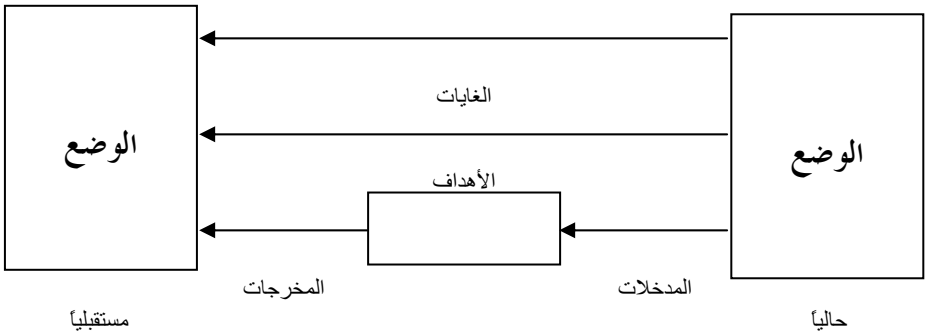

ويساعد أسلوب الإطار المنطقي على رؤية الوضع المستقبلي وفق سلسلة من الأحداث الجارية، على أساس العلاقة بين السبب والنتيجة، في خمسة مجالات هي: الغاية أو الغايات، والأهداف، والمخرجات، والأنشطة، والمدخلات. ويمكن القول بإيجاز، أن مقاربة الإطار المنطقي تساعد في إنشاء سلسلة منطقية من الأحداث بحيث إذا توافرت المدخلات تحققت الأنشطة، وإذا تحققت الأنشطة ظهرت المخرجات، وإذا ظهرت المخرجات تتحقق الأهداف الفورية. ومن شأن هذا أن يسهم، في الأجل الطويل في تحقيق الغاية أو الغايات.

ويساعد الإطار المنطقي في تحليل العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على تحقيق الأهداف. كما يساعد في صياغة نهج لرصد تطوراتها. ويمكن استعماله كلما استدعت الحاجة. ويشمل تحليل الإطار المنطقي أربعة خطوات أساسية، لكل منها مجموعة من الأنشطة التي يجب تنفيذها كما هو موضح في الشكل التالي:

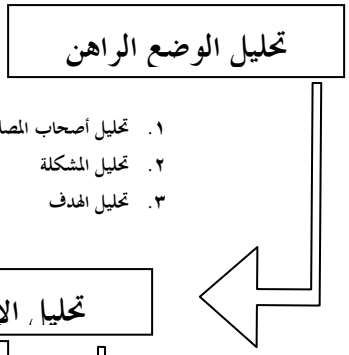

ولقد تم تحليل الوضع الراهن في الجزء السابق، ومن ثم تبدأ مرحلة التخطيط الاستراتيجي في هذا الجزء باستعراض شجرة المشكلات التي تم استقائها من تحليل الوضع الراهن، ثم استعراض المحاور التي بنيت على أساسها الخطة العربية لمكافحة الأمية بين النساء، بعدها يتم إبراز الرؤية والرسالة والأنشطة.

٢/٢ شجرة المشكلات والأهداف:

يمكن بناء شجرة المشكلات من خلال تحريك المشكلات من أعلى وأسفل الشجرة كلما يتطلب الأمر. يجب أن تنتهي الشجرة بمشكلة رئيسية واحدة وسلسلة من المشكلات الأدنى رتبة، التي تتفرع من المشكلة الرئيسية. ويتم إنشاء شجرة المشكلات من خلال اختيار مشكلة من القائمة وربط هذه المشكلة بالمشكلة المبدئية باستخدام علاقة السبب – النتيجة، بمعنى أنه:

- إذا كانت المشكلة سبباً للمشكلة المبدئية فإنها توضع أسفل هذه المشكلة.
- إذا كانت المشكلة نتيجة للمشكلة المبدئية فإنها توضع في الأعلى.
- إذا لم تكن سبباً أو نتيجة فإنها توضع في نفس المستوى.

وهنا نقترح شجرة المشكلات التالية لإشكالية الأمية بين النساء في المنطقة العربية بناء على ما سبق في الجزئيين الأول والثاني، شكل رقم (٣).

شكل رقم (٣)
شجرة المشكلات لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية

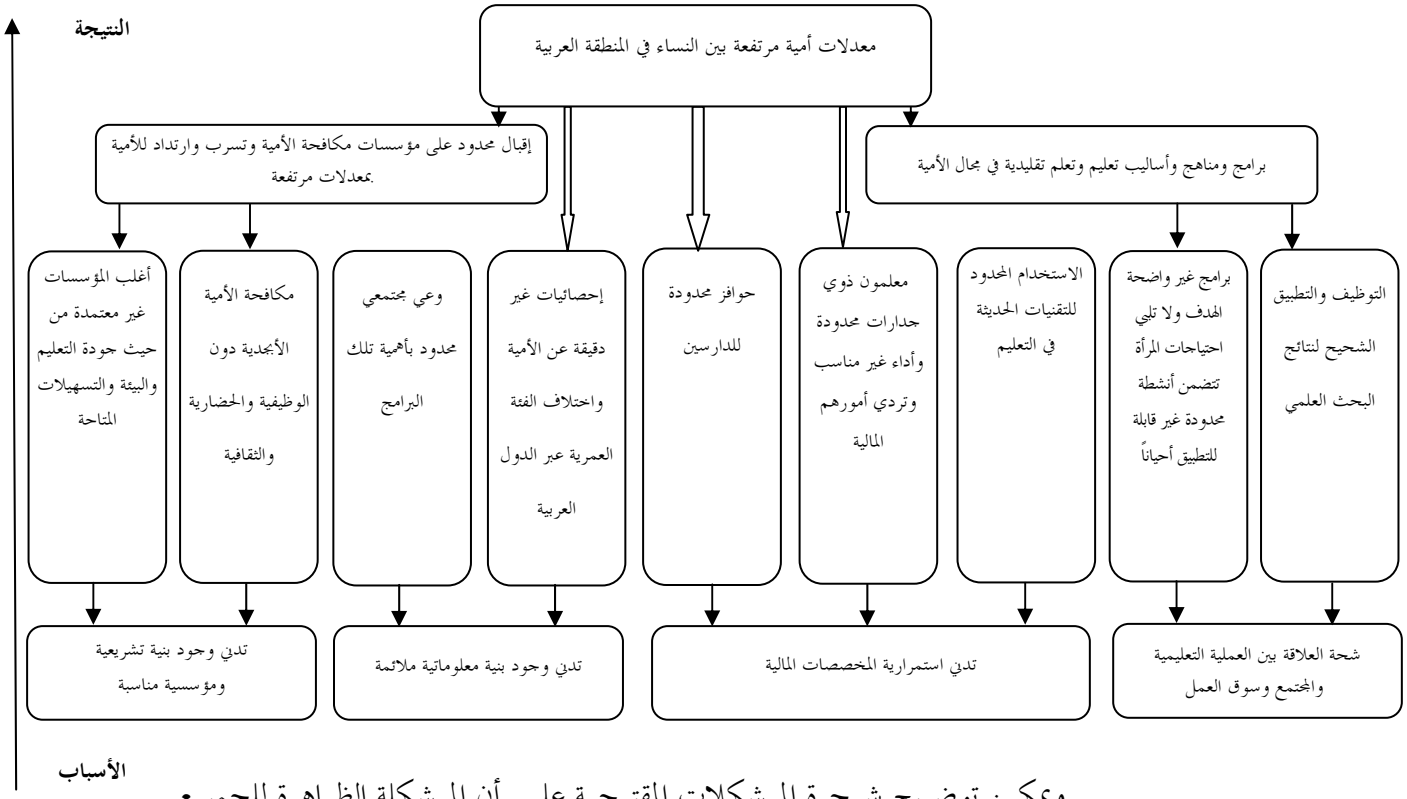

ويمكن توضيح شجرة المشكلات المقترحة على أن المشكلة الظاهرة للجميع في الوطن العربي هي ارتفاع معدلات أمية بين النساء في المنطقة العربية. ويمثل ذلك العرض أو الظاهرة الواضحة على السطح. لكن هناك أسباب حقيقية تكمن وراء ذلك، مثل وجود برامج ومناهج وأساليب تعليم وتعلم قديمة وتقليدية في مجال الأمية وتعليم الكبار، وانخفاض حجم الإقبال على مؤسسات مكافحة الأمية وتعليم الكبار وارتفاع معدلات التسرب والارتداد للأمية. وبدراسة تلك الأسباب يلاحظ أنها تمثل نتائج لأسباب فرعية أخرى. ففيما يتعلق بوجود برامج ومناهج وأساليب تعليم وتعلم قديمة وتقليدية في مجال الأمية وتعليم الكبار، يتضح أن الأسباب وراء ذلك تتمثل في شحة توظيف وتطبيق نتائج البحث العلمي، وعدم وضوح الهدف من البرامج وعدم تلبية احتياجات المرأة وتقديمها بشكل غير ملائم وقلة الأنشطة التي تقدمها وانخفاض قابليتها للتطبيق والصعوبة النسبية لإجراء عمليات المتابعة والتقييم لبرامج مكافحة الأمية، واللذان يرجعان بدورهما إلى شحة العلاقة بين العملية التعليمية والمجتمع وسوق العمل والبحث العلمي. وهناك سبب ثالث لشحة توظيف نتائج البحث وعدم وضوح الهدف من البرامج يتمثل في الاستخدام المحدود للتقنيات الحديثة في التعليم – والتي ترجع بدورها – إلى تدني استمرارية المخصصات المالية.

أما فيما يخص انخفاض حجم الإقبال على مؤسسات مكافحة الأمية وتعليم الكبار وارتفاع ومعدلات التسرب والارتداد للأمية فيبدو واضحاً أن الأسباب وراء ذلك تكمن في انخفاض مستوى جودة مؤسسات مكافحة الأمية وتعليم الكبار وعدم توافر الشروط البيئية والصحية والتنسيق فيما بينها بما يتطلب وجود اعتماد لتلك المؤسسات من جهات محايدة لضمان الجودة في التعليم والقدرات والإمكانيات وما شابه ذلك، والتركيز على مكافحة الأمية الأبجدية دون الحضارية والثقافية – واللذان يرجعان بدورهما – إلى تدني وجود بنية تشريعية ومؤسسية مناسبة لإلزامية التعليم، كذلك يرجع انخفاض حجم الإقبال على تلك المؤسسات إلى شحة الوعي المجتمعي بأهمية تلك البرامج التعليمية الذي يرجع بدوره إلى تدني وجود بنية معلوماتية ملائمة وقوية، التي تتسبب بدورها في تدني توافر إحصائيات دقيقة عن الأمية واختلاف الفئة العمرية عبر الدول العربية. أما تدني استمرارية المخصصات المالية، فتتسبب بالإضافة إلى الاستخدام المحدود للتقنيات الحديثة في التعليم كما سبق بيانه إلى عدم تدريب وتأهيل المعلمين بالشكل الكاف لأداء فعال وعدم تناسب الجوانب المادية لهم وكذلك عدم توافر الحوافز الكافية للدارسين، وكل ما تقدم يؤدى إلى ارتفاع معدلات الأمية بين النساء في المنطقة العربية.

هكذا يتضح أن الأسباب الحقيقة والأساسية وراء ارتفاع معدلات الأمية بين النساء في المنطقة العربية تبدو واضحة فيما يلي:

- شحة العلاقة بين العملية التعليمية والمجتمع وسوق العمل.
- تدني استمرارية المخصصات المالية.
- تدني وجود بنية معلوماتية ملائمة وقوية.
- تدني وجود بنية تشريعية ومؤسسية مناسبة لإلزامية التعليم.

ولا شك أن تحليل الأهداف وتحليل المشكلات يؤثر كل منهما في الأخر. فكلما زادت المعلومات التي يمتلكها الفرد حول وضع المشكلة، أمكنه صياغة الأهداف بشكل أكثر تحديداً. وهكذا يتم تحويل شجرة المشكلات إلى شجرة للأهداف. وعادة ما يكون من الضروري إعادة ترتيب مواقع الأهداف عند بناء الشجرة. ومن ثم يمكن القول أن شجرة الأهداف تعتبر بمثابة رسم توضيحي على شكل "نهايات – وسائل" قمة الشجرة هي النهاية المرغوب الوصول إليها، والمستويات الأدنى هي الوسائل الضرورية للوصول إلى هذه النهاية. واعتماداً على شجرة الأهداف نلاحظ أن هناك وسائل معينة قد تكون ملائمة وأخرى ربما تكون خارج نطاق المشكلة. ومع ذلك توفر هذه الوسائل الأساس لتطوير الأنشطة لمعالجة المشكلات التي تم مناقشتها وصياغتها بشجرة المشكلات.

وفيما يلي يتم استعراض شجرة الأهداف اعتماداً على شجرة المشكلات من خلال الصياغة الإيجابية كما سبق إيضاحه، شكل رقم (٤).

شكل رقم (٤)
شجرة الأهداف لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية

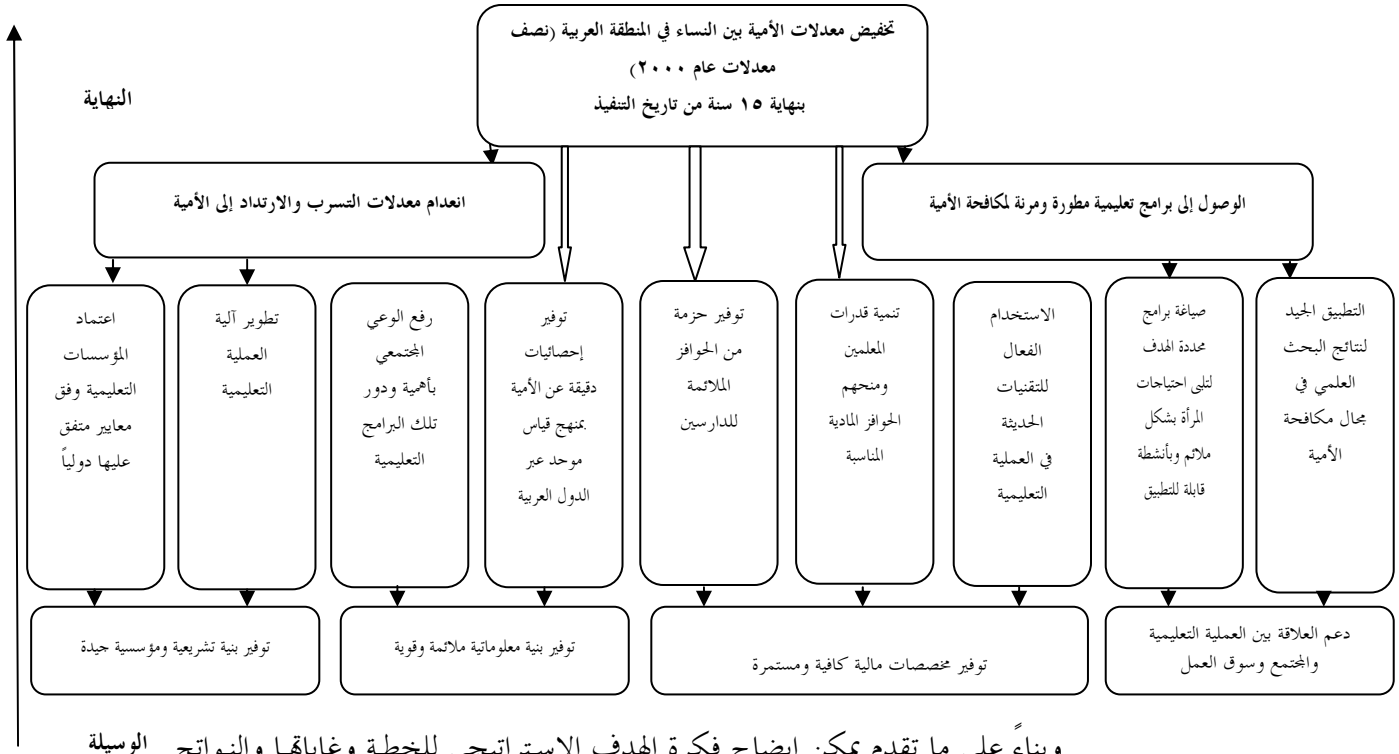

وبناءً على ما تقدم يمكن إيضاح فكرة الهدف الاستراتيجي للخطة وغاياتها والنواتج المتوقعة في الشكل التالي رقم (٥):

شكل رقم (٥)
الغاية النهائية من الخطة وأهدافها ونواتجها المتوقعة

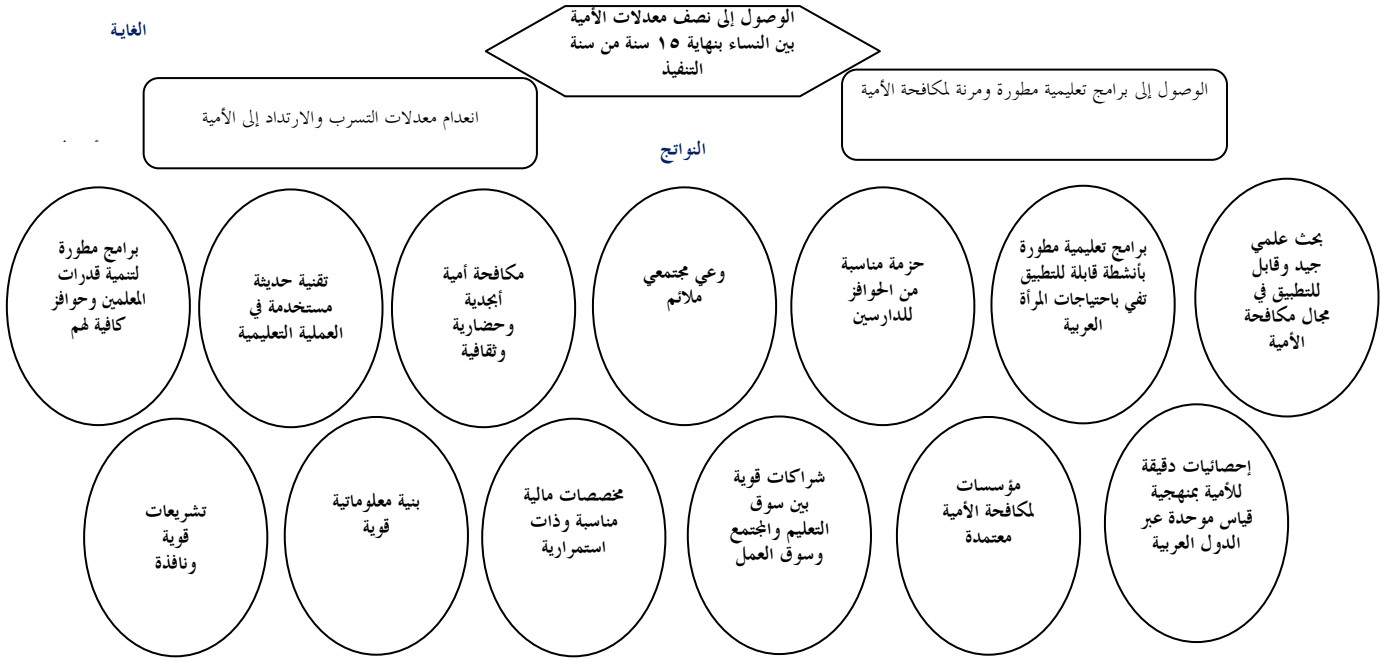

٣/٢ مرتكزات خطة العمل:

لقد تم بناء خطة عمل لمكافحة الأمية بين النساء على مجموعة من المرتكزات الأساسية، والتي بدورها تتكامل مع ما جاء بخطة تطوير التعليم في الوطن العربي ٢٠٠٨ حتى يكون هناك نوعاً من التنسيق المتكامل والاستفادة المتبادلة في جميع مراحل التطبيق المستقبلية، وبما يخدم كل منهما الأخر، وهو ما يعني أن الخطة الموضوعة تغطي كافة المرتكزات التي يتم الإشارة إليها فيما يلي:

شكل رقم (٦)
المرتكزات الأساسية لخطة عمل مكافحة الأمية بين النساء

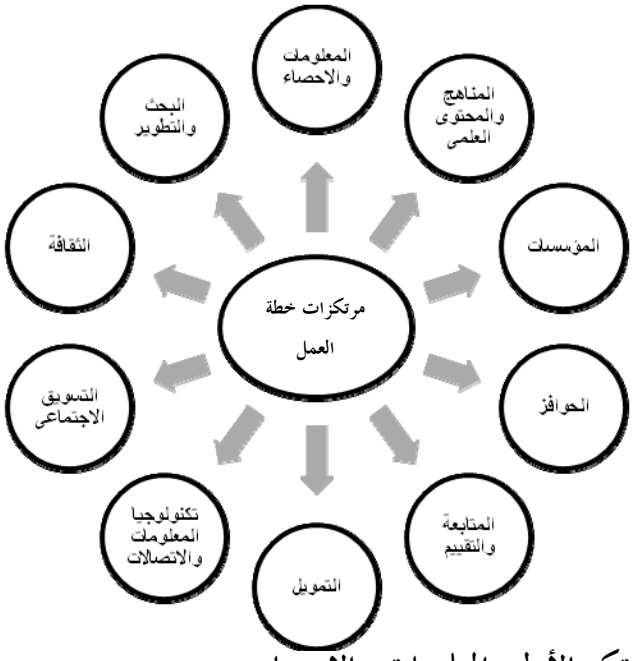

١/٣/٢ المرتكز الأول: المعلومات والإحصاء:

تعد مشكلتي تضارب البيانات المتعلقة بمعدلات الأمية وعدم توافرها بالشكل والجودة الملائمين أحد أهم التحديات التي تعرقل أي برنامج أو مشروع يهدف إلى مكافحة الأمية في المنطقة العربية. وعلى الرغم من وجود بعض الاجتهادات لتوحيد المفاهيم ومناهج القياس، إلا أنه لم تسفر تلك الجهود عن النتائج المرجوة. ولا يتمثل الهدف من هذا المحور فقط في العمل على توحيد مفهوم الأمية والمنهجيات المستخدمة في قياسها، وإنما يتعداه إلى أهمية إنشاء قواعد بيانات ديناميكية على مستوى الأفراد من النساء الأميات، وذلك بهدف:

- حصر وتسجيل النساء الأميات.
- متابعة النساء الملتحقات بفصول مكافحة الأمية وذلك لملاحقة النساء المتسربات أو اجتذاب النساء غير الراغبات في الالتحاق بفصول مكافحة الأمية.
- ضمان متابعة الخريجات من برامج تعليم الكبار وإلحاقهن في برامج التعليم المستمر، وذلك ضماناً لعدم ارتداد هؤلاء النساء للأمية مرة أخرى.
- متابعة وتقييم جهود مكافحة الأمية.

ويبدو من المهم كذلك تطوير مواقع الكترونية وطنية وإقليمية خاصة بوزارات التربية والتعليم وباستثمار طاقاتها الفنية، بحيث تتضمن مختلف مبادرات المؤسسات الوطنية العاملة في مجال التعليم غير النظامي بعامة وبرامج مكافحة الأمية بخاصة. وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفاعلية لبناء شبكات مهنية فاعلة تربط بين مختلف هذه المؤسسات لتبادل الخبرات والتجارب فيما بينها وتشجيع الحوار الإيجابي حولها.

٢/٣/٢ المرتكز الثاني: المناهج ومحتوي التعلم لبرامج مكافحة الأمية:

- تطوير الأساليب المتبعة في تعليم الكبار في ضوء الخصائص النفسية لكل فئة عمرية.
- ربط برامج مكافحة أمية المرأة ببعض القضايا والإشكاليات الأخرى التي تهم المرأة، وذلك في إطار جعل مفهوم مكافحة الأمية في نطاق أوسع، والذي يقتصر حالياً على مكافحة الأمية الهجائية بما يجعله يرتبط بمكافحة الأمية الثقافية والحضارية والمهارات الحياتية الأخرى للمرأة، من خلال تطوير مواصفات تربوية خاصة لذلك، ومن أمثلة ذلك:
  - إدخال موضوعات الصحة الإنجابية ضمن محتوي التعلم لبرامج الأمية.
  - التوسع في استخدام الحاسب الآلي في العملية التعليمية وذلك بهدف مكافحة أمية الحاسب الآلي في الوقت نفسه.
  - إضافة في مواد اللغة الانجليزية تمكن النساء من التفاعل مع الحياة اليومية بيسر وسهولة.
- سد منابع الأمية المستمرة من خلال وضع الآليات التي تضمن إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي وضمان استمرارهم دون تسرب حتى الانتهاء من مرحلة التعليم الأساسي، على أن تتضمن أحد تلك الآليات حصر المتسربات من التعليم قبل حصولهن على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي، والإعلان عنهن.
- تطوير المنهاج التربوي وفق منظور شمولي تكاملي يتبني المنحي الوظيفي والحضاري، ويراعي مختلف مكونات المنهاج التربوي لبرامج مكافحة الأمية.
- السير بخطوات منهجية مدروسة ومتدرجة في إعداد الكتاب المدرسي، بدءاً بالتخطيط له ثم كتابة مسودة النصوص ثم مراجعتها ثم العمل علي إخراج الكتاب وإدخال الصور والرسوم التوضيحية فيه، بعد ذلك ينبغي تجريب الكتاب علي نطاق ضيق وتقويمه قبل اعتماده بصورة نهائية، وتعديل مضمونه في ضوء نتائج التجريب.

- يجب أن يراعي مؤلفو الكتب عند إعدادها مجموعة من المعايير النوعية أبرزها: الملائمة، والترابط، والتدرج، والتوازن، والطابع الوظيفي، والمرونة.

- مراعاة تحقيق التوازن التربوي بين المجالات التعليمية المختلفة والضرورية للأميين والأميات، وكمثال مستقي من الدراسات ذات العلاقة (٣٣ في المائة للغة العربية، ٢٧ في المائة للرياضيات والحساب، ٢٠ في المائة للثقافة العامة و ٢٠ في المائة لمادة اختيارية خاصة بالبلد ذاتها). وبمراعاة أن لا تزيد نسبة مقررات أو كتب الثقافة العامة من مجموعة كتب مكافحة الأمية عن الربع حتى لا يختل التوازن التربوي بين المجالات المختلفة.

- ضرورة استناد المنهج الخاص بمكافحة الأمية على نظام التقويم التكويني المستمر Formative Evaluation، وعلى طرق تدريس قائمة على المناقشة والتساؤل والحوار والاستنتاج، وعلى عمل المجموعات داخل الصف.

- المساعدة في إنتاج برامج تليفزيونية وإذاعية وأقراص مدمجة داعمة للمنهاج تعطي اهتماما خاصاً لتطعيم المنهاج بالمهن المختلفة، على أن يعاد النظر في المبنى المدرسي/ مركز مكافحة الأمية ليضم مشاغل للتربية المهنية توظف لتعليم أساسيات ومهارات الكهرباء والميكانيكا والنجارة والحدادة ... وغيرها، مثلما تستخدم للتدريب على الحرف اليدوية والتراثية والاقتصاد المترلي والصناعات الغذائية.

- تصميم منهاج تعليمي مرن للنساء الأميات ذوات الاحتياجات الخاصة وذوات صعوبات التعلم، لنشر مهارات القرائية بينهن، يراعي خصوصيتهن وطبيعة ظروفهن وقدراتهن وسرعة تعلمهن، ويتضمن تجارب عملية حيوية تفيدهن في امتلاك مهارات حياتية نافعة، وتسهم في إعدادهن لمهن مستقبلية مناسبة لقدراتهن.

- تفعيل الأنشطة اللاصفية في برامج مكافحة الأمية وبخاصة الأنشطة الموجهة لتحقيق النمو: الثقافي، والصحي، والاجتماعي، والوطني، والنفسي للدارسين، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الندوات والمحاضرات والبرامج التليفزيونية.

- مراعاة عنصر الفئة العمرية المستهدفة عند إعداد المناهج والوسائل التعليمية مع الأخذ في الاعتبار الظروف البيئية المحلية للمرأة، مع الاعتماد على منهج التجربة قبل التطبيق والتعميم.

- عدم الاعتماد على الأساليب التعليمية التقليدية (في أضيق الحدود) التي تُستخدم في المدارس النظامية في فصول التعليم الابتدائي ومحاولة اللجوء إلى ما يعرف بالتعلم النشط والتفاعلي بين الدارسات والمعلمات.
- افتتاح فصول لمكافحة أمية النساء في الهجر والأرياف التي لم تصلها خدمات التعليم العام ومصاحبتها ببرامج توعية مكثفة تتناسب مع احتياجات المرأة الريفية.

٣/٣/٢ المرتكز الثالث: الحوافز:

نظراً للصعوبة الشديدة في اجتذاب النساء لفصول مكافحة الأمية لعدة أسباب منها المعوقات المجتمعية والموروث الثقافي الذي يحول دون انخراط النساء في فصول مكافحة الأمية والمواظبة عليها، هذا بالإضافة إلى العوائق الاقتصادية، والتي تتركز معظمها في أن كثير من النساء الأميات خاصة في المناطق الفقيرة يعملن لزيادة دخل أسرهن، وبالتالي ليس لديهن وقت فراغ للدراسة، علاوة على أن طبيعة عملهن مرهقة لا تمكنهن من الذهاب إلى فصول مكافحة الأمية. لذا فمن المهم وضع نظام تحفيزي للنساء للالتحاق والاستمرار في فصول مكافحة الأمية مثل الاهتمام بتصميم برامج موازية تهدف إلى إكسابهن بعض المهارات الحياتية التي تحتاج إليها، مثل:

- ربط التمكين الاقتصادي للمرأة ببرامج مكافحة الأمية من خلال إلحاق النساء ببرامج تدريب مهني بجانب برامج مكافحة الأمية، مع مساعدتهن في إنشاء وإدارة مشروع خاص بهن أو إلحاقهن بعمل.
- إلحاق النساء ببرامج لزيادة الوعي الصحي وكيفية العناية بأسرهن وأطفالهن.
- تقديم بعض الخدمات التي تحتاجها النساء.
- تقديم حوافز مادية للنساء اللاتي أنهين برامج مكافحة الأمية.
- الاستفادة من مؤسسات المجتمع المدني في دعم النساء بمشاريع صغيرة تمكنهم اقتصادياً واجتماعياً وتجعلهن عضوات فاعلات في المجتمع.
- إيجاد حضانات مصغرة في أماكن تمركز الاحتياج لرعاية أطفال النساء الأميات أثناء التحاقهن ببرامج مكافحة الأمية بهدف مساعدتهن على التعلم والحد من التسرب.
- العمل علي شمول المتعلمين بمراكز مكافحة الأمية بمشاريع التغذية المدرسية المطبقة في بعض الدول العربية وبخاصة في المناطق المهمشة والأكثر احتياجا لتشجيعهم على الالتحاق بالبرنامج ومواصلة تعلمهم.

٤/٣/٢ المرتكز الرابع: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

لا شك أن الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات وما نجم عنها لا بد وأن يتم الاستفادة به في جميع مناحي الحياة، وبالتالي في تطوير برامج مكافحة الأمية من خلال العديد من الصور والأشكال، كأن يتم توفير تلك البرامج من خلال استخدام الأشرطة السمعية والمرئية، والتعليم والتعلم عن طريق الحاسوب وبواسطة الحاسوب، والتعلم عن بعد والتعلم المفتوح باستخدام شبكة الإنترنت والإنترانت للوصول إلى شريحة معينة من النساء ممن يصعب عليهن الانتظام في فصول دراسية إما بسبب التوقيت أو صعوبة في حرية الحركة والخروج من المترل أو عدم الاستقرار المكاني أو البعد المكاني لتلك الفصول، كما يمكن بث برامج مكافحة الأمية في التلفاز والراديو ... وما إلى ذلك. وبحيث يتم استخدام أساليب التعلم التشاركي والتعاوني ووسائل التعلم النشط والأساليب التفاعلية، والتي تتميز بكونها مرنة متعددة ومتنوعة حسب الموقف التعليمي.

٥/٣/٢ المرتكز الخامس: البحث والتطوير:

لا شك أن محور البحث والتطوير يعد أحد الركائز الأساسية للخطة فبدونه لا يحدث الابتكار وما يعنيه من التطوير المستمر في برامج مكافحة الأمية وما يتعلق بها، وذلك لزيادة فعالية تلك البرامج بالإضافة إلى محاولة توظيف نتائج البحث العلمي بالصورة المطلوبة ومحاولة ربط البحث بالتطبيق، والاستفادة من التغذية المرتدة الناتجة عن التطبيق العملي في التطوير المستمر للبرامج من منظور علمي يخدم البيئة المحيطة ومتطلباتها. ولما كانت الإناث يمثلن الأكثرية بالنسبة للأميين الكبار في العالم بعامة وفي الدول العربية على وجه الخصوص، فعلي مخططو وراسمي سياسات مكافحة الأمية أن يأخذوا هذه القضية في الاعتبار، وأن يقوموا بإجراء مسوحات شاملة لاحتياجات تلك الفئة من الفتيات والنساء الأميات قبل البدء ببناء البرامج التعليمية، لتغدو أكثر انسجاماً مع احتياجاتهن وتسهم في تلبية رغباتهن واهتماماتهن. وينبغي الأخذ بمبدأ التقويم الداخلي والخارجي الشامل والمستمر لجهود مكافحة الأمية كمنطلق أساسي للتحديث والتطوير وتحسين التغذية المرتدة والإنتاجية بصفة عامة.

٦/٣/٢ المرتكز السادس: الثقافة المجتمعية:

يعد هذا المحور أحد المحاور المهمة التي يمكن تحقيقها في الأمد الطويل بهدف تنمية وبناء قيم مجتمعية جديدة حول أهمية تعليم وعمل الفتيات، وهو ما يسانده محور التسويق الاجتماعي من خلال الخطط الإعلامية للوصول إلى جميع فئات المجتمع والعمل على نبذ الأفكار السلبية حول المرأة وتوسيع دورها ولا يقتصر على الدور التقليدي في المترل،

بل يتعداه ليكون لها دور فعال وإيجابي في بناء مجتمعها. ويبدو من الضرورة إعداد برامج توعية وتثقيفية وبثها عبر وسائط الإعلام للتعريف بدور مختلف المؤسسات والجمعيات في مجال التعليم غير النظامي بعامة ومكافحة ألأمية بخاصة، ونشر المعرفة حول برامجها وأنشطتها والفئات المستهدفة بخدماتها، فضلاً عن إنتاج منشورات وملصقات وبرامج تليفزيونية وإذاعية لمحاربة الآفات الاجتماعية المختلفة من تدخين ومخدرات وغيرها، وتنظيم رحلات استطلاعية وتثقيفية للأماكن والمواقع والمؤسسات ذات العلاقة، والوقوف علي أبرز معالمها وميزاتها.

٧/٣/٢ المرتكز السابع: التسويق الاجتماعي:

إن قبول المجتمع لفكرة تعليم الكبار وبالأخص الفتيات والنساء يكون صعبا يصل إلي درجة الاستحالة في بعض المجتمعات الفقيرة المهشمة. لذا يجب الاهتمام بوضع خطة للتسويق المجتمعي تهدف إلى الترويج لتعليم الفتيات والنساء وتدريبهم لإكسابهم مهارات تؤهلهم للحصول على أعمال تتوافق مع مجتمعاتهم. كما يعد التقبل المجتمعي لهذه الفكرة أحد العناصر الأساسية التي يجب البدء بها قبل البدء في تنفيذ برامج مكافحة الأمية من خلال تحقيق زيادة في إقبال النساء على تلك البرامج وتقليل معدلات التسرب، بل وضمان عدم محاربتها والإعراض عنها من قبل أفراد تلك المجتمعات.

ويمكن التوسع في فتح مراكز مجتمعية مهنية لتقوم إضافة إلى إكساب المرأة مهارات القرائية، بتدريبها علي الصناعات الخفيفة، ومساعدتها في تسويقها، للارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لها ولأسرتها، ودمجها في عملية التنمية الشاملة بمختلف أبعادها ومجالاتها. كذلك يمكن التوسع في تصميم برامج تعليمية تؤهل الأطفال المتسربين والعاملين وتعدهم للحياة بصورة أفضل، ومراعاة ديمومتها عن طريق مأسستها ضمن أنشطة وبرامج المؤسسات ذات العلاقة، ومنها: برامج الثقافة للمتسربين ومشاريع الحد من عمل الأطفال. ومن الضرورة إيجاد أدوار أكبر لمؤسسات المجتمع المدني بصفتهم شركاء استراتيجيين في عملية الإعداد والتنفيذ والمتابعة لبرامج مكافحة الأمية بالعمل علي بناء القدرات الوطنية لمختلف الجهات العاملة في مجال مكافحة الأمية الرسمية منها والأهلية والخاصة، وتمكينها من المعارف والمهارات والاتجاهات المتعلقة بالمجالات ذات العلاقة كافة، بما في ذلك تخطيط برامج مكافحة الأمية، وإنتاج المواد التعليمية وتصميم المنهاج، وتطوير طرائق واستراتيجيات التعلم والتعليم، إضافة إلى آليات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية بكفاءة وفاعلية.

٨/٣/٢ المرتكز الثامن: التطوير المؤسسي:

لا شك أن المنظومة المؤسسية المسؤولة عن إدارة وتشغيل برامج مكافحة الأمية تلعب دورا فعّالا ومؤثرا في نجاح تلك البرامج وتحقيق الأهداف المرجوة منها من خلال وضع أسس وضوابط معايير لضبط الجودة والنوعية لبرامج مكافحة الأمية. ولعل ضعف التنسيق بين المؤسسات التي تعمل في مجال مكافحة الأمية، وكذلك عدم التنسيق الواضح بين التعليم النظامي وغير النظامي في مسارات متبادلة – تأتي في مقدمة المعوقات – التي تضعف من الجهود المبذولة لمكافحة الأمية. بالإضافة إلى التركيز فقط على التعامل مع ظاهرة الأمية في جانبها التعليمي فحسب دون البحث وراء الأسباب الحقيقة لوجودها وانتشارها، فضلاً عن عدم الاعتناء بإشكالية سد منابع الأمية من الأطفال المتسربين من التعليم أو غير الملتحقين. ومن ثم يتضح أن التنسيق الكامل بين نظام التعليم الأساسي ونظيره غير الرسمي في معالجة الأسباب الحقيقة لتسرب الأطفال من التعليم أو عدم الالتحاق هو الضمانة الحقيقة لمعالجة إشكالية الأمية في المنطقة العربية. وفيما يلي بعض النقاط التي يجب أن يتم التركيز عليها عند دخول الخطط في الدول العربية حيز التنفيذ:

- الاستعانة بمعلمات متخصصات في تعليم الكبار وتقليل الاستعانة بالجهود التطوعية من قبل الأفراد غير المتخصصين، هذا من جانب. وعلى الجانب الأخر ضرورة الاهتمام بتدريب المعلمات بصورة دورية على الأساليب التعليمية المتطورة، والتي تجعل من فصول مكافحة الأمية عنصر جاذب للنساء.
- توسيع القنوات بين التعليم النظامي وتعليم الكبار بما ييسر التحاق الكبار بالتعليم الموازي ضماناً لاستمرار التعليم مدى الحياة.
- تصميم نظام إداري واضح (ربما تكون جهة إدارية مركزية) يحدد مسؤولية وسلطات كل جهة أو وزارة، ومن ثَم يتم عمل المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لأداء تلك الجهات في تنفيذ البرامج، على أن يقوم بالعمل استناداً لرؤية وخطة طويلة المدى واضحة لا تتأثر بتغيير القيادات.
- سن التشريعات والقوانين أو اتخاذ القرارات الوزارية التي من شأنها دعم ومساعدة وتسهيل مهمة هذا النظام الإداري.
- إقامة نسق مؤسسي لتعليم الكبار يتسم بالمرونة وقابلية التطوير إعمالاً لمبدأ التعليم مدى الحياة.
- ربط إدارات تعليم الكبار ومكافحة الأمية بالجهات العليا مباشرة في قطاعات الدولة.

- إعطاء المزيد من الصلاحيات والمرونة للجهات المشرفة إشرافاً مباشراً على مكافحة الأمية وتعليم الكبار بالدول العربية.
- توسيع الشراكة مع منظمات المجتمع المدني وزيادة الاعتماد عليها في تنفيذ برامج مكافحة الأمية على أن تتولى تلك المنظمات تنفيذ برامج مكافحة الأمية المُجازة من الجهة الإدارية المركزية المقترحة ويكون لها دوراً أساسياً في تكييف المناهج للتوائم مع المجتمع المحلي الذي تعمل معه.
- تفعيل التواصل بين وزارات التربية والتعليم والجامعات والمؤسسات والمنظمات المعنية ببرامج مكافحة الأمية.
- عند قياس مردود أثر تلك البرامج، لا بد من وجود جهة محايدة تقوم بتقييم نتائج البرامج والمشروعات الموجهة لمكافحة الأمية، بالإضافة إلى تقييم أداء الجهات التي تتولى تنفيذ تلك البرامج والمشروعات على أن يكون من نتائج ذلك التقييم توصيات ترفع إلى الجهة الإدارية المركزية التي بدورها تتخذ قراراتها بشأن خروج أو دخول جمعيات أهلية تعمل في هذا المجال أو تصحيح مسار لبعضها أذا لزم الأمر.

٩/٣/٢ المرتكز التاسع: التمويل:

تواجه سياسات التمويل المتعلقة بالتخطيط لبرامج مكافحة الأمية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها في الوطن العربي تحديات كبيرة، بسبب ضعف المخصصات المالية الموجهة لبرامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار في الموازنات العامة للدول العربية بشكل عام، إذ أن هنالك تناقصاً واضحاً في التمويل الحكومي المخصص لمواجهة مشكلة الأمية على المستوى القطري مع انحسار الضوء الموجه نحو القضية، مقابل ازدياد التمويل الموجه لنشر التعليم الأساسي (على الرغم من أن هذا النمط الأخير من التعليم – مع تأكيدنا على أهميته – لا يزال يشكو بدوره نقصاً واضحاً فيما يتعلق بتمويل برامجه وتطويرها بشقيها الكمي والنوعي). ويُخشى أن تواصل الأمر على ما هو عليه من نقص في الموارد المالية المتاحة لبرامج مكافحة الأمية، أن تتعاظم أعداد الأميين والأميات، بحيث يصبح من المتعذر حينئذ التغلب على هذه الظاهرة المستهدفة والحد من آثارها وتفعيل جهود مكافحة الأمية. ومن جهة أخرى، تعاني الكثير من المؤسسات التعليمية والمراكز ومنظمات المجتمع المدني المعنية بتقديم برامج وخدمات مكافحة الأمية وتعليم الكبار من ضعف التمويل المتاح لها وقلة توفر الدعم المالي الكافي لتغطية أنشطتها، أو عدم ثبات المساعدات والإعانات المقدمة لها أو عدم استدامتها، مما يؤدي إلى تعثرها في العمل وتأخرها في مسيرة تنفيذ البرامج والأنشطة المخطط لها.

علماً بأنه لا سبيل للتغلب على مشكلة ضعف التمويل المتاح لبرامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، إلا من خلال التفكير الإبداعي والعمل التعاوني لإيجاد مصادر وبدائل غير تقليدية لحشد التمويل مع الاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب والاتجاهات المعاصرة عربياً وعالمياً.

ولعل بناء الشراكات الفاعلة بين كافة المؤسسات المعنية بالتخطيط لبرامج مكافحة الأمية وتنفيذها ومتابعتها وتقيمها وتطويرها يُعد ضرورة قصوى للمساهمة في معالجة معضلة ضعف التمويل المتاح لبرامج مكافحة الأمية، إذ أن المساهمة الفاعلة لكل طرف من هذه الأطراف حسب قدراته وخبراته وإمكاناته تساعد في سد الفجوة المالية مثلما تعمل على تخفيض التكلفة المطلوبة لتسيير البرامج/المشاريع وإدارتها، كما أن مفهوم الشراكة يعكس فكرة التكامل بين الأطراف جميعها، سعياً إلى تحقيق المنفعة العامة للمستهدفين/ات ببرامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار، مثلما يؤكد على أن مكافحة الأمية وسيلة لغاية وهي إعداد الفرد للمساهمة والمشاركة في التنمية المستدامة. ويمكن أن تشمل مساهمات الأطراف جوانب عدة، منها: حصر الفئات المستهدفة، وتحديد الحاجات، والتخطيط، ونشر الوعي، وحشد الموارد وإدارتها، وتطوير المناهج ومصادر التعلم، وبناء القدرات الفردية والمؤسسية والتنمية المهنية المستدامة للمعلمين/ات، والتشبيك وبناء الشراكات، والمتابعة والتقييم، والتوثيق والنشر للمبادرات وقصص النجاح وتعميمها، وتنفيذ الدراسات وعقد الورش والندوات والمؤتمرات المعنية بمكافحة الأمية، وبخاصة لدى النساء.

ومن أهم مصادر التمويل المقترحة، ما نتج عن أعمال المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار الذي انعقد في ”بليم – البرازيل“ خلال الفترة (١-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) فيما يتعلق بمصادر التمويل:

- تطبيق اتفاق المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار الذي يقضي بتخصيص ما لا يقل عن ٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للتعليم، وزيادة الاعتمادات المخصصة لتعلم الكبار وتعليمهم.
- تجميع واستخدام الموارد والأموال المتاحة في جميع الدوائر الحكومية من أجل تحقيق أهداف استراتيجية متكاملة لتعلم الكبار وتعليمهم.
- استحداث حوافز لتعبئة مصادر تمويل جديدة في أوساط مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية والأفراد دون المساس بمبادئ العدالة والاستيعاب.
- إضفاء الأولوية على الاستثمار في مجال التعليم مدى الحياة للنساء وسكان الريف.

- ودعماً لهذه الاستراتيجيات، يهيب المؤتمر بشركاء التنمية الدوليين أن يضطلعوا بما يلي: الوفاء بالتزامهم بسد جوانب النقص المالي التي تحول دون تحقيق جميع أهداف توفير التعليم للجميع، ولا سيما الهدفين ٣ و ٤ (الشباب وتعليم الكبار، ومحو أمية الكبار)، وكذلك زيادة الأموال المرصودة لمكافحة أمية الكبار ولتعلمهم وتعليمهم في البرامج المخصصة لهم بما في ذلك مقايضة الديون، أو إلغاؤها، وإنشاء صندوق عبر دولي يخصص لمكافحة أمية الكبار، وإدراج مكافحة أمية الكبار في مبادرة المسار السريع في مجال التعليم للجميع.

١٠/٣/٢ المرتكز العاشر: المتابعة والتقييم:

تعتبر المتابعة والتقييم بمثابة الأدوات التي تمكننا من تحديد وقياس أداء المشروعات والبرامج والسياسات المتضمنة في الخطة العربية لمكافحة الأمية بين النساء. فالمتابعة، ستساعدنا باعتبارها: ''عملية تحليل وتجميع مستمرة للبيانات لتقدير مدى التقدم في أداء المشروعات والبرامج والسياسات، ومقارنتها بالأداء المتوقع''، إذ تقدم المتابعة معلومات منظمة وسريعة عن كيفية سير العمل (أثناء التنفيذ)، وعن العمليات الداخلية للبرنامج أو المشروع أو السياسة، وعن أهم العقبات التي واجهت تنفيذ ما تم تخطيطه/إن وجدت. أما التقييم فسيساعدنا باعتباره: جهداً منظماً وموضوعياً لقياس نتائج المشروعات/البرامج/السياسات بهدف تقدير وقياس مدى ترابطها، كفاءتها، فعاليتها، مواءمتها، وكذلك آثارها. مثلما يتضمن مراجعة دورية موضوعية لخطة عمل مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية، لتحديد إلى أي مدى كانت الأهداف المتحققة والنتائج متفقة مع ما كان مخطط لها. ويوفر لنا التقييم معلومات عن البرنامج ككل خلال مختلف المراحل: ما قبل وأثناء وبعد التنفيذ، وإن ركز أساساً على نتائج التنفيذ بعد انتهاء البرنامج/المشروع. كما يقدم معلومات تساعد في عملية المساءلة، وتفيد في التعلم من قصص النجاح والأخطاء. ويمكن القول بشكل عام بأنه من المهم المحافظة علي المهارات المكتسبة في القراءة والكتابة لدى المتحررات من الأمية بإيجاد برامج متابعة تعزز هذه المهارات وتضمن استمرارها كالمكتبات المتنقلة والحقائب التثقيفية وغيرها.

٤/٢ هيكل مشروع الخطة: الرؤية والرسالة والغاية والأهداف والأنشطة:

١/٤/٢ الرؤية التي تتبناها الخطة Vision:

”مجتمع عربي نساؤه في المرحلة العمرية (١٥-٤٥ سنة) متحررات من الأمية الأبجدية، ذوات مستوى عال من الثقافة والحضارة والوظيفة يشاركن بفعالية في التنمية المستدامة“

٢/٤/٢ الرسالة التي تتبناها الخطة Mission:

”تمكين المرأة العربية ثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً على مستوى الوطن العربي بما يسمح لها بالانخراط الصحي في المجتمع والإسهام المتميز في كافة مجالاته“

٣/٤/٢ الغاية من الخطة:

تخفيض معدلات الأمية بين النساء (١٥-٤٥ سنة) في المنطقة العربية (نصف معدلات عام ٢٠٠٠) بنهاية ١٥ سنة من بداية التنفيذ.

مؤشرات تحققه:

- وجود انخفاض ملحوظ في معدلات أمية المرأة في الدول العربية (نصف المعدلات الموجودة في ٢٠٠٠، وذلك في نهاية ١٥ سنة من سنة تنفيذ الخطة، ١٥ في المائة في نهاية كل خمس سنوات). ووفق مقياس موحد للأمية يتفق عليه في الدول العربية.
- زيادة في العدد المطلق للإناث اللاتي تم مكافحة أميتهن الوظيفية والأبجدية والحضارية والثقافية (١٠ في المائة من العدد في ٢٠٠٠ بنهاية كل خمس سنوات).
- تحقيق انخفاض ملحوظ في معدلات الأمية في بداية تنفيذ المشروع (١٠ في المائة في السنة الأولى من المستهدف).
- التحاق نسبة ملحوظة من الإناث اللاتي تم مكافحة أميتهن بوظائف مختلفة (١٠ في المائة منهن، ويعكسه انخفاض معدل البطالة في هذه الفئة بنفس النسبة).
- إنشاء عدد مناسب من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يتم إداراتها بمعرفة هؤلاء اللاتي تم مكافحة أميتهن (١٥ في المائة زيادة على المشروعات الموجودة في ٢٠٠٠ في العدد المطلق للمشروعات).

٢/٤/٤ هدفا الخطة:

- الوصول إلى برامج تعليمية مطورة ومرنة لمكافحة الأمية.
- انعدام معدلات التسرب والارتداد إلى الأمية.

مؤشرات تحققهما:

- زيادة ١٥ في المائة في نسب الأسر المنتجة عن المتاحة في ٢٠٠٠ بنهاية الخمس سنوات الأولى من تنفيذ الخطة في عدد من المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- وجود ارتفاع ملحوظ في نسبة الإقبال على تلك البرامج ١٥ في المائة زيادة على متوسط الإقبال خلال الخمس سنوات السابقة على الخطة، وانخفاض معدلات التسرب والارتداد للأمية إلى نصف الموجود في ٢٠٠٠ بعد مرور خمس سنوات من سنة تنفيذ الخطة.

٢/٤/٥ النواتج المرتقبة:

النواتج المرتقبة من الهدف الأول:

(الوصول إلى برامج تعليمية مطورة ومرنة لمكافحة الأمية).

- بحث علمي جيد وقابل للتطبيق في مجال مكافحة الأمية.
- برامج تعليمية مطورة بأنشطة قابلة للتطبيق تفي باحتياجات المرأة العربية.
- برامج مطورة لتنمية قدرات المعلمين وحوافز كافية لهم.
- تقنية حديثة مستخدمة في العملية التعليمية.
- شراكات قوية بين سوق التعليم والمجتمع وسوق العمل.
- مخصصات مالية مناسبة وذات استمرارية.

النواتج المرتقبة من الهدف الثاني:

(انعدام معدلات التسرب والارتداد إلى الأمية).

- حزمة مناسبة من الحوافز للدارسين.
- وعي مجتمعي ملائم.
- مكافحة أمية أبجدية ووظيفية وحضارية وثقافية.
- إحصائيات دقيقة للأمية بمنهجية قياس موحدة عبر الدول العربية.
- مؤسسات لمكافحة الأمية معتمدة.

- بنية معلوماتية قوية.
- تشريعات قوية ونافذة في مجال مكافحة الأمية.

٦/٤/٢ أنشطة الخطة:

١/٦/٤/٢ الأنشطة اللازمة لتحقيق: بحث علمي جيد وقابل للتطبيق في مجال مكافحة الأمية.

- تطوير الأجندة البحثية للمراكز والمعاهد البحثية التي تعمل في الدراسات التربوية والعلوم النفسية والاجتماعية بما يسمح بإعداد برامج تدريبية تراعى إشكالية أمية المرأة ومتطلباتها من منظور واقعي.
- وضع الأسس اللازمة لتوجيه الدراسات البحثية نحو المشكلات الحياتية التي تواجه المرأة الأمية، لا سيما الريفية وكيفية التعامل معها واحتياجاتها لتتغلب على أميتها ولتعيش حياة صحيحة.
- وضع القواعد بما يلزم الدارسين في مرحلة الدراسات العليا بالمعالجة العلمية لإشكالية أمية المرأة وكيفية مجابهتها بالتطبيق على شرائح مجتمعية مختلفة وأعمار مختلفة تغطى (١٥-٤٥ سنة)، على أن تتضمن الدراسات الشق الميداني ودراسة الحالات، واعتبار ذلك بمثابة متطلب للحصول على الدرجة العلمية.
- مشاركة طلاب كليات التربية والاجتماع والاقتصاد والتنمية من خلال توجيه بحوث التخرج نحو مشكلات تعليم وتدريب المرأة الأمية.

٢/٦/٤/٢ الأنشطة اللازمة لتحقيق: برامج تعليمية مطورة ومرنة بأنشطة قابلة للتطبيق تفي باحتياجات المرأة العربية:

- رصد أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تعيش فيها المرأة العربية الأمية، وما تواجهه من صعوبات بسبب أميتها، وما يترتب على ذلك من أثار سالبة.
- تحديد أهم المجالات التي تحتاجها المرأة العربية الأمية بما يساعدها على الانخراط الفعال في البيئة المحيطة بها وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً.

٢/٤/٦/٣ الأنشطة اللازمة لتحقيق: برامج مطورة لتنمية قدرات المعلمين وحوافز كافية لهم:

- إعداد دراسة حالة للوضع الراهن للمعلمين في مرحلة مكافحة الأمية للتعرف على استعداداتهم المهنية وقدراتهم ومقدرتهم العلمية وتقبلهم للتطوير، وكيفية تحفيزهم.
- تطوير حزم البرامج التدريبية السابق إعدادها في ضوء الأوضاع الحالية للمعلمين والتطورات العلمية والتكنولوجية والمجتمعية.
- وضع نظام لمنح حوافز مادية ومعنوية لمعلمي هذه المرحلة يراعى الثواب والعقاب.
- إنشاء مراكز وطنية متخصصة لتخريج كوادر مدربة تعمل في مجال تنمية المرأة علي مستوي الدولة.

٢/٤/٦/٤ الأنشطة اللازمة لتحقيق: الاستخدام الفعال للتقنيات الحديثة في العملية التعليمية:

- إعداد خطة مستمرة لتدريب كوادر لاستخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية.
- إنشاء أو تطوير (حالة وجودها) معاهد تكنولوجية بالدول العربية لتخريج كوادر فنية في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها المختلفة لاسيما في هذا المجال.

٢/٤/٦/٥ الأنشطة اللازمة لتحقيق: إيجاد علاقة قوية بين سوق التعليم والمجتمع وسوق العمل:

- تأسيس شراكة فعالة بين المجتمع المدني متمثلاً في القطاعين الخاص والأهلي والمؤسسات التعليمية يسمح بترجمة احتياجات المجتمع من وظائف وما يصاحبها من مهارات أو ما شابه ذلك بحيث يمكن توفيرها للمرأة بعد مكافحة أميتها (علي أن يكون ذلك وفقاً للقانون وليس وفقاً للاجتهادات الشخصية).
- تطوير برامج دراسية مرنة وفق متغيرات سوق العمل، وبتخصيص جانب من الدراسة يمثل نسبة لا تقل عن ٢٥ في المائة من الدرجة الكلية للزيارات الميدانية لسوق العمل والتعرف على احتياجاته.
- إيجاد الآلية المناسبة لمساعدة السيدات في إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم من خلال تأهيلهم وتشجيع الجهات المعنية بتقديم القروض لهم من خلال برنامج متكامل يربط بين التخرج من فصول مكافحة الأمية والتدريب المهني والتمويل في خطوات متكاملة ومترابطة، أو من خلال توفير فرص عمل للمرأة بعد تخرجها وحصولها على برنامج تأهيل مهني.
- إنشاء قواعد بيانات ديناميكيه على المستوى الفردي ومتاحة عن المستهدفين والملتحقين، كذلك خريجي برامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار وفرص العمل المتاحة.

- إقامة المعارض الدائمة لتسويق منتجات عمل المرأة كالأعمال اليدوية والصناعات الغذائية.

٢/٤/٦/٦ الأنشطة اللازمة لتحقيق: توفير مخصصات مالية كافية ومستمرة:

- وضع الآلية اللازمة لتخصيص جزء من ميزانية كل دولة لتمويل جانب من برامج مكافحة الأمية وما يرتبط بها من برامج الحوافز المقترح.
- إعداد المقترحات اللازمة للتقدم للجهات الدولية المانحة لاستكمال تمويل تلك البرامج.
- إنشاء صناديق محلية لدعم مكافحة أمية المرأة خاصة في الدول ذات معدلات الأمية العالية.

٢/٤/٦/٧ الأنشطة اللازمة لتحقيق: توفير حزمة من الحوافز الكافية للدارسين:

- إعداد دراسة علمية عن الجوانب النفسية للدارسين في تلك المرحلة العمرية (١٥-٤٥ سنة) للتعرف على الدوافع الكامنة وراء تدنى أحوالهن، والعوامل التي تجذبهم أو تبعدهم عن الالتحاق بتلك البرامج التأهيلية (ينبغي مراعاة الفروق في العمر عبر الفئة المستهدفة بتقسيمها إلى مجموعات عمرية مختلفة بما يأخذ تلك الفروق في الحسبان).
- إنشاء نظام للحوافز المادية والمعنوية مرتبط بالأداء والتميز مع ربطه بالاحتياجات الحياتية للمرأة العربية وإتاحة المعلومات والبرامج التدريبية وذلك لتمكينها من سد تلك الاحتياجات سواء ما يتعلق فيها بصحتها وصحة أطفالها وأسرتها أو البيئة أو ما شابه ذلك.
- تخصيص جائزة مالية سنوية من إحدى الدول العربية لأفضل المبادرات الإبداعية في مجال مكافحة الأمية.

٢/٤/٦/٨ الأنشطة اللازمة لتحقيق: رفع الوعي المجتمعي بأهمية تلك البرامج:

- إعداد خطة إعلامية وتسويقية للترويج لأهمية تلك البرامج ودورها المؤثر في حياة المرأة الأمية بعد مكافحة أميتها.
- إعداد خطة بالمؤتمرات والملتقيات التثقيفية حول إشكالية الأمية في كل دولة من تلك الدول، مع مراعاة أن تقام بعض تلك الأنشطة على المستوى المحلي. (تختلف درجة كثافة الإعلام والتسويق حسب مستوي أمية المرأة في كل دولة).

٢/٤/٦/٩ الأنشطة اللازمة لتحقيق: تطوير آلية العملية التعليمية:

- تطوير البرامج بما تشمله من أهداف ومناهج ومقررات في ضوء دراسة احتياجات ومشكلات المرأة الأمية ومتطلبات سوق العمل والمجتمع المحيط بها في الأنشطة السابقة.
- إعداد نظام جيد للتقويم يعكس قدرة الخريج على الإلمام بالأمور المعيشية والثقافية والحضارية وليس فقط القراءة والكتابة.
- إتاحة فرصة للمستهدفات للتعلم الذاتي والتدريب في إطار التعليم المستمر.

٢/٤/٦/١٠ الأنشطة اللازمة لتحقيق: توفير إحصائيات دقيقة عن الأمية بمنهجية قياس موحدة عبر الدول العربية:

- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالأمية في الدول العربية وإعداد القياسات اللازمة لها ونشر التقارير الدورية، أو ربما تفعيل ما هو موجود، وذلك من خلال منظمة الألكسو والاستفادة من البيانات التي يتم جمعها في مرصد التربية والتعليم التابع له.
- تدريب مجموعة من الكوادر العربية على تكوين المؤشرات المختلفة لقياس الأمية، والعمل على توحيد قياسها على مستوى الدول العربية، وبما يتفق والمعايير الدولية.

٢/٤/٦/١١ الأنشطة اللازمة لتحقيق: الاعتماد لمؤسسات مكافحة الأمية:

- إعداد دراسات تشخيص الوضع الراهن لمؤسسات مكافحة الأمية وتعليم الكبار، ودراسة الفجوة بين ما هو كائن وما هو مطلوب لاعتمادها محلياً ودولياً وفق الشروط التعليمية والبيئية والصحية.
- إعداد مشروع لتأهيل تلك المؤسسات للاعتماد والتطوير المستمر.

٢/٤/٦/١٢ الأنشطة اللازمة لتحقيق: توفير بنية معلوماتية قوية:

- تجهيز البنية الأساسية لاستخدام التقنيات الحديثة في التدريس والتعليم، من معامل وأجهزة عرض وأجهزة حاسب ألي وشبكات ووصلات بالانترنت. (يخص ذلك الدول التي لا تزال في بداية استخدامها للتقنيات الحديثة، أما التي قطعت شوطاً فهي في حاجة إلى التطوير المستمر). لاشك أن التعليم الالكتروني يوفر بيئات خالية إلى حد ما من المخاطر التي يرتكبها الدارسين والتي تجنبهم الحرج المتوقع في بيئات تعلم جماعي.
- إنشاء نظام معلوماتي متكامل يخدم المرأة وكافة المؤشرات والبيانات التي تخصها، من بينها الأمية، وتغذيته الدائمة بالبيانات الحديثة، وربما يكون على ارتباط وثيق مرصد التعليم التابع للألكسو السابق إيضاحه.

٢/٤/٦/١٣ الأنشطة اللازمة لتحقيق: إصدار أو إنفاذ للتشريعات المتعلقة بمكافحة الأمية:

- إعداد مشروع قانون يمكن تمريره عبر المجالس النيابية في الدول العربية بإلزامية مكافحة الأمية وتعليم الكبار، أو تفعيل القوانين الموجودة بالفعل في بعض الدول.

وفيما يلي يتم التحليل التفصيلي لمكونات المشروع من خلال استعراض مصفوفة تخطيط المشروع الكلى لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية، جدول رقم (١٠)، والخطة التفصيلية لتنفيذ المشروع جدول رقم (١١):

جدول رقم (١٠)
مصفوفة خطة العمل لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية

وصف النشاط	المؤشرات	وسائل التحقق	الافتراضات أو المخاطر
الغاية من الخطة: الوصول إلى نصف معدلات الأمية بين النساء في المنطقة العربية بنهاية ١٥ سنة من سنة التنفيذ: الفئة المستهدفة (١٥-٤٥ سنة)	■ وجود انخفاض ملحوظ في معدلات أمية المرأة في الدول العربية (نصف المعدلات الموجودة في ٢٠٠٠، وذلك في نهاية ١٥ سنة من سنة تنفيذ الخطة، ١٥ في المائة في نهاية كل خمس سنوات). ووفق مقياس موحد للأمية يتفق عليه في الدول العربية. ■ زيادة في العدد المطلق للإناث اللاتي تم مكافحة أميتهن الوظيفية والأبجدية والحضارية والثقافية (١٠ في المائة من العدد في ٢٠٠٠ بنهاية كل خمس سنوات). ■ تحقيق انخفاض ملحوظ في معدلات الأمية في بداية تنفيذ المشروع (١٠ في المائة في السنة الأولى من المستهدف). ■ التحاق نسبة ملحوظة من الإناث اللاتي تم مكافحة أميتهن بوظائف مختلفة (١٠ في المائة منهن، ويعكسه انخفاض	■ التقارير المنشورة شهرياً وسنوياً. ■ تقارير الزيارات الميدانية لدراسة بعض التجارب ومقارنة ما تم تنفيذه بما هو مخطط. ■ تقارير متابعة الأداء، الشهري، ربع سنوي، نصف السنوي، والسنوي.	■ انخفاض عدد الإناث الراغبين في الالتحاق بالبرامج الخاصة بمكافحة أميتهن الوظيفية والأبجدية والحضارية والثقافية، أو وجود معارضة من أزواجهن للالتحاق بتلك البرامج. ■ حدوث بعض المعوقات في استمرارية مصادر التمويل الكافية لتخفيض معدلات الأمية.

وصف النشاط	المؤشرات	وسائل التحقق	الافتراضات أو المخاطر
	معدل البطالة في هذه الفئة بنفس النسبة. ■ إنشاء عدد مناسب من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يتم إدارتها بمعرفة هؤلاء اللاتي تم مكافحة أميتهن (١٥ في المائة زيادة على المشروعات الموجودة في ٢٠٠٠ في العدد المطلق للمشروعات).		
المدخلات: ١- الموارد البشرية. ٢- الموارد المالية والمادية. ٣- المعارف والتكنولوجيا ٤- أخرى.	■ نسبة التحاق النساء ببرامج مكافحة الأمية. ■ أعداد المعلمين/ات - الميسرين/ات. ■ أعداد المشرفين/ات. ■ الداعمون والشركاء الاستراتيجيون. ■ مصادر التعلم والوسائل التعليمية. ■ المناهج التربوية والكتب الدراسية. ■ المراكز والغرف الصفية، والتجهيزات المتاحة لمكافحة الأمية: أدراج، مصادر تعلم، وسائل تعليمية، حواسيب، تدفئة ... ■ الحوافز (عينية ومادية) للمعلمين/ات - للميسرين/ات وللدارسين/ات. ■ التزام صناع القرار بمكافحة الأمية.	■ التقارير المنشورة شهرياً وسنوياً. ■ تقارير الزيارات الميدانية لدراسة بعض التجارب ومقارنة ما تم تنفيذه بما هو مخطط. ■ تقارير متابعة الأداء، الشهري، ربع سنوي، نصف السنوي، والسنوي.	■ عدم توافر الموارد المادية والمالية الكافية. ■ عدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة. ■ عدم القدرة على التكيف مع التكنولوجيا الحديثة بالدرجة المطلوبة. ■ وجود بعض القصور في البرامج والمناهج.
الأهداف: ١- الوصول إلى برامج تعليمية مطورة ومرنة لمكافحة الأمية. ٢- انعدام	١- زيادة ١٥ في المائة في نسب الأسر المنتجة عن المتاحة في ٢٠٠٠ بنهاية الخمس سنوات الأولى من تنفيذ الخطة في عدد من المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم. ٢- وجود ارتفاع ملحوظ في نسبة الإقبال على تلك البرامج ١٥ في المائة زيادة على متوسط الإقبال خلال الخمس سنوات السابقة على الخطة، وانخفاض معدلات التسرب والارتداد للأمية إلى نصف الموجود	■ الاستقصاءات والاستبيانات نصف السنوية والسنوية. ■ تقارير متابعة الأداء. ■ السجلات الحكومية. ■ النشرات والدوريات.	■ عدم القدرة على التكيف مع التكنولوجيا الحديثة بالدرجة المطلوبة. ■ الاعتماد المكثف على الخبرات الأجنبية ومن ثم الوقوع في مصيدة التبعية التكنولوجية.

وصف النشاط	المؤشرات	وسائل التحقق	الافتراضات أو المخاطر
معدلات التسرب والارتداد إلى الأمية.	في ٢٠٠٠ بعد مرور خمس سنوات من سنة تنفيذ الخطة.		
النواتج/ النتائج:			
١/١ بحث علمي جيد وقابل للتطبيق في مجال مكافحة الأمية.	١/١ وجود برامج تعليمية مرنة تراعي احتياجات المرأة فعلياً.	١/١ استطلاع رأى الفئة المستهدفة.	١/١ نسبة من التحيز من القائمين بإعداد تلك البرامج مما قد يترتب عليه الخروج عن الحيدة المطلوبة.
٢/١ برامج تعليمية مطورة بأنشطة قابلة للتطبيق تفي باحتياجات المرأة العربية.	٢/١ تعكس أهداف البرامج احتياجات المرأة في منزلها وفى تعاملها مع زوجها وأطفالها وإمكانية تطوير ذاتها للأفضل، ووجود رضاء منها عن أسلوب تقديم تلك البرامج بصورة شيقة وجاذبة لها، وإمكانية تطبيق الأنشطة في حياتها اليومية بسهولة ويسر.	٢/١ استطلاعات الرأي المجتمعية.	٢/١ عدم تحقق تلك الأهداف في الواقع العملي، مما قد يترتب عليه إمكانية فشل البرامج.
٣/١ برامج مطورة لتنمية قدرات	٣/١ وجود معلمين ذوى قدرة ومقدرة على التعليم والتعلم بخلفية علمية وتربوية ملائمة، وكذلك مستوى مادي ملائم ومرضى لهم ويتوافق مع	٣/١ وجود اختبارات دورية للتأكد من جودة أداء المعلمين،	٣/١ معارضة ومقاومة المعلمين للتغير ودخول اختبارات وما قد يوجه أليهم من انتقادات أمر غير

وصف النشاط	المؤشرات	وسائل التحقق	الافتراضات أو المخاطر
المعلمين وحوافز كافية لهم.	المستوى العام للأسعار في كل دولة.	واستبيانات المعلمين حول مدى تناسب الحوافز المادية مع احتياجاتهم.	مرغوب عند الغالبية.
٤/١ تقنية حديثة مستخدمة في العملية التعليمية.	٤/١ وجود عدد كاف من القاعات الذكية التي تتضمن أدوات عرض حديثة (داتا شو وحاسب آلي ومرتبطة بشبكة الإنترنت العالمية، ومقاعد صحية ومجهزة).	٤/١ الزيارات الميدانية وتقارير الإحصائية الدورية، وقياس مردود الأثر.	٤/١ عدم الاستخدام الأمثل لتلك القاعات، وعدم تبرير نفقات إعدادها مع معدل الاستفادة منها. وربما عدم توافر الكوادر الكافية لصيانتها.
٥/١ شراكات قوية بين سوق التعليم والمجتمع وسوق العمل.	٥/١ نسبة مشاركة مناسبة من ممثلين من شرائح المجتمع المختلفة التي تمثل سوق العمل والبحث العلمي ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصالح في العملية التعليمية من اختيار البرامج وصياغة المناهج والمقررات ... وما إلى ذلك.	٥/١ استطلاع رأى شرائح المجتمع المختلفة حول البرامج التعليمية ومدى توافقها مع أهداف كل شريحة من عدمه.	٥/١ عدم وجود تعاون كاف من بعض الشرائح المجتمعية بما لا يحقق المشاركة الكافية للوصول إلى تقوية العلاقة المطلوبة.
٦/١ مخصصات مالية مناسبة وذات استمرارية.	٦/١ تخصيص حكومات الدول العربية لميزانيات مناسبة لهذا الأمر لها صفة الاستمرارية حتى يمكن القضاء على تلك الآفة المجتمعية الخطرة.	٦/١ المخصصات المالية الفعلية في ميزانية في كل دولة.	٦/١ انقطاع تلك المخصصات أو انخفاض نسبتها لأسباب معينة في فترة ما بما يترتب عليه التأثير السلبي على سير ما هو مخطط.
١/٢ حزمة مناسبة من الحوافز للدارسين	١/٢ وجود حزمة متكاملة من الحوافز المعنوية والمادية للمشاركين في تلك البرامج، مثل جوائز للمتفوقات، إتاحة فرص عمل جيدة لهن، مساعدتهن على تكوين مشروع	١/٢ الميزانيات المخصصة لمكافأة المتميزين، وإحصائيات عن أعداد المشروعات الصغيرة التي تم المساهمة فيها للخريجات	١/٢ إحجام نسبة لا بأس بها من الإناث عن المشاركة في تلك البرامج رغم وجود حزمة من الحوافز المناسبة، أو ما هو حافز اليوم ربما

وصف النشاط	المؤشرات	وسائل التحقق	الافتراضات أو المخاطر
	صغير، السماح بإحضار أطفالهن بضوابط معينة أثناء تلقيهن الدروس.	من تلك البرامج، وعدد فرص العمل التي أتيحت لهن، وعدد الأطفال الذين تواجدن مع والدتهن أثناء تلك البرامج، وما تم إعداده لهؤلاء الأطفال من برامج خاصة لهم.	لا يمثل ذلك غدا، وهو ما يتطلب وجود نوع من الديناميكية التي يصعب ضبط إيقاعها.
٢/٢ وعي مجتمعي ملائم.	٢/٢ ارتفاع نسبة الإناث المقبلات على تلك البرامج، ومساعدة الزوج وتشجيعه لزوجته على الالتحاق بتلك البرامج، وتخصيص الأسرة جزء من وقتها لتلقى الدروس والتعلم.	٢/٢ التقارير والإحصائيات الدورية، وحجم الميزانيات المخصصة للحملات الإعلامية.	٢/٢ وجود أماكن يصعب أن يصل إليها الوعي الكاف بأهمية تلك البرامج، ربما المناطق الريفية البسيطة النائية، والتي تمثل نسبة أمية بين الإناث النصيب الأعظم. وربما لمحدودية الميزانية يصعب تنويع وسائل الإعلام.
٣/٢ مكافحة أمية أبجدية ووظيفية وحضارية وثقافية.	٣/٢ انخفاض معدلات الارتداد للأمية، ووجود حد أدنى ملائم من المعرفة عن المجتمع ومشكلاته وكيفية المشاركة في حلها من جانب خريجات تلك البرامج.	٣/٢ التقارير والإحصائيات الدورية.	٣/٢ حينما تكون الأمية في المستقبل أمية رقمية وضرورة إجادة التعامل مع الحاسب الآلي واستخدام الانترنت في المقام الأول، مما يزيد معدلات الأمية من جديد.
٤/٢ إحصائيات دقيقة للأمية بمنهجية قياس موحدة عبر	٤/٢ وجود مقياس إحصائي مؤسس على منهجية علمية دقيقة تناسب كل الدول العربية يتفق على العمل به لقياس معدلات الأمية، ووجود مكتب منوط به تلك المهمة أو تفعيل	٤/٢ وجود هذا المكتب فعلياً أو ما هو موجود حالياً وصدور التقارير السنوية عنه.	٤/٢ عدم الاتفاق على وجود مقياس واحد واختلاف وجهات النظر وفق مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل دولة،

وصف النشاط	المؤشرات	وسائل التحقق	الافتراضات أو المخاطر
الدول العربية.	ما هو موجود يقوم بتجهيز البيانات وإعدادها وإصدارها سنوياً.		وصعوبة إنشاء مكتب عربي واحد يتولى تلك المهمة.
٥/٢ مؤسسات لمكافحة الأمية معتمدة.	٥/٢ اعتماد تلك المؤسسات من قبل الهيئات المعنية بالجودة والاعتماد في الدول العربية أو على المستوى الدولي.	٥/٢ شهادات الاعتماد المحلية والدولية وجودة خريجي تلك المؤسسات، ونسبة مشاركتهن في سوق العمل.	٥/٢ الاعتماد الذي يمنح للمؤسسات محدد بفترة زمنية معينة وليس للأبد، مما يعني أن متطلبات الجودة ومعايير الاعتماد تتغير سنوياً وفق المستجدات العالمية في هذا الصدد.
٦/٢ بنية معلوماتية قوية.	٦/٢ توفير البيانات والمعلومات المطلوبة في الوقت وبالسرعة الكافيين لأداء مناسب ومرضى.	٦/٢ التقارير والإحصائيات الدورية.	٦/٢ الحاجة إلى وقت وجهد كبيرين لإمكانية توفير تلك البنية المعلوماتية لاسيما في الدول العربية التي ما زالت في البداية على الطريق نحو إنشاء بنية معلوماتية ملائمة.
٧/٢ تشريعات قوية ونافذة لمكافحة الأمية.	٧/٢ الإنفاذ الجيد لتلك التشريعات والعقوبات الرادعة حال المخالفة.	٧/٢ عدد المخالفات لتلك التشريعات والعقوبات المقررة.	٧/٢ التعارض بين الجهات المشتركة في التنفيذ، وطول فترة التقاضي.

جدول رقم (١١)
مصفوفة الأنشطة والتنفيذ والمتابعة لخطة العمل لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية

النواتج/ النتائج	الأنشطة	مدة التنفيذ	جهات التنفيذ	مصادر التمويل المحتملة	جهات المتابعة والتقييم
١/١ بحث علمي جيد وقابل للتطبيق في مجال مكافحة الأمية.	١/١/١ تطوير الأجندة البحثية للمراكز والمعاهد البحثية التي تعمل في الدراسات التربوية بما يسمح بإعداد برامج تدريبية تراعى إشكالية أمية المرأة ومتطلباتها من منظور واقعي.	١/١/١ ستة أشهر	■ المؤسسات البحثية التي تعمل في مجال الدراسات التربوية في الدول العربية. ■ القطاعين الخاص والأهلي. ■ المجالس القومية للمرأة، أو ما شابه ذلك في الدول العربية. ■ بعض الخبراء التربويون العرب، ومشاركة الفئة المستهدفة.	■ أكفند (برنامج الخليج العربي لدعم مشروعات الأمم المتحدة الإنمائية). ■ مؤسسة هيلين كلير الدولية.	■ وزارات التربية والتعليم بالدول العربية. ■ وزارات الشؤون الاجتماعية والتضامن. ■ مؤسسات المجتمع المدني. ■ جانب من الفئة المستهدفة. ■ الأجهزة الإعلامية المسموعة والمرئية والمقروءة.
	٢/١/١ وضع الأسس اللازمة لتوجيه الدراسات البحثية نحو المشكلات الحياتية التي تواجه المرأة الأمية، لا سيما الريفية وكيفية التعامل معها واحتياجاتها لتتغلب على أميتها ولتعيش حياة صحيحة.	٢/١/١ ثلاثة أشهر			
	٣/١/١ وضع القواعد بما يلزم الدارسين في مرحلة الدراسات العليا بالمعالجة العلمية لإشكالية أمية المرأة وكيفية مجابهتها بالتطبيق على شرائح مجتمعية مختلفة وأعمار مختلفة تغطى (١٥-٤٥ سنة)، على أن تتضمن الدراسات الشق الميداني ودراسة الحالات، واعتبار ذلك بمثابة متطلب للحصول	٣/١/١ ثلاثة أشهر			

النـــــواتج/ النتائج	الأنشطة	مدة التنفيذ	جهات التنفيذ	مصادر التمويل المحتملة	جهـات المتابعـة والتقييم
	على الدرجة العلمية. ٤/١/١ مشاركة طلاب كليات التربيـــة والاجتمـــاع والاقتصاد والتنمية من خلال توجيه بحوث التخرج نحـو مشكلات تعليم وتدريب المرأة الأمية.	٤/١/١ ثلاثـــة أشهر			
٢/١ برامج تعليمية مطورة ومرنة بأنشطة قابلة للتطبيق تفي باحتياجات المرأة العربية	١/٢/١ رصد أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تعيش فيها المرأة العربية الأمية، وما تواجهه من صعوبات بسبب أميتها، وما يترتب على ذلك من أثار سالبة. ٢/٢/١ تحديد أهم المجالات التي تحتاجها المرأة العربية الأمية بما يساعدها على الانخراط الفعال في البيئة المحيطة بها وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً.	١/٢/١ ستة أشهر ٢/٢/١ ثلاثـــة أشهر	■ المؤسسات التعليمية والبحثية التي تعمل في مجال الدراسات التربوية. ■ مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بقضايا المرأة والأمية. ■ جانب من الفئة المستهدفة.	■ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت. ■ بعض مؤسسات المجتمع المدني. ■ اليونيفام (صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة).	■ المجالس القومية للمرأة، أو ما شابه ذلك في الدول العربية. ■ المنظمات التربوية المختصة بقضية مكافحة الأمية.
٣/١ برامج مطورة لتنمية قدرات المعلمين	١/٣/١ إعداد دراسة حالة للوضع الراهن للمعلمين في مرحلة مكافحة الأمية للتعرف على استعداداتهم المهنية	١/٣/١ ستة أشهر	■ المؤسسات التعليمية والبحثية التي تعمل في مجال الدراسات التربوية.	■ جزء من ميزانيات حكومات الدول	■ الهيئات المسؤولة عن ضمان جودة التعليم

النـــــواتج/ النتائج	الأنشطة	مدة التنفيذ	جهات التنفيذ	مصادر التمويل المحتملة	جهـات المتابعـة والتقييم
وحوافز كافية لهم.	وقدراتهم ومقدرتهم العلمية وتقبلهم للتطوير، وكيفية تحفيزهم. ٢/٣/١ تطوير حزم البرامج التدريبية السابق إعدادها في ضوء الأوضاع الحالية للمعلمين والتطورات العلمية والتكنولوجية والمجتمعية. ٣/٣/١ وضع نظام لمنح حوافز مادية ومعنوية لمعلمي هذه المرحلة يراعى الثواب والعقاب[٤]. ٤/٣/١ إنشاء مراكز وطنية متخصصة لتخريج كوادر مدربة تعمل في مجال تنمية	٢/٣/١ ثلاثة أشهر ٣/٣/١ ثلاثة أشهر ٤/٣/١ ثلاثة أشهر	■ وزارات التربية والتعليم بالدول العربية. ■ وزارات التخطيط والتنمية. ■ وزارات المالية. ■ الفئة المستهدفة (المعلمين).	العربية. ■ منظمة العمل العربية. ■ منظمة العمل الدولية. ■ المجلس العالمي لتعليم الكبار.	والاعتماد. ■ الفئة المستهدفة (المعلمين). ■ المنظمات التربوية المختصة بقضية مكافحة الأمية. ■ بعض المراجعين الدوليين من المؤسسات الدولية.

(٤) فيما يلي نموذج استرشادي للحوافز مقترح من **الأستاذ/ زاهي عزار** رئيس الشبكة العربية للتربية الشعبية، وعضو فريق العمل بالخطة:

- تأمين بدل شهري للمدربات (٧٥٠).
- تأمين بدل شهري للمنسقات، مسؤولي المجموعات (حوالي ٠٠٠ ١٨٠).
- تأمين مبلغ سنوي لأي من تشكيلات المجتمع المدني التي توقع عقد شراكة مع المشروع (حوالي ٥٠٠ جمعية أو هيئة).
- تأمين ١٠٠ جائزة مالية سنوية للمتفوقات من النساء الدارسات.
- تأمين شهادات تخرج في مجالي التربية والتنمية للمدربات اللواتي انهين تدريبهن.
- تأمين إفادات تدريبية للمنسقات اللواتي انهين تدريبهن.
- تأمين شهادات تخرج للنساء اللواتي انهين بنجاح دراستهن.
- نشر أبحاث للمدربات والمنسقات اللواتي اظهرن تفوقًا.
- نشر نصوص للدارسات وتوزيعها.

النواتج/ النتائج	الأنشطة	مدة التنفيذ	جهات التنفيذ	مصادر التمويل المحتملة	جهات المتابعة والتقييم
	المرأة على مستوى الدولة.				
٤/١ تقنية حديثة مستخدمة في العملية التعليمية	١/٤/١ إعداد خطة مستمرة لتدريب كوادر لاستخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية.	١/٤/١ ثلاثة أشهر	■ المؤسسات التعليمية والبحثية التي تعمل في مجال الدراسات التربوية. ■ الوزارات المعنية بالاتصالات وتكنولوجيا والمعلومات. ■ مجموعة من الخبراء التربويين وخبراء تكنولوجيا المعلومات. ■ المؤسسات التعليمية والبحثية التي تعمل في مجال الدراسات التربوية. ■ القطاعين الخاص والأهلي. ■ بعض من خبراء	■ الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار. ■ الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية. ■ البنك الدولي. ■ البنك الإسلامي للتنمية. ■ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت. ■ البنك الدولي. ■ البنك الإسلامي للتنمية.	■ وزارات التربية والتعليم بالدول العربية. ■ الهيئات المسؤولة عن ضمان جودة التعليم والاعتماد. ■ القطاعين الخاص والأهلي. ■ وزارات التربية والتعليم بالدول العربية. ■ الوزارات المعنية بالعمل وقضاياه. ■ بعض المراجعين الدوليين من المؤسسات الدولية.
	٢/٤/١ إنشاء أو تطوير (حالة وجودها) معاهد تكنولوجية بالدول العربية لتخريج كوادر فنية في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها المختلفة لاسيما في هذا المجال.	٢/٤/١ ثلاثة سنوات			
٥/١ شراكات قوية بين سوق التعليم والمجتمع وسوق العمل.	١/٥/١ تأسيس شراكة فعالة بين المجتمع المدني متمثلاً في القطاعين الخاص والأهلي والمؤسسات التعليمية يسمح بترجمة احتياجات المجتمع من وظائف وما يصاحبها من مهارات أو ما شابه ذلك بحيث يمكن توفيرها للمرأة بعد مكافحة أميتها.	١/٥/١ ستة أشهر			
	٢/٥/١ إنشاء نظام يسمح بتطوير البرامج الدراسية وفق متغيرات سوق العمل، وبتخصيص جانب من	٢/٥/١ ستة أشهر			

النتائج/ النواتج	الأنشطة	مدة التنفيذ	جهات التنفيذ	مصادر التمويل المحتملة	جهات المتابعة والتقييم
	الدراسة يمثل نسبة لا تقل عن ٢٥ في المائة من الدرجة الكلية للزيارات الميدانية لسوق العمل والتعرف على احتياجاته.		تكنولوجيا المعلومات ونظم قواعد البيانات.		■ بعض مؤسسات المجتمع المدني. ■ اتحادات وتنظيمات المرأة والمجتمعات المحلية.
	٣/٥/١ مساعدة السيدات في إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم من خلال تأهيلهم وتشجيع الجهات المعنية بتقديم القروض لهم من خلال برنامج متكامل يربط بين التخرج من فصول مكافحة الأمية والتدريب المهني والتمويل في خطوات متكاملة ومترابطة، أو من خلال توفير فرص عمل للمرأة بعد تخرجها وحصولها على برنامج تأهيل مهني.	٣/٥/١ سنة			
	٤/٥/١ إنشاء قواعد بيانات ديناميكيه على المستوى الفردي ومتاحة عن المستهدفين والملتحقين، كذلك خريجي برامج مكافحة الأمية وفرص العمل المتاحة.	٤/٥/١ سنة			

النـــــواتج/ النتائج	الأنشطة	مدة التنفيذ	جهات التنفيذ	مصادر التمويل المحتملة	جهـات المتابعـة والتقييم
	١/٥/٥ إقامة المعارض الدائمة لتسويق منتجات عمل المرأة كالأعمال اليدوية والصناعات الغذائية.	١/٥/٥ ثلاثة أشهر			
١/٦ مخصصات مالية مناسبة وذات استمرارية	١/٦/١ إعداد مقترحات بتخصيص جزء من ميزانية كل دولة لتمويل جانب من برامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار وما يرتبط بها من برامج الحوافز المقترح. ١/٦/٢ إعداد مقترحات للتقدم للجهات الدولية المانحة لاستكمال تمويل تلك البرامج. ١/٦/٣ إنشاء صناديق محلية لدعم مكافحة أمية المرأة خاصة في الدول ذات معدلات الأمية العالية.	١/٦/١ ثلاثة أشهر ١/٦/٢ ثلاثة أشهر ١/٦/٣ ثلاثة أشهر	■ وزارات التربية والتعليم بالدول العربية. ■ المؤسسات التعليمية والبحثية التي تعمل في مجال الدراسات التربوية في الدول العربية. ■ بعض الخبراء المتخصصين في كتابة مقترحات التقدم للجهات الدولية المانحة، وليهم خبراء كافية بالجوانب الاقتصادية والتمويلية.	■ جزء من ميزانيات حكومات الدول العربية. ■ الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار.	■ الوزارات المعنية بالمالية والتخطيط بالدول العربية. ■ بعض الخبراء المتخصصين في مجال مراجعة وتقييم المقترحات المقدمة للجهات المانحة الدولية.
١/٢ حزمة مناسبة	١/١/٢ إعداد دراسة علمية عن الجوانب النفسية للدارسين	١/١/٢ ثلاثة أشهر	■ المؤسسات والمراكز	■ برنامج الأمم المتحدة	■ وزارات التربية والتعليم

النواتج/ النتائج	الأنشطة	مدة التنفيذ	جهات التنفيذ	مصادر التمويل المحتملة	جهات المتابعة والتقييم
من الحوافز للدارسين	في تلك المرحلة العمرية (١٥-٤٥ سنة) للتعرف على الدوافع الكامنة وراء تدني أحوالهن، والعوامل التي تجذبهم أو تبعدهم عن الالتحاق بتلك البرامج التأهيلية. ٢/١/٢ إنشاء نظام للحوافز المادية والمعنوية مرتبط بالأداء والتميز على أن يرتبط هذا النظام بالاحتياجات الحياتية للسيدة وإتاحة المعلومات والبرامج التدريبية وذلك لتمكين المرأة من سد تلك الاحتياجات، سواء ما يتعلق فيها بصحتها وصحة أطفالها وأسرتها أو البيئة أو ما شابه ذلك.	٢/١/٢ ستة أشهر	البحثية التي تعمل في مجال الدراسات النفسية والاجتماعية في الدول العربية. ■ الفئة المستهدفة. ■ متخصصون في مجال نظم قياس الأداء وربطه بالحوافز	الإنمائي. ■ صندوق الأمم المتحدة للسكان.	بالدول العربية. ■ المؤسسات التعليمية التي تعمل في مجال الدراسات التربوية في الدول العربية. ■ بعض المراجعين الدوليين من المؤسسات الدولية. ■ بعض مؤسسات المجتمع المدني.
٢/٢ وعي مجتمعي ملائم.	١/٢/٢ إعداد خطة إعلامية وتسويقية للترويج لأهمية تلك البرامج ودورها المؤثر في حياة المرأة الأمية بعد مكافحة أميتها. ٢/٢/٢ إعداد خطة بالمؤتمرات والندوات التثقيفية حول إشكالية الأمية في كل دولة	١/٢/٢ سنة ٢/٢/٢ ستة أشهر	■ المؤسسات البحثية التي تعمل في مجال الدراسات التربوية في الدول العربية. ■ الجهات المسؤولة عن	■ البنك الدولي. ■ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID. ■ منظمة الأمم	■ الوزارات المعنية بالإعلام في الدول العربية. ■ المؤسسات التعليمية التي تعمل في مجال

النواتج/ النتائج	الأنشطة	مدة التنفيذ	جهات التنفيذ	مصادر التمويل المحتملة	جهات المتابعة والتقييم
	من تلك الدول، مع مراعاة أن تقام بعض تلك الأنشطة على المستوى المحلي. (تختلف درجة كثافة الإعلام والتسويق بمستوى أمية المرأة في كل دولة)		الإعلام المسموع والمنظور والمقروء. ■ بعض مؤسسات المجتمع المدني المهتمة والمتطوعين. ■ بعض خبراء الإعلام والتسويق.	المتحدة للطفولة (اليونيسيف).	الدراسات التربوية في الدول العربية. ■ بعض مؤسسات المجتمع المدني المهتمة والمتطوعين. ■ بعض خبراء الإعلام والتسويق الخبراء.
٣/٢ تطوير آلية العملية التعليمية	١/٣/٢ تطوير البرامج بما تشمله من أهداف ومناهج ومقررات في ضوء دراسة احتياجات ومشكلات المرأة الأمية ومتطلبات سوق العمل والمجتمع المحيط بها في الأنشطة السابقة. ٢/٣/٢ إعداد نظام جيد للتقويم يعكس قدرة الخريج على الإلمام بالأمور المعيشية والثقافية والحضارية وليس فقط القراءة والكتابة. ٣/٣/٢ إتاحة فرصة للمستهدفات	١/٣/٢ ستة أشهر ٢/٣/٢ ثلاثة أشهر ٣/٣/٢ ثلاثة	■ المؤسسات البحثية والتعليمية التي تعمل في مجال الدراسات التربوية في الدول العربية. ■ بعض خبراء في مجال تطوير المناهج والقياس والتقويم التربوي والعلمي.	■ الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار. ■ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت.	■ الهيئات المسؤولة عن ضمان جودة التعليم والاعتماد. ■ المنظمات التربوية المختصة بقضية مكافحة الأمية. ■ بعض الخبراء والمراجعين الدوليين في

النواتج/ النتائج	الأنشطة	مدة التنفيذ	جهات التنفيذ	مصادر التمويل المحتملة	جهات المتابعة والتقييم
	للتعلم الذاتي والتدريب في إطار التعليم المستمر.	أشهر	■ بعض مؤسسات المجتمع المدني.		مجال تطوير المناهج والقياس والتقويم التربوي والعلمي.
٤/٢ إحصائيات دقيقة للأمية بمنهجية قياس موحدة عبر الدول العربية.	١/٤/٢ إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالأمية في الدول العربية وإعداد القياسات اللازمة لها ونشر التقارير الدورية، أو ربما تفعيل ما هو موجود، وذلك من خلال منظمة الألكسو والاستفادة من البيانات التي يتم جمعها في مرصد التربية والتعليم التابع له. ٢/٤/٢ بناء قدرات مجموعة من الكوادر العربية في مجال تكوين المؤشرات المختلفة لقياس الأمية، والعمل على توحيد قياسها على مستوى الدول العربية، وبما يتفق والمعايير الدولية.	١/٤/٢ سنة ٢/٤/٢ سنة	■ المؤسسات البحثية والتعليمية التي تعمل في مجال الدراسات التربوية في الدول العربية. ■ خبراء في نظم المعلومات والإحصاء، وإعداد التقارير الإحصائية الدولية. ■ الأجهزة المعنية بتجميع وتحليل البيانات في الدول العربية.	■ صندوق عربي يخصص لذلك تساهم فيه كل الدول العربية.	■ المنظمات التربوية المختصة بقضية مكافحة الأمية. ■ بعض المراجعين الدوليين في مجال تحليل البيانات والبرامج الإحصائية.
٥/٢ مؤسسات لمكافحة الأمية معتمدة	١/٥/٢ إعداد دراسات تشخيص الوضع الراهن لمؤسسات مكافحة الأمية وتعليم	١/٥/٢ ستة أشهر	■ المؤسسات والمراكز والمعاهد	■ البنك الدولي. ■ جزء من	■ الهيئات المسؤولة عن ضمان جودة

النـــــواتج/ النتائج	الأنشطة	مدة التنفيذ	جهات التنفيذ	مصادر التمويل المحتملة	جهـات المتابعـة والتقييم
	الكبار، ودراسة الفجوة بين ما هو كائن وما هو مطلوب لاعتمادها محلياً ودولياً وفق الشروط التعليمية والبيئية والصحية. بالإضافة إلى التعرف على أدوارها الحالية وذلك تمهيداً لإعادة توزيع الأدوار بحيث يكون في النهاية تكامل بين تلك المؤسسات ويتم التعاون بصوره سلسله وتجنب التعارض أو التكرار وضعف التعاون فيما بينها. ويكون مخرج هذا النشاط هو وضع تصور مؤسسي جديد (وقد يكون نفس الموجود بالفعل)، بالإضافة إلى وضع أهدافه وشكل التعاون مع باقي المؤسسات المعنية.		البحثية التي تعمل في مجال الدراسات التربوية في الدول العربية. ■ بعض الخبراء المتخصصين في مجال جودة المؤسسات التعليمية.	ميزانية حكومات الدول العربية.	التعليم والاعتماد. ■ وزارات التربية والتعليم بالدول العربية. ■ المؤسسات الدولية التي لديها مجموعة من المعايير الدولية للاعتراف والاعتماد.
	٢/٥/٢ إعداد مشروع لتأهيل تلك المؤسسات للاعتماد والتطوير المستمر.	٢/٥/٢ سنة			
٦/٢ بنية معلوماتية	١/٦/٢ تجهيز البنية الأساسية	١/٦/٢ سنة –	■ بعض المؤسسات	■ برنامج الأمم	■ الوزارات

النواتج/ النتائج	الأنشطة	مدة التنفيذ	جهات التنفيذ	مصادر التمويل المحتملة	جهات المتابعة والتقييم
قوية.	لاستخدام التقنيات الحديثة في التدريس والتعليم، من معامل وأجهزة عرض وأجهزة حاسب آلي وشبكات ووصلات بالإنترنت. (يخص ذلك الدول التي لا تزال في بداية استخدامها للتقنيات الحديثة، أما التي قطعت شوطاً فهي في حاجة إلى التطوير المستمر).	ثلاثة سنوات حسب وضع كل دولة.	المتخصصة في مجال تجهيزات البنية الأساسية المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات في القطاعين الخاص والأهلي. ■ مجموعة من الخبراء التربويين وخبراء تجهيزات البنية الأساسية المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات. ■ المؤسسات البحثية والتعليمية التي تعمل في مجال الدراسات التربوية في الدول العربية.	المتحدة الإنمائي. ■ بعض مؤسسات المجتمع المدني. ■ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID. ■ البنك الدولي.	المعنية بالاتصالات وتكنولوجيا والمعلومات. ■ وزارات التربية والتعليم بالدول العربية. ■ الهيئات المسؤولة عن ضمان جودة التعليم والاعتماد.
	٢/٦/٢ إنشاء نظام معلوماتي متكامل يخدم المرأة وكافة المؤشرات والبيانات التي تخصها، من بينها الأمية، وتغذيته الدائمة بالبيانات الحديثة، وربما يكون على ارتباط وثيق مرصد التعليم التابع للألكسو السابق إيضاحه.	٢/٦/٢ سنة			
٧/٢ تشريعات قوية ونافذة لمكافحة	١/٧/٢ إعداد مشروع قانون يمكن تمريره عبر المجالس النيابية في الدول العربية بإلزامية مكافحة الأمية وتعليم الكبار، أو تفعيل	١/٧/٢ ستة أشهر	■ وزارات التربية والتعليم بالدول العربية.	■ جزء من ميزانيات حكومات الدول	■ المجالس التشريعية والبرلمانية في الدول

النـــــواتج/ النتائج	الأنشطة	مدة التنفيذ	جهات التنفيذ	مصادر التمويل المحتملة	جهـات المتابعـة والتقييم
الأمية	القـوانين الموجـودة بالفعـل في بعض الدول.		■ وزارات العدل والتـشريعات بالـــــدول العربية. ■ بعـض الخـبراء القـــــانونين المتخصصين.	العربية.	العربية. ■ بعـــــض مؤسـسات المجتمع المدني.

٧/٤/٢ آليات وضمانات تنفيذ الخطة ومتطلباتها:

يقترح إنشاء هيئة مكتب لإدارة خطة العمل وتتولى مهمة الأشراف على عملية التنفيذ والمتابعة والتقييم وتقديم الدعم الفني للدول العربية لتعديل خططها أو لإعدادها بما يتفق ما الإطار العام لهذه الخطة لمدة ١٥ سنة للوصول إلى الأهداف المنشودة والسابق إيضاحها في شجرة الأهداف، على أن يتم تنفيذ مهامها بالتعاون الفعّال والايجابي مع الجهات المعنية في الدول العربية المختلفة. ويقترح مهام هيئة المكتب فيما يلي:

- إعداد مقترحات لتمويل الخطط من الجهات الدولية والحكومية المختلفة، ومتابعة التنفيذ لما هو مخطط، وتدريب الدول العربية على إعداد ذلك.
- التطوير المستمر للخطة في ضوء بعض المستجدات.
- تدريب مجموعة من الكوادر البشرية من الدول العربية على فكر التخطيط الاستراتيجي، وإعداد و/أو تطوير الخطط الخاصة بكل منها بما يخدم الأهداف الخاصة بالخطط التنفيذية على مستوى الدول العربية.
- توظيف أفراد الجهاز الإداري المطلوب لهيئة المكتب.
- توظيف أفراد الجهاز التربوي المطلوب لهيئة المكتب.
- الإعلام حول أهداف وأبعاد المشروع.
- وضع معايير اختيار الشركاء.
- وضع معايير اختيار المدربات والمنسقات.

- توقيع وثائق تفاهم مع كافة الشركاء.
- تأسيس وإطلاق مركز الأبحاث والنشر الخاص بالمشروع.
- تأسيس وإطلاق مرتكزات ''التشبيك والتواصل'': الموقع الالكتروني، تصميم النشر، والوثائق المطلوبة.
- اعتماد نظام رصد الأنشطة وإحصاءات المشروع.
- انجاز جعبة المنسق التدريبية.
- تحضير دليل تمارين الدارس.
- إعداد التقارير الدورية والتقرير النهائي للمشروع.
- اصدر المنشورات الختامية.
- إنجاز التقييم العام للمشروع.
- توثيق كافة أعمال المشروع في جامعة الدول العربية.
- إعداد دراسات تقييم الأثر.

الموارد البشرية المطلوبة لتشغيل المكتب:

- مدير لهيئة المكتب.
- نائب المدير.
- سكرتيرة تنفيذية (٢).
- مدير مركز الأبحاث والنشر.
  - باحثين متعاقدين (١٥).
- مدير برنامج التواصل والتشبيك.
  - متعاقدين (٢).
- مسؤولين عن تدريب المدربين (٦).
- مسؤولي تدريب المنسقين (٨).
- مدربين متعاقدين (١٠).
- الجهاز التربوي الخاص بكل بلد (يحدد لاحقًا).

- مدير مالي.
- مساعد للمدير المالي.
- سكرتيرة تنفيذية للإدارة المالية.
- التسهيلات المكتبية (٣).

الملحق:

نموذج المتابعة والتقييم لخطة العمل لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية في كل دولة من الدول العربية التي تتقدم بمقترح للبدء في التنفيذ

البرنامج/المشروع:

الهدف:

الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير:

المسؤول المرجعي الذي عبأ التقرير:

الوزارة/المؤسسة/الجهة:

الدولة:

رمز الإجراء أو النشاط	الإجراءات / الأنشطة	الجهات المشاركة في التنفيذ	مؤشرات النجاح	قيمة سنة الأساس للمؤشر (Baseline Indicator)	القيمة الحالية للمؤشر	التكلفة المالية ومصدرها	الإنجازات المتصلة بالإجراء/ النشاط	مصادر التحقق من الإنجاز	نسبة الإنجاز من المخطط له (في المائة)	الصعوبات والمعوقات	البدائل العلاجية المقترحة
يتم تعبئته لكل إجراء/ نشاط حسبما ورد في وثيقة خطة العمل التنفيذية لمكافحة الأمية.	يتم تفريغها تحت كل برنامج/ مشروع وتحت كل هدف، حسبما ورد في وثيقة خطة العمل التنفيذية لمكافحة	يتم تعبئتها بحيث توضح الجهات التي تعاونت مع الوزارة/ المؤسسة/ الجهة في تنفيذ الإجراء (جهات تنفيذية	يتم تعبئتها بخصوص كل إجراء بهدف المساعدة في حصر الإنجازات المتعلقة بالإجراء/ النشاط وفقاً لهذه المؤشرات سواء	يتم تعبئتها لتشير إلى قيمة المؤشر سواء أكانت كمية أم نوعية، وذلك قبيل المباشرة بتنفيذ إجراءات/ أنشطة	تشير هذه القيمة سواء أكانت كمية أم نوعية إلى ما وصل إليه المؤشر في عام تعبئة النموذج. وذلك نتيجة لتطبيق	توضح هنا قيمة الكلفة المالية لكل إجراء/ نشاط، ومصدر التمويل سواء أكان من الموازنة العامة، أو من قبل إحدى	تُمثل جوهر النموذج وسبب بنائه، ويجب أن يشار إلى كل الإنجازات التي حققتها الوزارة/ المؤسسة/ الجهة فيما	مصادر التحقق من الإنجاز، يُمكن أن تشمل: التقارير السنوية، والوثائق، والمطبوعات والمنشورات، والإحصاءات الرسمية، ونتائج المسوح	توضح وبالنسبة المئوية قيمة ما تم إنجازه مقارنة بما هو مخطط له وفق كل إجراء/ نشاط.	الصعوبات والمعوقات التي واجهتها الوزارة/ المؤسسة/ الجهة أثناء تنفيذ كل إجراء/ نشاط (إن وجدت).	البدائل المقترحة من قبل الوزارة/ المؤسسة/ الجهة لمعالجة الصعوبات والمعوقات التي واجهتها أثناء تنفيذ كل إجراء (إن وجدت).

رمز الإجراء أو النشاط	الإجراءات / الأنشطة	الجهات المشاركة في التنفيذ	مؤشرات النجاح	قيمة سنة الأساس للمؤشر (Baseline Indicator)	القيمة الحالية للمؤشر	التكلفة المالية ومصدرها	الإنجازات المتصلة بالإجراء/ النشاط	مصادر التحقق من الإنجاز	نسبة الإنجاز من المخطط له (في المائة)	الصعوبات والمعوقات	البدائل العلاجية المقترحة
	الأمية في المنطقة العربية.	مساعدة).	الكمية أو النوعية. ومؤشرات الأداء هنا مؤشرات تتعلق بالمخرجات باعتبارها: النواتج والخدمات الناجمة عن إنجاز إجراءات/ أنشطة ضِمْن تدخل إنمائي.	خطة العمل التنفيذية (عام ٢٠١٠ وممكن قبل ذلك/ حسب توفر المعلومات) ، ويمكن أن تكون هذه القيمة هي نتيجة للجهود التي بُذلت في نفس العام، أو نتيجة للجهود التراكمية التي بُذلت لغاية العام المقصود كسنة أساس.	الإجراءات/ الأنشطة المتضمنة في خطة العمل التنفيذية والمتعلقة بكل برنامج/ مشروع وبكل هدف.	المنظمات أو الجهات المانحة/ والتي ينبغي أن يتم تحديدها.	يتعلق بتنفيذ كل إجراء/ نشاط من الإجراءات/ الأنشطة التي تسهم في تحقيق الهدف المنشود في وثيقة خطة العمل التنفيذية لمكافحة الأمية في الوطن العربي.	الميدانية والبحوث والدراسات، وتقارير تقدم سير العمل والإنجاز في البرامج/ المشاريع.			

خطة العمل لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية
بطاقة المشاريع Project Card
في كل دولة من الدول العربية التي تتقدم بمقترح للبدء في التنفيذ

اسم الوزارة/المؤسسة/الجهة							
اسم البرنامج/المشروع							
وصف البرنامج/المشروع (يوضح مدى ارتباطه بالخطة العربية لمكافحة الأمية بين النساء: مقاربة تنموية)							
أهداف المشروع	•						
	•						
	•						
مبررات المشروع	•						
	•						
	•						
مدة تنفيذ المشروع							
الجهة المعنية بالتنفيذ	• من داخل الوزارة/المؤسسة/الجهة:						
	• من خارج الوزارة/المؤسسة/الجهة (محلياً/عربياً/دولياً):						
التكلفة المالية	التكلفة لكل نشاط	سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة	سنة رابعة	سنة خامسة	
	- النشاط/١						
	- النشاط/٢						
	- النشاط/٣						
	- النشاط/٤						
	- النشاط/٥						
	...						
	التكلفة الكلية للبرنامج/ المشروع						
الفئات المستهدفة بالبرنامج/المشروع							
موقع البرنامج/المشروع							

(أماكن تطبيقه)						
العناصر الرئيسة (أنشطة البرنامج/المشروع)	فترة التنفيذ					مسؤولية التنفيذ
	سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة	سنة رابعة	سنة خامسة	
- النشاط/١ - النشاط/٢ - النشاط/٣ - النشاط/٤ - النشاط/٥						
ملاحظات						

قائمة بأهم المصطلحات المستخدمة:

المصطلح	المقصود به
التخطيط الاستراتيجي Strategic Planning	أسلوب للموازنة بين الموارد والاستخدامات ورسم سيناريوهات للمستقبل اعتماداً على ما تحقق في الماضي، وما هو مطلوب انجازه في المستقبل
الرؤية Vision	الحلم المشترك لدى أصحاب المصالح
الرسالة Mission	ما هو مطلوب لتحقيق الحلم المشترك أو الرؤية
الغاية Goal	الأهداف الاستراتيجية أو طويلة الأجل
الهدف Objective	الأهداف المطلوب تحقيقها في الأجل القصير أو المتوسط، والتي بتحقيقها نصل إلى الغاية في الأجل الطويل
المرجعيات	أطر تم الاتفاق عليها من الغالبية، وأصبحت ملزمة للجميع
مرتكزات الخطة	الأسس والأعمدة التي تراعى الخطة تناولها واعتبارها من خلال المشروعات والأنشطة المقترحة

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، إبراهيم، ٢٠٠٢، **نحو استراتيجية لتنمية مرحلة ما بعد محو الأمية**، دراسة منشورة، مكتب اليونسكو، القاهرة.

اتحاد طلبة جزر القمر في سورية، ٢٠٠٩، **جزر القمر درة المحيط الهندي** حقائق أساسية عن جزر القمر، اتحاد طلبة جزر القمر، دمشق.

استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي، ٢٠٠٠، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

إطار عمل داكار، ٢٦-٢٨ نيسان ٢٠٠٠، داكار.

أيوب، فوزي، ٢٠٠٣، **تقويم مضمون مناهج وكتب محو الأمية في الدول العربية**، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، بيروت.

تطوير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي – وثيقة خطة العمل، ٢٠٠٧، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ٢٠٠٦.

_____، ٢٠٠٩.

التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة بيجين+١٥.

جامعة الدول العربية، ٢٠٠٩، **مقترح استراتيجية محو أمية المرأة العربية**، إدارة المرأة.

حمادنة، أديب، ١٩٨٨، **أسباب تسرب الدارسين من مراكز محو الأمية وتعليم الكبار من وجهة نظر الدارسين والعاملين في تلك المراكز**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

حواء أحمد يوسف، ٢٠٠٤، كلمة وزيرة ترقية المرأة والشؤون الاجتماعية في جيبوتي، جيبوتي.

الحياري محمد بزبز، ٢٠٠٤، كلمة الأمين العام للشؤون التعليمية والفنية في المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع، الأردن.

السرحاني، هناء، ٢٠٠٣، **تطور محو الأمية وتعليم الكبار في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام (١٩٩٥-٢٠٠٠)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

السنبل، عبد العزيز، ٢٠٠٤، **عوائد برامج محو الأمية من منظور الدارسين والمدرسين في المملكة العربية السعودية**، العلوم التربوية، العدد ٦، قطر.

شريف، عبد الفتاح، ٢٠٠٤، **دليل التخطيط التربوي لمحو الأمية**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، المغرب.

الصافي هاشم أبو زيد، ١٩٨٩، الأمية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان.

_____، ٢٠٠٢، **الموجهات الإجرائية للتكامل بين الجهود الرسمية والشعبية في مجال تعليم الكبار**، تعليم الجماهير، العدد ٤٩، السنة التاسعة والعشرون، تونس.

علي سعيد إسماعيل، ١٩٩١، الأمية في الوطن العربي، الوضع الراهن وتحديات المستقبل، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، عمان، الأردن.

غادة الجابي، ٢٠٠٦، التقرير النقدي والتحليلي للإستراتيجية الوطنية للمرأة في الجمهورية العربية السورية، الاتحاد العام النسائي وصندوق الأمم المتحدة للمرأة،دمشق.

_____، ١٩٩٠، دراسة حول محو الأمية وتعليم الكبار بين واقعه الحالي وتطوره المستقبلي في سورية، دمشق، وزارة الثقافة.

فايق، طلعت، ٢٠٠١، **مستقبل تعليم الكبار في الوطن العربي في ظل الكوكبية**، تعليم الجماهير، العدد ٤٨، السنة الثامنة والعشرون، تونس.

القرائية من أجل الحياة، ٢٠٠٦، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، منشورات اليونسكو، باريس.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الاسكوا، ٢٠٠٤، بيروت وجمهورية مصر العربية ردود الدول العربية عن الاستبيان بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين عشر سنوات بعد بيجين، دعوة إلى السلام، الأمم المتحدة الاسكوا.

مؤتمن، منى، ٢٠٠٧، **عرض تجربة الأردن في مجال تقويم برنامج محو الأمية وتطويره**، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع خبراء محو الأمية لمنطقة الشرق الأوسط الموسع والدول الثمان، (صنعاء: ١٢-١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧).

_____، ٢٠٠٩، **الدراسة الاستطلاعية حول "أثر برامج تعليم الكبار والتعليم غير النظامي في الأردن"** - ضمن تقرير تجميعي تحليلي حول أربع دول عربية، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

_____، وآخرون، ٢٠٠٧، **الدراسة التشخيصية لواقع التعليم غير النظامي في الأردن**، وزارة التربية والتعليم، عمان، الأردن.

_____، وآخرون، ٢٠٠٧، **الدراسة التقويمية الشاملة لبرنامج محو الأمية في الأردن**، وزارة التربية والتعليم، عمان، الأردن.

مادي، لحسن، ٢٠٠٤، **برنامج الإيسيسكو لتدريب معلمي محو الأمية**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، المغرب.

المركز الوطني للمعلومات، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مؤشرات التعليم في اليمن، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، الجمهورية اليمنية.

مستقبل تعليم الكبار في الوطن العربي، ٢٠٠٢، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

مصر بلا أمية: برنامج قومي للقضاء على الأمية، ٢٠٠٦، الهيئة العامة لتعليم الكبار، مصر.

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ٢٠٠٤، **تحليل مقارن لخطط العمل الوطنية للتعليم للجميع في الدول العربية وثيقة العمل الرئيسية**، المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع. ماذا بعد الخطة الوطنية؟ يوندباس.

منصور، حمزة، ١٩٨٤، **مسح وتصنيف للمشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية وتعليم الكبار في محافظة العاصمة من وجهة نظر الدارسين والعاملين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٠٩،التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، اليونسكو، باريس.

موجهات إجرائية لسياسات تعليم الكبار في الدول العربية: ٢٠٠٠-٢٠١٥، ٢٠٠٠، التعليم للجميع تقييم عام ٢٠٠٠، القاهرة.

الهمامي، حمد،٢٠٠٥، **تعليم الكبار بين القراءة والثورة الرقمية**، التربية، العدد ١٥٢، السنة الرابعة والثلاثون، قطر.

يوسف عبد الله عبد الواحد، ٢٠٠٩، تلخيص التقرير التوليفي المعني بتعلم وتعليم الكبار في الدول العربية.

المراجع باللغة الإنجليزية:

AusGuidline, 2005, The Logical Framework Approach, Commonwealth of Australia.

Hammoud, H.R, 2005, Illiteracy in the Arab World, Background Paper Prepared fro the Education for Global Monitoring Report 2006, Literacy for Life, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

International Monetary Fund (IMF), 2008 and CIA World Factbook.

Magin, S, 2010, Illiteracy in the Arab Region: A Meta Study, http:www.gial.edu/GIALens/issues.htm.

UNECO Institute for Education, 2003, Literacy Report for the CONFINTEA V Mid-Term Review Conference, Bangkok.

UNESCO Institute for Statistics, 2008, International Literacy Statistics: A Review of Concepts, Methodology and Current Data, Montreal, Canada.

UNESCO, the Winners of the UNESCO International Literacy Prizes, 2007-2008-2009-2010.

United Nations Development Programme & League of Arab States, 2009, Development Challenges for the Arab Region: A Human Development Approach.

World Bank, 2008

إنشاء مبنى ملحق إضافي جديد للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- اتساقاً مع جهود تطوير وتحديث الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،
- وأخذاً في الاعتبار المهام الجديدة التي ستضطلع بها الأمانة العامة في هذا الإطار،
- ومواكبةً للتطور العلمي والتكنولوجي، وحرصاً على تحديث وتطوير أدوات ووسائل العمل العربي المشترك، وتمكين الأمانة العامة من أداء مهامها الجديدة على النحو المنشود،
- **وبعد الاستماع:**
  - إلى ما أبداه صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بتمويل إنشاء ملحق للمقر الرئيسي لجامعة الدول العربية،
  - وما أبداه فخامة الرئيس محمد مرسي رئيس جمهورية مصر العربية بشأن توفير قطعة أرض مناسبة لإقامة الملحق الإضافي،

يُقـــرر

١- توجيه الشكر والتقدير إلى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر على مبادرته الكريمة بتمويل تشييد مبنى الملحق الإضافي الجديد للأمانة العامة لجامعة الدول العربية على قطعة الأرض التي ستُقدمها جمهورية مصر العربية لهذه الغاية في القاهرة.

٢- توجيه الشكر والتقدير إلى فخامة الرئيس محمد مرسى رئيس جمهورية مصر العربية على استعداد مصر لتوفير قطعة أرض مناسبة لإقامة مبنى الملحق الإضافي الجديد للأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة.

٣- تخصيص مبلغ إضافي في موازنة الأمانة العامة للعام الحالي ٢٠١٣ لإجراء التجديدات اللازمة في المقر الرئيسي لجامعة الدول العربية في ميدان التحرير.

٤- الطلب إلى الأمين العام إجراء الاتصالات اللازمة بالتنسيق مع الجهات المعنية في دولة قطر وجمهورية مصر العربية لإنشاء مبنى الملحق الإضافي المُشار إليه.

(ق.ق: ٥٨٥ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة بشأن دعم أنشطتها وبرامجها والاستحقاقات المترتبة على تطوير أنظمتها وهياكلها وآليات عملها والعاملين فيها،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

يُقـــرر

اعتماد موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمبلغ (٢٢١ ٢٩٥ ٦٦) دولار أمريكي بدلاً من (٢٢١ ٢٩٥ ٦١) دولار أمريكي (بزيادة قدرها ٥ مليون دولار) اعتباراً من موازنة العام القادم ٢٠١٤.

(ق.ق: ٥٨٦ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

إنشاء صندوق معاشات لموظفي الأمانة العامة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- استناداً إلى المبادرة الكريمة التي تفضل بها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، بإنشاء صندوق معاشات لموظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،
- وفي إطار تطوير وتحديث أنظمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والارتقاء بمستوى أدائها الوظيفي،

يُقـــرر

١- الموافقة على إنشاء صندوق معاشات لموظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

٢- الإشادة بمبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بشأن إنشاء صندوق معاشات لموظفي الأمانة العامة، وتوجيه الشكر لسموه بتقديمه مبلغ ١٠ مليون دولار كدفعة تأسيسية لبدء العمل بهذا الصندوق.

٣- قيام الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لعمل الصندوق وتقديم تقرير بهذا الخصوص إلى مجلس الجامعة في دورة قادمة.

(ق.ق: ٥٨٧ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

موعد ومكان عقد الدورة العادية (٢٥) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- استناداً إلى المادة الثالثة من الملحق الخاص بالانعقاد الدوري لمجلس الجامعة على مستوى القمة والذي ينص على: ''ينعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بصفةٍ منتظمة، في دورةٍ عادية مرة في السنة في شهر آذار/مارس ...''،
- وعملاً بما جاء في المادة (٤) فقرة (أ) من الملحق الخاص بالانعقاد الدوري لمجلس الجامعة على مستوى القمة والذي ينص على: ''تُعقد الدورات العادية للمجلس على مستوى القمة في مقر الجامعة بالقاهرة ويجوز للدولة التي ترأس القمة أن تدعو إلى استضافتها إذا رغبت في ذلك''،
- وفي ضوء تنازل كل من دولة فلسطين وجمهورية القمر المتحدة عن رئاسة القمة للدورتين العاديتين (٢٥) و(٢٦)، وترحيب دولة الكويت باستضافة القمة المقبلة (٢٥)،

يُقـــرر

الترحيب برئاسة واستضافة دولة الكويت لاجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الخامسة والعشرين خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٤ بالكويت.

(ق.ق: ٥٨٨ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

توجيه الشكر والتقدير لدولة قطر لاستضافتها القمة العادية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

(٢٤) في الدوحة

- تقديراً لدولة قطر لاستضافتها الكريمة لأعمال الدورة العادية (٢٤) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، ولجهودها المقدرة في إعداد وتنظيم أعمال هذه الدورة،

يُقـــرر

١- توجيه الشكر وبالغ التقدير إلى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر على ما بذله من جهود في إنجاح القمة وإدارته الحكيمة لأعمالها، وكريم مبادراته بدعم تطوير الأمانة العامة ورفع مستوى أدائها الوظيفي، وتأكيد الثقة الكاملة في قيادته لدفة العمل العربي المشترك ودفعه نحو تطوير مسيرته وآفاقه وترسيخ التضامن العربي لما فيه مصلحة الأمة العربية، وخاصةً مبادرته بدعم صمود الشعب الفلسطيني والحفاظ على الهوية العربية للقدس الشريف.

٢- التعبير عن الامتنان لدولة قطر شعباً وحكومةً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وعلى التنظيم المحكم لمجلس الجامعة على مستوى القمة والمجالس التحضيرية السابقة له، وكذلك توفير كافة الإمكانيات والترتيبات اللازمة لإنجاح انعقادها في أفضل الظروف وتتويج أعمالها بالنتائج المرجوة.

(ق.ق: ٥٨٩ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)

ق/٢٤(٠٣/١٣)/١٣-ع(٠٢٠٥)

إعـــــلان الدوحـــــة

إعـلان الدوحـة

نحن قادة الدول العربية، المجتمعين في الدورة الرابعة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدوحة عاصمة دولة قطر يوم ١٤ جمادى الأول ١٤٣٤هـ الموافق ليوم ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣م، التي كرست أعمالها لبحث الوضع العربي الراهن وآفاق المستقبل.

- إذ نؤكد مجدداً على ما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية والمعاهدات والاتفاقيات المكمّلة لها، من إثبات الصلة الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء، والحرص على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، والاستجابة للرأي العام العربي في جميع الأقطار العربية،
- وإذ ندرك ما نص عليه الميثاق، لصيانة واستقلال وسيادة الدول العربية من كل اعتداء بالوسائل الممكنة، وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها، ومن إقامة تعاون وثيق في الشؤون الاقتصادية والمالية والتبادل التجاري والزراعة والصناعة والشؤون الاجتماعية والصحية، وكافة أشكال التعاون الأخرى الواردة في الميثاق،
- واستلهاماً لقيمنا وحضارتنا وتمسكنا بالمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة من أجل استتباب الأمن والسلم الدوليين ولنشر ثقافة الحوار بين الحضارات،
- وإذ نستذكر، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، التي أكدت على الحرص على دوام الأمن والسلام والاستقرار في الدول الأعضاء، والتزامها بالمبادرة لتقديم العون للدولة أو الدول المعتدى عليها، وأن تتخذ على الفور منفردة أو مجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما،
- وإذ نعرب عن قلقنا العميق، لما يواجهه الوطن العربي من تحديات جسام، لها آثار بعيدة المدى على أمنه وسلامته واستقلال دوله وسيادتها، وما تشهدُهَ بعض الدول العربية من نزاعات مسلحة واضطرابات قد تعصف باستقراره، وسلامة أراضيه، والمكتسبات التي حققها،
- وإذ نؤكد على أهمية تنفيذ القرارات العربية الصادرة عن مجلس الجامعة على مستوى القمة في دوراتها السابقة، والقمة التنموية والاقتصادية والاجتماعية في دوراتها الثلاث

ذات الصلة بتعزيز التضامن العربي، وزيادة التعاون، وتعميقه بين الدول الأعضاء، وتحقيق التنمية المستدامة، ومواجهة الفقر والجهل والبطالة،

- ندعو إلى مواصلة الإصلاحات، التي تضمن توفير الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتعزيز المشاركة الشعبية في آليات الحكم، ومؤسساته وترسيخ حقوق المواطنين، وحفظ كرامتهم وإرساء قواعد الحكم الرشيد، ودولة القانون، وإشاعة المساواة والإنصاف بين جميع المواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتجاوز الأفكار النمطية التي تواجه قضايا الغد بمناهج الأمس، ومن أجل العمل على الانطلاق نحو المستقبل بمفاهيم جديدة، وحلول مبدعة، بما يحصّن الأمن القومي العربي، ويزيد منعته، ويتيح تجاوز الوضع العربي الراهن وارتياد آفاق المستقبل باقتدار يليق بمكانة الأمة العربية، وَبِدَوْرِها وإسهامها في الحضارة الإنسانية،
- وبعد أن قمنا بدراسة عميقة وتقويم شامل للوضع العربي الراهن واستعراض التحديات الجديدة التي تواجهنا ولتقديم إجابات عن العديد من التساؤلات حول أنجع السبل للخروج من الأزمات والنزاعات التي تعاني منها المنطقة العربية، واستكشاف الخيارات المتاحة لتحقيق مطالب المواطن العربي، بما يحقق مستقبل أسرته وأبنائه ونشر روح الأمل لدى الشباب العربي، وجعله فخوراً بهويته وانتمائه وثقافته، وفتح المجال أمامه لتقّلد المسؤوليات والمشاركة في اتخاذ القرار، وتحقيقاً للمصالح العربية العليا، وتعزيز مسيرة عملنا الجماعي، فقد عقدنا العزم على بذل كافة الجهود لصيانة استقلال دولنا، وسيادتها، وتوفير الرَّفاه، العام للمواطنين، وضمان عزتهم، وكرامتهم، ولذلك:

- نرحب بمبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بشأن إنشاء صندوق باسم دعم القدس بموارد مالية قدرها مبلغ مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع وبرامج تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس الشريف وتعزيز صمود أهلها، ولتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدرته الذاتية وفك ارتهانه للاقتصاد الإسرائيلي ومواجهة سياسة العزل والحصار وإعلان سموه مساهمة دولة قطر بربع مليار دولار في هذا الصندوق.
- نطالب المجتمع الدولي بالعمل الفوري على إرساء السلام العادل والشامل، وضمان الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان

العربي السوري المحتل، وحتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والأراضي اللبنانية التي لا تزال محتلة في الجنوب.

- نؤكد على أن دولة فلسطين شريك كامل وأساسي في عملية السلام، التي تقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وتحقيق حل الدولتين، على أساس خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية لاستئناف المفاوضات الجادة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي بما يكفل إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية التي تعتبر وحدة جغرافية واحدة لا تتجزأ.
- ندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل قبول دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها المتخصصة.
- نشيد بالدور الذي تقوم به لجنة مبادرة السلام العربية برئاسة دولة قطر، والجهود التي تبذلها في مساعيها الحثيثة مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، للتوصل إلى حلٍ من خلال إطلاق مفاوضات جادة ضمن إطار زمني لبدئها وانتهائها ووفقاً لآليات محددة تؤدي إلى إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة.
- نعبر عن رفضنا التام لنوايا إسرائيل إعلانها دولة يهودية، وكافة الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب الرامية إلى تغيير الواقع الديموغرافي والجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وفرض واقع جديد على الأرض، ونؤكد على عدم شرعية وعدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تمثّل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، ونطالب المجتمع الدولي بتنفيذ القرارات الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن رقم (٤٦٥) لعام ١٩٨٠ ورقم (٤٩٧) لعام ١٩٨١، والتي تقضي بعدم شرعية الاستيطان، وضرورة تفكيك المستوطنات، والعمل على إزالة جدار الفصل العنصري والوقف الفوري لكافة إجراءات التهويد الإسرائيلية في القدس، وإنهاء الحصار الاقتصادي والعسكري وتحميل إسرائيل مسؤولية دفع التعويضات للشعب الفلسطيني عن كافة الخسائر التي لحقت به جراء هذا الحصار، ومطالبتها بإنهاء الحصار الجائر على غزة وفتح المعابر والسماح بحرية الانتقال للأشخاص والسلع للمرور من وإلى قطاع غزة.

- نتوجه بتحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني الصامد في مواجهة ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وندعم مقاومته الباسلة في قطاع غزه لصد العدوان ونعبر عن تضامننا الكامل مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، ونحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن أي مخاطر تهدد صحة الأسرى المضربين عن الطعام وحياتهم، ونطالبها بالإفراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بما فيهم القيادات السياسية والتشريعية والأطفال وتوفير الحماية الدولية اللازمة لهم، وفقاً لما ورد في قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الصادر في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠، والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة.
- نناشد القيادات الفلسطينية وكافة الفصائل والقوى الوطنية، على ضرورة استعادة الوحدة الوطنية، صيانة لمكتسبات الشعب الفلسطيني ولمواصلة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، ونطالبهم بتنفيذ اتفاق القاهرة الموقع في ٤ أيار/مايو ٢٠١١، وإعلان الدوحة الصادر في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، ونعبر عن شكرنا لجمهورية مصر العربية ودولة قطر على جهودهما الحثيثة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وندعوهما لمواصلة رعايتهما واستمرار جهودهما لتحقيق المصالحة الوطنية بما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني.
- نعبر عن التزامنا الكامل، بإعادة إعمار غزة وإنهاء معاناة مواطنيها وتوفير الحياة الكريمة لهم، ونطالب المجتمع الدولي بالعمل على سرعة إنهاء الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر من وإلى قطاع غزة.
- نؤكد على دعمنا الكامل ومساندتنا للحقوق العادلة والمشروعة للشعب السوري في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية بهذا الشأن، ونعبر عن رفضنا لكل الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي للجولان العربي السوري المحتل، بوصفها إجراءات تشكل انتهاكاً وخرقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التي نصت على اعتبار القرار الإسرائيلي بضم الجولان العربي السوري المحتل غير قانوني وباطلٍ ولاغٍ بوصفه يمثل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٦ (١٩٨١)، كما نؤكد على دعمنا لصمود المواطنين العرب في الجولان

العربي السوري المحتل، ونقف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وندعم إصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية.

- نؤكد مجدداً على تضامننا الكامل مع لبنان ومساندته سياسياً واقتصادياً وتوفير الدعم له ولحكومته بما يحافظ على الوحدة الوطنية اللبنانية وأمن واستقرار لبنان وسيادته على كامل أراضيه، ونشيد بالدور الوطني الذي يقوم به الجيش اللبناني في جنوب لبنان من أجل بسط سيادة الدولة اللبنانية إلى الحدود المعترف بها دولياً وصون الاستقرار والسلم الأهلي، كما نؤكد على ضرورة تعزيز قدرات الجيش والقوى الأمنية اللبنانية لتمكينها من القيام بالمهام الوطنية الملقاة على عاتقها.
- نعبر عن دعمنا التام لحق لبنان، حكومة وشعباً ومقاومة، في تحرير أو استرجاع مزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية والأراضي اللبنانية في قرية الغجر، والدفاع عن لبنان في مواجهة أي اعتداء، وذلك بكافة الوسائل المشروعة والمتاحة، والتأكيد على التزام حكومته بقرار مجلس الأمن رقم (١٧٠١) بكافة فقراته وما ورد فيها.
- نندّد بأشّدْ عبارات التنديد بالتصعيد العسكري الخطير الذي تمارسه قوات النظام السوري ضد الشعب السوري، واستمرار عمليات العنف والقتل الجماعي التي يمارسها ضد السكان المدنيين في معظم الأراضي السورية، ونشجب بشدة استخدام النظام السوري للأسلحة الثقيلة والطيران الحربي وصواريخ سكود التي تقصف الأحياء والمناطق الآهلة بالسكان وانتهاج سياسة الأرض المحروقة، التي نتج عنها ارتفاع عدد الضحايا بشكل خطير، وزادت من تهجير الشعب السوري من أحيائهم وبلداتهم وقراهم، وجعلهم نازحين ولاجئين.
- نرحب بشغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مقعد الجمهورية العربية السورية في جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها وأجهزتها إلى حين إجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة تتولى مسؤوليات السلطة في سورية، وذلك باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، وذلك تقديراً لتضحيات الشعب السوري وللظروف الاستثنائية التي يمر بها.
- نؤكد على أهمية الجهود الرامية للتوصل إلى حلٍ سياسي كأولوية للأزمة السورية مع التأكيد على حق كل دولة وفق رغبتها تقديم كافة وسائل الدفاع عن النفس، بما في ذلك العسكرية لدعم صمود الشعب السوري والجيش الحر.

- نشيد بالجهود المقدرة التي تقوم بها الدول المجاورة لسورية والدول العربية الأخرى، ودورها في توفير الاحتياجات العاجلة والضرورية لهؤلاء النازحين، والتأكيد على ضرورة دعم تلك الدول ومساندتها في تحمل أعباء هذه الاستضافة، والعمل على مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم والمساعدة لإيواء وإغاثة النازحين في لبنان وفق خطة الإغاثة التي وضعتها الحكومة اللبنانية، وكذلك مواصلة تقديم الإغاثة إلى النازحين في الأردن وفق الخطط ونداءات الإغاثة التي أقرتها الحكومة الأردنية وكذلك العراق لمواجهة الاحتياجات الضرورية لهؤلاء المتضررين.
- كما نشيد بمبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت باستضافة دولة الكويت للمؤتمر الدولي للمانحين للشعب السوري الذي عقد بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.
- ندعو لعقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة من أجل إعادة الإعمار في سورية وتأهيل البنية التحتية الأساسية لجميع القطاعات المتضررة جراء ما حصل من تدمير واسع النطاق.
- نحث الدول والمنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً لتطلعات الشعب السوري ولأمانيه في الحرية والعدالة وإرساء قواعد الحكم الرشيد، وندعو كافة المؤسسات الإقليمية والدولية لتقديم كافة أشكال المساندة والدعم لتمكين الشعب السوري من الدفاع عن نفسه، ومواصلة كفاحه من أجل إرساء دولة الحق والعدل والقانون.
- نؤكد على تضامننا الكامل مع دولة ليبيا الشقيقة في ممارسة حقها في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها، ونعبر عن رفضنا لأي شكل من أشكال التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية وزعزعة استقرارها، ونرحب بنتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام التي جرت في تموز/يوليه ٢٠١٢ وما ترتب عليها، ونعلن دعمنا لجهود حكومتها الهادفة إلى تحقيق المصالحة الوطنية واستكمال بناء مؤسسات الدولة والتسريع بإزالة كافة الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الناتجة عن سياسات النظام السابق.
- ندعو إلى إقامة تعاون فعال مع الحكومة الليبية من أجل استعادة أموالها المنهوبة والمهربة إلى الخارج، وتسليم المطلوبين للعدالة عن اتهامات بجرائم جنائية ومالية والتي ارتكبت ضد الشعب الليبي للمثول أمام المحاكم الليبية مع توفير كافة الضمانات القانونية للمتهمين.

- نؤكد على دعمنا للحوار الوطني الذي دعا إليه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وذلك بهدف تحقيق الانسجام والوئام الوطني وتقريب الرؤى ووجهات النظر، بما يخدم المصلحة الوطنية العليا وآمال الشعب البحريني وتطلعاته في السلم والعدالة والدفع بعجلة الإصلاح والتنمية الشاملة في ظل الوحدة الوطنية.
- نلتزم بالعمل على الحفاظ على وحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله الوطني ونؤكد على رفضنا لأي تدخل في شؤونه الداخلية، ونعبر عن مساندتنا للشعب اليمني الشقيق في كل تطلعاته للحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتمكينه من إنجاز التنمية الشاملة التي يسعى لتحقيقها. ونرحب ببدء الحوار الوطني الشامل في اليمن بتاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، وندعو الأطراف اليمنية كافة للمشاركة في أعمال الحوار الوطني باعتباره الخيار الأمثل لتجاوز الصعاب، وضرورة احترام الأسس والمعايير المنصوص عليها في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، وندعو الدول الأعضاء لتقديم كافة أشكال الدعم المادي لتمويل مشروعات التنمية وبرامجها بما يمكن اليمن من إنجاز وتسريع عملية التنمية.
- نعبر عن إدانتنا لاستمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، وانتهاكها لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي يهدّد الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى زعزعة الأمن والسلم الدوليين. ونؤكد على الحق الثابت لدولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها الكاملة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى، وتأييدنا لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث.
- نعلن عن تضامننا مع جمهورية السودان، ونرحب بتوقيع جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان يوم ٢٠١٣/٣/٨ م مصفوفة تنفيذ اتفاقيات التعاون التسع بينهما الموقعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ م، ونؤكد على أهمية إقامة علاقات أخوة وتعاون بين الدولتين تتأسس على المصالح المشتركة والأمن المتبادل وحسن الجوار بما يحقق الاستقرار في المنطقة، ونثمّن جهود الحكومة السودانية في دعم وتوطيد العلاقات العربية – الأفريقية.

- نرحب بالجهود التي تبذلها دولة قطر وجمهورية السودان لعقد مؤتمر المانحين الدولي لإعمار دارفور في الدوحة يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ م، وندعو الدول الأعضاء وصناديق التمويل العربية إلى المشاركة الفاعلة في أعمال المؤتمر، والالتزام بتعهدات مقدرة لدعم جهود الحكومة السودانية في إعادة إعمار دارفور.
- نرحب بالنجاح الذي حققته جمهورية الصومال، والتقدم الذي تم إحرازه في العملية السياسية وانتخاب رئيس الدولة ورئيس البرلمان، والثقة البرلمانية التي حازها رئيس الوزراء، واستعادة بناء الدولة ومقوماتها، كما نرحب بالتحسن المطّرد في الأوضاع الأمنية، ونعرب عن تقديرنا للدور الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعاونها مع قوات الحكومة الصومالية لاستعادة الأمن وتحقيق الاستقرار.
- ندعو الدول الأعضاء ودول العالم لتقديم كافة أشكال الدعم السياسي والمادي والمالي والعون الفني للصومال لتمكينه من مواصلة تحقيق التقدم السياسي وتعزيز الأمن ومساعدته على بناء مؤسسات الدولة وإعادة الإعمار.
- نحّث الدول الأعضاء ودول العالم إلى تعزيز تواجدها في الصومال من خلال إعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية في مقديشو للتعبير عن المساندة وبعث الأمل والثقة في نفوس أبناء الشعب الصومالي ودعم وحدته الوطنية.
- نؤكّد حرصنا الكامل، على الوحدة الوطنية لجمهورية القُمر المتحدة وسلامة أراضيها وسيادتها الوطنية، ونقدر الجهود المشتركة التي تبذلها جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ودول الجوار لتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية، وندعوها إلى مواصلة جهودها في هذا الشأن.
- نؤكد على هوية جزيرة مايوت ورفض الاحتلال الفرنسي لها، ونطالب فرنسا بمواصلة الحوار مع الحكومة القُمرية للتوصل إلى حل يكفل عودة جزيرة مايوت إلى السيادة القُمرية.
- نرحب بالجهود والمبادرات التي بذلتها دولة قطر وجامعة الدول العربية لتنفيذ نتائج وتعهدات المؤتمر العربي للاستثمار والتنمية في جمهورية القمر المتحدة، وندعو الدول الأعضاء وصناديق الاستثمار والتمويل العربية إلى تمويل مشروعات التنمية في جزر القُمر، وذلك وفقاً لنتائج اجتماع اللجنة العربية لدعم الاستثمار والتنمية الذي عقد في الدوحة بتاريخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

- نرحب بالاتفاق الموقع بين جمهورية جيبوتي ودولة إريتريا في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الذي تم تحت رعاية حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وندعم تنفيذ هذا الاتفاق والالتزام بما ورد فيه، ونؤكد مجدداً على ضرورة احترام سيادة جمهورية جيبوتي ووحدة وسلامة أراضيها ورفض الاعتداء عليها، وندعو إلى احترام مبادئ حسن الجوار وعدم المساس بالحدود القائمة بين البلدين عند استقلالهما.
- نؤكد على ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وعلى نحو عاجل لوضع حد نهائي لسباق التسلح الذي تشهده المنطقة، ونؤكد تمسكنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واعتبارها ركيزة أساسية لنظام منع الانتشار الذي يستند إلى أهمية تنفيذ الالتزامات التي يتفق عليها في عملية مراجعة تنفيذ المعاهدة، وندعو إلى عقد المؤتمر الدولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أقرب وقت ممكن، والعمل على وضع تاريخ محدد للمؤتمر، وأهمية أن تتم المشاورات تحت مظلة الأمم المتحدة وبجدول أعمال محدد، وبمشاركة الدول التي تعلن رسمياً حضورها للمؤتمر، ونؤكد على أن المماطلة في تنظيم المؤتمر إلى ما بعد ٢٠١٢ يمثّل انتهاكاً لنظام منع الانتشار كله ويضر بمصداقية المعاهدة.
- نعلن عن رفضنا للمحاولات الرامية لتحميل الدول العربية مسؤولية فشل المنظمين للمؤتمر الدولي حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ونؤكد أن تأجيل المؤتمر مَرَدهُ رفض إسرائيل الانصياع للإرادة الدولية ورغبتها في احتكار الأسلحة النووية في المنطقة، ونعبّر مجدداً عن عزمنا على تحقيق الأمن القومي العربي بكل الوسائل المشروعة.
- ندين الاعتداءات الإرهابية والاغتيالات السياسية، التي تعرضت لها دول عربية، والتأكيد على الرفض القاطع لأي محاولة للنيل من أي دولة عربية، ونرفض كل أشكال الابتزاز من قِبل الجماعات الإرهابية بالتهديد أو قتل الرهائن، أو طلب فدية لتمويل جرائمها، وندعو إلى مواصلة وتكثيف برامج التوعية ضد أخطار الإرهاب، وتصويب الفتاوى المنحرفة، وكشف محاولات الترويع التي تمارسها الجماعات المضلّلة والخارجة عن القانون.
- نؤكد على أهمية التعاون الدولي، وتنسيق الجهود مع دول العالم والمؤسسات والمنظمات الدولية، لمحاصرة الإرهاب وإيقاف عملياته، والعمل على إيجاد الأطر والآليات المؤسسية ووضع البرامج اللازمة لتوسيع نطاق التعاون الدولي ضد الإرهاب وتعميق مجالاته.

- نؤكد على مواصلة العمل من أجل تعميق الحوار بين الثقافات والحضارات، باعتبارها روافد للحضارة الإنسانية، ونعلن عن رفضنا لدعاوى المتطرفين التي تعبّر عنها بعض الأوساط في مختلف الحضارات، ونعلن عن دعمنا المتواصل لكل الجهود والمبادرات الرامية إلى وحدة الحضارة الإنسانية بأبعادها المختلفة باعتبارها تمثل قيماً مشتركة أسهمت في تشكيلها البشرية جمعاء، ورفضنا لكل الاتجاهات التي تحاول النيّل من الحضارة العربية الإسلامية وندعو إلى العمل على نشر الوعي بالدور البارز الذي أسهمت به الحضارة العربية الإسلامية في الارتقاء بالحضارة الإنسانية والسمّو بقيمها النبيلة، وفي هذا الإطار نشيد بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية لإقامة مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين الأديان والثقافات والجهود التي يبذلها المركز للتواصل بين أتباع الأديان والثقافات ودعم ثقافة التعاون والتعايش بين كافة الشعوب.
- نعرب عن استياءنا الشديد للأوضاع المتردية التي يعاني منها أقلية الروهينجة المسلمة في ميانمار، الذين وصفتهم الأمم المتحدة بأنهم أكثر الشعوب اضطهاداً على مستوى العالم، فإننا نناشد المجتمع الدولي إلى التدخل السريع لدى حكومة جمهورية ميانمار لتمكين الأقلية المسلمة الروهينجية من التمتع بحقوقها المشروعة في المواطنة الكاملة المسلوبة منها، وتقديم المساعدات الإنسانية لها.
- نؤكد على تمسكنا بالتضامن العربي نهجاً وممارسة والسعي إلى إنهاء الخلافات العربية أياً كانت طبيعتها، ومضاعفة الجهود لتكثيف تعاضدنا وتكاتفنا ووحدة مواقفنا، والعمل على تحقيق التكامل بين دولنا في كافة المجالات وتعميق المسؤولية المشتركة بيننا في هذا الصدد.
- نؤكد على ضرورة تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة للدول الأعضاء التي تشهد تحولات عميقة في أوضاعها الاجتماعية والسياسية، ومساعدتها لاستعادة الاستقرار وإعمال الأمن وإنفاذ القانون، وإعادة بناء مؤسسات الدولة ونُظم الحكم على نحو يعكس تطلعات الشعوب العربية وآمالها في حاضر أفضل ومستقبل زاهر.
- ندعو كافة القوى السياسية والاجتماعية والفعاليات والشخصيات العامة في الدول الأعضاء التي شهدت ولا تزال تشهد حِراكاً اجتماعياً واسعاً، إلى تفعيل الحوار الوطني وتغليب المصلحة الوطنية العليا، والتوصل إلى التفاهم اللازم لإحداث التحولات المنشودة

التي تتطلع إليها الشعوب العربية في إرساء دولة القانون والحكم الرشيد والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، والعدالة الاجتماعية والإنصاف والمساواة.

- نجدد التزامنا بالمبادئ الأساسية والقيم الإنسانية لحقوق الإنسان في أبعادها الشاملة والمتكاملة، وتمسكنا بمبادئ وأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمواثيق والعهود الدولية التي صادقت عليها دولنا، واحترام حرية الفكر والتعبير، وضمان استقلال القضاء وتعزيز المشاركة الشعبية وتنشيط دور المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، وندعو لعقد مؤتمر لمنظمات المجتمع المدني في الدول الأعضاء في الدوحة حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في الجامعة العربية.
- نؤكد على مواصلة العمل وبذل الجهد لتوفير البيئة الملائمة من أجل صيانة كرامة المواطن العربي وحقه في العيش الآمن واللائق، وندرك أن التقدم والنهضة رهينان برفاه الإنسان ورفعته وصون كرامته وضمان حقوقه وحماية مقدراته ومكتسباته وأمنه.
- ندعو إلى العمل الجماعي المشترك لتخصيص الموارد اللازمة للحد من الفقر في الدول الأعضاء وتوفير الإمكانيات المادية والمساعدات المالية للدول العربية الأقل نمواً لمساندتها في جهودها لخفض الفقر والحد من آثاره الاجتماعية والسياسية، والعمل على إصلاح نظم توزيع الدخل في كل قطر عربي، لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والمساواة في توزيع الثروة وفقاً لأوضاع كل دولة، وانتهاج نمط يوجه الموارد بشكل متناسب نحو القطاعات التي يعمل فيها الفقراء، خاصة الإنتاج الزراعي في الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكنها أن تعود بالنفع المباشر على الفقراء، والتقدم الحثيث نحو مجتمع أكثر أنصافاً وأوفر مساواة لتحقيق السلم الأهلي والاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والسلامة الأمنية.
- نشدد على ضرورة اعتماد العمل الاقتصادي – الاجتماعي المشترك، بوصفه الركيزة الأساسية للعمل العربي المشترك في جميع أوجهه، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية، بما يخدم مسيرة الإصلاح العربي الشامل، ويعزز العمل العربي المشترك ويرفع كفاءته وفعاليته وقدرته التنافسية، وتمكين الإنسان العربي، وتحرير قدراته وطاقاته الإبداعية وإشراكه في العملية التنموية، وضمان تمتعه بثمارها وتوسيع خياراته بما يضمن نجاح البرامج والخطط التنموية.

- ندعو إلى تحقيق أكبر قدر من التكامل العربي، عبر استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتذليل كافة العقبات على نحو عاجل التي تعيق قيامها والانطلاق نحو المرحلة التالية للتكامل الاقتصادي، المتمثلة في الاتحاد الجمركي وصولاً للسوق العربية المشتركة، والعمل على زيادة الترابط في الهياكل الإنتاجية في الوطن العربي من خلال العمل الاقتصادي العربي المشترك، بما يضمن التحول التدريجي للاقتصادات العربية إلى اقتصادات تنافسية على مستوى العالم، وتطوير الاقتصادات العربية سيما الإنتاجية منها واقتصادات المعرفة.
- نشدد على أهمية إجراء إصلاح شامل في السياسات العامة، وعلى نحو خاص منها السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتجارية، بما يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي ويضمن التقدم في مسارات التنمية، وزيادة النمو الاقتصادي وأهداف خفض الفقر، ومواصلة إقامة البنى التحتية، وتفعيل العلاقات التجارية بين الدول العربية، وزيادة حصة الدول العربية في التجارة العالمية، وخلق فرص العمل المناسبة واللائقة والمجزية للباحثين عن العمل.
- نؤكد على أهمية تعميق الإصلاح المؤسسي على المستويين الوطني والقومي، والاستناد على المصالح المشتركة في الإصلاح المؤسسي على المستوى العربي، لتأهيل السياسات الداعمة للاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي، والارتقاء بنظام إدارة الحكم بما يحقق التفاعل الإيجابي بين المواطنين والدولة، وإنهاء مظاهر الفساد الإداري والمالي من خلال تكريس قيم الشفافية وتفعيل آليات المساءلة وتحسين مستوى جودة الإدارة، وذلك لإرساء دولة القانون وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية، وبما يمكن من تجاوز الوضع العربي الراهن، وارتياد آفاق المستقبل بعزم وثقة.
- العمل على تطوير جامعة الدول العربية ومنظومة العمل العربي المشترك بأسرها على نحو يكفل لها مواجهة التحديات التي تتطلبها تطورات الأوضاع في الوطن العربي، ويجعلها تسهم بفعالية في رسم مستقبل أفضل للشعوب العربية، ونؤكد على ضرورة دعمها وتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لها، لتطوير أدائها وتطوير أساليب عملها بما يتوافق ومعطيات العصر ومواكبة ما تفرضه المتغيرات الإقليمية والدولية.
- نعبر عن اهتمامنا العميق بأوضاع المرأة العربية، ونطالب بحزم تحقيق مبدأ المساواة والإنصاف في المجتمع، وتفعيل النصوص القانونية الواردة في التشريعات والقوانين العربية

التي تضمن حقوق المرأة، وندعو إلى تطوير التشريعات التي تتيح تمكين المرأة وتضمن حقوقها في جميع المجالات، وإنهاء كافة العوائق والعقبات التي تحول دون مساهمة المرأة في الحياة العامة، وسن النظم واللوائح التي تكفل مشاركة المرأة على نحو فاعل في المؤسسات السياسية والتشريعية والتنفيذية.

- نؤكد على أهمية التعاون العربي في مجالات الطفولة، لزيادة مستوى الرفاه العام للأطفال من الناحيتين الكمية والنوعية، وندعو مؤسسات العمل العربي المشترك إلى مزيد من الاهتمام لتحسين ظروف الحياة والعيش للأطفال بصفة عامة، وأن تحتل قضايا الأطفال ومشكلاتهم الحيز الجدير بهم، ونؤكد على أهمية البحث الجاد في قضايا الأطفال ومصائرهم، والنظر بروية وعمق لوضع خطة محكمة للتعاون العربي في مجالات الطفولة بمختلف أبعادها وأشكالها عبر إيجاد الآليات المناسبة والأطر المؤسسية الفاعلة، للعناية بقضايا الطفولة وحل العقبات التي تعترض العمل على المستوى العربي، بما في ذلك توفير الإمكانيات والقدرة على التدخل لحماية الأطفال في مناطق الكوارث والنزاعات المسلحة، والارتقاء بمستوى وحياة والرفاه العام للأطفال، وأن يمتد تأثير ذلك على تحسين الحياة اليومية للأطفال ويحافظ على حقوقهم وحياتهم ووجودهم الإنساني.
- ندعو إلى مواصلة تطوير مناهج التربية والتعليم والارتقاء بالمؤسسات التعليمية وتأهيلها علمياً وتكنولوجياً والعمل على توحيد المناهج في الوطن العربي، كما ندعو إلى إيلاء الاهتمام المطلوب بالارتقاء بتعليم اللغة العربية باعتبارها حافظة للهوية ووعاءً للفكر والثقافة العربية، ونؤكد على عزمنا لزيادة الإنفاق على البحث العلمي والتقني وتوطين التكنولوجيا في دولنا، ورعاية العلماء والباحثين، والتوسع في بناء مؤسسات البحث العلمي وتوثيق الصلات بين الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية في الوطن العربي.
- ونؤكد على تصميمنا وعزمنا على تنفيذ المبادئ السامية الواردة في هذا الإعلان، لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني ولتجاوز التحديات التي يفرضها الوضع العربي الراهن والتطلع نحو المستقبل بأمل وعزم لتحقيق النهضة العربية الشاملة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي وفي جميع المسارات، فإننا نتوجه بخالص التقدير والعرفان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، على حكمته في إدارة أعمال القمة، ونفاذ بصيرته في توجيه مداولاتها، وعلى حرصه على تفعيل التضامن

العربي، وجهوده الدءوبة لإنجاز التقدم والتنمية الشاملة في الوطن العربي ومساهماته المقدَّرة في هذا المجال.

- كما نعرب عن جزيل شكرنا لدولة قطر وشعبها المضياف، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، ولحكومة دولة قطر ومؤسساتها على دقة التنظيم لأعمال القمة العربية في دور انعقادها الرابع والعشرين، وعلى التحضير المحكم لأعمالها، كما نعرب عن اعتزازنا بالجهود المتصلة التي بذلتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لضمان نجاح أعمال القمة.

دولة قطر/الدوحة
١٤ جمادى الأول ١٤٣٤ هـ
الموافق ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ م

ق/٢٤(٠٣/١٣)/٣٢-خ(٠٢٢٤)

خطـاب
حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر
في الجلسة الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

السيدات والسادة،

يسعدني باسم دولة قطر حكومةً وشعباً أن أرحب بكم أجمل ترحيب متمنياً لكم طيب الإقامة بين أهلكم وإخوانكم في الدوحة. كما يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر لفخامة الأخ الرئيس جلال طالباني رئيس جمهورية العراق الشقيق على ما بذله من جهود مقدرة طيلة رئاسته للدورة السابقة لهذه القمة، وأدعو الله العلي القدير أن يمن عليه بالشفاء العاجل.

ويسرني أن أعرب عن بالغ التقدير لمعالي الأخ نبيل العربي والعاملين بالأمانة العامة على الجهود التي بذلوها ويبذلونها لتعزيز دور الجامعة العربية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى وهي مفتاح السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، فلا سلام إلا بحل هذه القضية حلاً عادلاً ودائماً وشاملاً يلبّي كامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ويتعيّن على إسرائيل أن تدرك أن القوة لا تصنع الأمن وأن السلام وحده هو الذي يحقق الأمن للجميع، وأن ممارساتها اللامشروعة أو الاعتداء على حرمة المسجد الأقصى المبارك وتهويد مدينة القدس الشرقية ومواصلة الاستيطان وإبقاء الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، كل هذه الممارسات والسياسات لن تقود سوى إلى إشاعة التوتر في المنطقة وزيادة اليأس والإحباط وسط أبناء الشعب الفلسطيني ووضع المزيد من العراقيل في طريق عملية السلام المتعثرة أصلاً.

واستشعاراً منا بخطورة استمرار هذا الوضع وانعكاساته، ومن أجل ترتيب البيت الفلسطيني، نقترح عقد قمة عربية مصغرة في القاهرة في أقرب فرصة ممكنة وبرئاسة جمهورية مصر العربية الشقيقة، ومشاركة من يرغب من الدول العربية إلى جانب قيادتي فتح وحماس، وتكون مهمة هذه القمة، التي ينبغي أن لا تنفضّ قبل الاتفاق على تحقيق المصالحة الوطنية

الفلسطينية وفقاً لخطوات عملية تنفيذية وجدول زمني محدد، وعلى أساس اتفاق القاهرة عام ٢٠١١ واتفاق الدوحة عام ٢٠١٢، وهذا يشمل:

أولاً: تشكيل حكومة انتقالية من المستقلين للإشراف على الانتخابات التشريعية والرئاسية.

ثانياً: الاتفاق على موعد إجراء تلك الانتخابات ضمن فترة زمنية محددة، ومن يتخلف أو يعرقل فسيتحمل مسؤوليته أمام الله والوطن والتاريخ.

أيها الأخوة،

إن مسرى النبي محمد عليه الصلاة والسلام الذي بارك الله حوله وهو أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين يواجه خطراً شديداً، يتطلّب منا عملاً جاداً لدرء هذا الخطر.

إن الحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية في القدس لا تقبل المساومة وعلى إسرائيل أن تعي هذه الحقيقة، كما على الدول العربية أن تبدأ تحركاً سريعاً وجاداً في هذا الشأن، وحيث أنه لم يتم وللأسف الشديد تنفيذ قرار قمة سرت بشأن القدس فإنني أطالب أن توافق قمتكم الموقرة، إذا كنا جادين في الدفاع عن عروبة القدس، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، بإنشاء صندوق لدعم القدس برأسمال قدره مليار دولار، على أن يتم التنفيذ فور انفضاض قمتكم هذه.

وإنني أعلن باسم دولة قطر مساهمتنا بربع مليار دولار على أن يُستكمل باقي المبلغ من قبل الدول العربية القادرة، وأقترح أن يتولى البنك الإسلامي للتنمية إدارة هذا الصندوق.

ولا يفوتني في هذا المجال أن أشير إلى الحصار الذي يعاني منه قطاع غزة والتأكيد على ضرورة التعاون والعمل من أجل تمكين أخوتنا هناك من التغلب عليه وتفعيل كل القرارات الخاصة بإعادة إعمار القطاع.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إننا نرحب بمشاركة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والحكومة السورية المؤقتة في قمتنا هذه، ولاشك أنهم يستحقون هذا التمثيل لما اكتسبوه من شرعية شعبية في الداخل وتأييد واسع في الخارج، ولما يقومون به من دور تاريخي في قيادة الثورة والاستعداد لبناء سوريا الجديدة.

لقد اتخذ تطور الأوضاع الخطيرة والمأساوية في سورية الشقيقة على مدار العامين الماضيين منحًى كارثياً، تولدت عنه مآسي وجرائم يندى لها الجبين. ومنذ فترة أصبح الصمت عنها وعن معاناة الشعب السوري داخل سوريا وفي مخيمات اللجوء بحد ذاته جريمة.

لقد بُني موقفنا منذ بداية الأزمة على ثوابت لم تحد عنها دولة قطر وهي:

أولاً: الوقف الفوري للقتل والعنف ضد المدنيين والحفاظ على وحدة سورية الشقيقة أرضاً وشعباً.

ثانياً: تحقيق إرادة الشعب السوري بشأن انتقال السلطة.

ثالثاً: دعم الجهود العربية والدولية والحلول السياسية التي تحقق إرادة الشعب السوري وتطلعاته المشروعة.

إن الشعب السوري، سليل الحضارة العريقة والثقافة الأصيلة والعروبة الصادقة، جديرٌ بحياة حرّة كريمة آمنة، يتداولُ أبناؤه الحكم العادل، يوّحدهم الانتماء للوطن دون قمع أو إقصاء أو تهميش.

ولعلّ من المهم أن نؤكد دائماً حرصنا على وحدة سوريا، أرضاً وشعباً، وهي مسؤولية أخلاقية وتاريخية نتحملها جميعاً، ولا يجوز لأحد أن يتنصل منها.

كما نؤكد على الوحدة الوطنية التي تستوعب الجميع ولا تستثني أحداً، وإقامة نظام لا عزل فيه ولا حجر ولا تمييز بين مواطنيه وبحيث يكون الوطن للجميع وبالجميع.

إنه لمن المؤسف أن يدخل النظام السوري في مواجهة عسكرية مع شعبه، ويرفض جميع نداءات الإصلاح الجدّي والمبادرات السياسية العربية حتى بلغت الكارثة حدّاً لم يعد معه الشعب السوري العزيز ليقبل بأقل من الانتقال السلمي للسلطة الذي نصّ عليه قرار جامعة الدول العربية في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٢.

وسوف يشهد التاريخ لمن وقف مع الشعب السوري في محنته، مثلما سيشهد على من خذله.

وإننا نكرّر ما طالبنا به مجلس الأمن بأن يقف مع الحق والعدالة، ويستجيب لصوت الضمير الإنساني ضد الظلم وقهر الشعوب، وأن يستصدر قراراً بالوقف الفوري لسفك الدماء في سورية وتقديم المسؤولين عن الجرائم التي ترتكب بحق شعبها إلى العدالة الدولية.

ونحن من هنا نجدد التزامنا بالاستمرار في تأمين المساعدة الإنسانية للشعب السوري، ونحث كافة دول العالم على ذلك، ونؤكد على أهمية عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لإعادة إعمار سوريا فور عملية انتقال السلطة وفقا لإرادة الشعب السوري. ويهمني أن أعيد التأكيد أننا مع الحل السياسي الذي يحقن الدماء ويصون الأرواح شريطة أن لا يعيد هذا الحل عقارب الساعة إلى الوراء.

وإنني لأرى، قريباً، سوريا العظيمة تنهض من الركام لتبني مجدها من جديد.

وكما قال الله في محكم كتابه (وَلا تَهنُوا وَلا تَحزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعلَونَ إن كُنتُم مُؤمنينَ. إن يَمسَسكُم قَرحٌ فَقَد مَسَّ القَومَ قَرحٌ مثلُهُ وَتلكَ الأَيّامُ نُداوِلُهَا بَينَ النّاس وَلِيَعلَمَ اللّهُ الّذينَ آمَنُوا وَيَتّخذَ منكُم شُهَدَاءَ وَاللّهُ لا يُحبُّ الظّالمينَ).

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن التحول التاريخي الذي تمر به أمتنا العربية حالياً يتطلب التعامل معه بفكر جديد وأساليب جديدة وبإرادة حقيقية للتغيير الذي يستلهم تطلعات الشعوب ويستجيب لطموحاتها المشروعة، وعلى أنظمة الحكم أن تدرك أنه لا بديل عن الإصلاح ولا مجال للقهر والكبت والاستبداد والفساد.

وعندما أقول الإصلاح فإنني أعني الإصلاح المدروس المستند إلى رؤية وفكر وإرادة وليس إصلاح الشعارات والوعود الزائفة.

بالإصلاح تستقر أنظمة الحكم، وبالإصلاح تطمئن الشعوب إلى حاضرها ومستقبلها، وبالإصلاح ترتفع معدلات الإنتاج والتنمية ونوفر الحياة الكريمة الآمنة لدولنا وشعوبنا، وبالإصلاح نكسب احترام العالم ونصبح قوة فاعلة ومؤثرة فيه.

ومن منطلق المسؤولية الإنسانية والقومية، يتعين علينا الوقوف بجانب أشقائنا في دول الربيع العربي لاجتياز المرحلة الانتقالية الصعبة، التي تتبع أي ثورة شعبية. ولا يجوز أن يراهن أحد على حالة الفوضى وعدم الاستقرار في هذه الدول لتنفير الناس من التغيير. كما نتوجه إلى القوى السياسية والاجتماعية في هذه الدول أن تدرك أن إنجاح التجربة هو مسؤوليتها جميعا، وأن هنالك حاجة ماسة أن يكون التنافس مسؤولاً وخاضعاً لضرورة إنجاح التجربة. هذه مسؤولية وطنية، وهي أيضا مسؤولية عربية.

إن طريق الإصلاح والانتقال السياسي طريق طويل وشاق، والخوف من العقبات والنكسات التي واجهت وتواجه الأنظمة التي تخوض التغيير غير مبرر وسابق لأوانه.

وإذا كان الدعم الاقتصادي العربي مطلوباً لبعض هذه الدول فإنه أكثر إلحاحاً لدول الثورات التي تمر اليوم بمرحلة انتقالية تقتضي الدعم وبالأخص جمهورية مصر العربية الشقيقة بحكم كثافتها السكانية وأوضاعها الاقتصادية، ولا يمكن لأحد أن ينسى التضحيات التي قدمتها مصر ودورها الكبير تجاه القضايا العربية وأشقائها العرب، لذا فإن تقديم الدعم لجمهورية مصر العربية الشقيقة في هذه الظروف واجب علينا جميعاً.

كما إننا نتابع التطورات الإيجابية التي يشهدها الصومال بكثير من الأمل ونؤكد دعمنا ومساندتنا لهذا البلد الشقيق حتى يجتاز هذه المحنة التي يتعرض لها.

إن جمهورية جزر القمر هي إحدى الدول العربية الواعدة والتي تحتاج منا إلى المزيد من الاهتمام والدعم الاقتصادي حتى نجعلها نموذجاً لما يمكن أن يحققه التعاون العربي في مساندة الدولة العربية التي هي في حاجة إلى دعم أشقائها، ولاشك أن ما تقوم به اللجنة العربية للتنمية والاستثمار في جزر القمر يجد التقدير ويتطلب مزيداً من التشجيع.

وبشأن دارفور، فإننا نلاحظ وبكثير من الارتياح التحسن الواضح الذي يشهده الإقليم منذ توقيع وثيقة الدوحة للسلام وقيام السلطة الإقليمية، رغم بعض التفلتات الأمنية في مناطق محدودة من الإقليم وما يحدث بين فترة وأخرى من نزاعات قبلية.

ونعتقد أن المؤتمر الدولي لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور والذي ينعقد في الدوحة يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل القادم سينقل دارفور إلى مرحلة جديدة من التنمية والاستقرار والسلام.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن ما نشهده اليوم من تطورات اقتصادية متسارعة يدفعنا إلى ترسيخ وتفعيل التعاون فيما بيننا لدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا العربية، لما ينطوي عليه ذلك التعاون من أبعاد استراتيجية في ظل التوجهات العالمية لقيام تكتلات اقتصادية كبرى.

ولا شك أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لشعوبنا العربية هو الطريق الأمثل والركيزة الأساسية لتحقيق النهضة لأمتنا العربية في الحاضر والمستقبل، لذلك فإن التعاون والتكامل العربي يجب أن يكون محل إجماع وأن لا يتأثر بالخلافات السياسية العابرة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إننا جميعاً نتطلّع لحاضر ومستقبل أفضل لشعوبنا، ونؤمن بأن الطريق إلى ذلك هو إصلاح وتطوير وتحديث مجتمعاتنا. ومن ذات المنطلق فإننا ندعم تطوير الجامعة العربية بما يتفق والمرحلة الراهنة لمحيطنا الإقليمي والدولي، وبما يعزز قدراتها في التعامل مع مقتضيات هذه المرحلة والحفاظ في الوقت ذاته على المبادئ والأهداف التي تأسست الجامعة عليها.

على أن عملية إصلاح وتطوير الجامعة ينبغي أن تستلهم في المقام الأول تطلّعات الشعوب العربية وتلبية مطالبها المشروعة في الحرية والعدالة الاجتماعية وفي التضامن العربي الحقيقي.

وتتطلّب عملية الإصلاح تحديد أولويات واضحة في خطة عمل الجامعة والتوصل إلى برامج تنفيذية محددة لتحقيق هذه الأولويات بمشاركة جميع الدول الأعضاء، والبعد عن البيروقراطية وأساليب العمل القديمة واستحداث الآليات التي تعزز عمل الجامعة وإعلاء معايير الكفاءة والشفافية في اختيار الكادر الوظيفي المؤهل للعمل في الجامعة، وأهم من ذلك كله تثبيت مبدأ الأغلبية بدلاً من الإجماع في اتخاذ القرارات وذلك حتى تتحرر قرارات الجامعة من هذا القيد الذي يشل فاعليتها.

وتقديراً للجهود الكبيرة التي يبذلها موظفو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أداء المهام الموكلة لهم ورغبة في توفير الحياة الكريمة بعد سنوات العمر الطويلة التي قضوها في خدمة الجامعة، فإننا نرى أن الأوان قد حان لإنشاء صندوق معاشات لهم، ونعلن استعداد دولة قطر للمساهمة في تأسيس هذا الصندوق بمبلغ عشرة ملايين دولار.

إن التحدّيات التي تواجهنا والمسؤولية الملقاة على عاتقنا جسيمة وكبيرة، وتتطلّب منا العمل على قدر هذه المسؤولية، ومواجهة التحدّيات لتحقيق نهضة أمتنا العربية عبر تعزيز روح التآخي والتضامن التي تعد أقوى أسلحة هذه الأمة، كما تتطلّب تحقيق التعاون والتكامل ودعم وتطوير العمل العربي المشترك، والنأي عن كلّ ما لا يخدم مصالحنا القومية، وأن نرى الخلافات القائمة في حجمها الصحيح دائماً، وأن نترفع عنها تماماً وأن نعطي المصلحة العربية العليا أولوية على ما عداها، وأن نجعل من الحوار الصريح الأسلوب الأمثل لحل خلافاتنا، فإن استمرار هذه الخلافات وتضخيمها لن يحقق سوى مصلحة من يتربص بهذه الأمة العظيمة.

وختاماً، أكرر الترحيب بكم في الدوحة متمنياً أن تكلل جهودنا بالسداد والتوفيق وأن تحقق قراراتنا ومساعينا الخير لأمتنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ق/٢٤(٠٣/١٣)/٢٥-خ(٠٢١٧)

خطـاب

معالي الدكتور نبيل العربي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في الجلسة الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

السيدات والسادة،

يسرني أن أعرب لصاحب السمو أمير دولة قطر عن خالص التهاني بانعقاد هذه الدورة للقمة العربية في الدوحة تحت رئاسته الكريمة للمرة الثانية، بعد انعقادها الأول في الدوحة عام ٢٠٠٩، وأتمنى أن يحمل انعقاد هذه القمة التي اخترتم لها شعار ''الأمة العربية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل''، الأمل للشعوب العربية في أن المستقبل الأفضل لا يزال متاحاً، وأننا لقادرون شعوباً وحكومات على النهوض بالأعباء والمسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتقنا، رغم جسامة التحديات وضبابية المشهد في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة التي يمر بها العديد من الدول العربية، وما تفرضه من مسؤوليات جديدة على جامعة الدول العربية ومجمل آليات عمل النظام العربي.

كما أتقدم إلى فخامة الرئيس جلال طالباني بخالص الشكر والتقدير على رئاسته الحكيمة لأعمال قمة بغداد متمنياً له الشفاء العاجل، ولشعب العراق الشقيق وحكومته كل الشكر على تحمل مسؤوليات إدارة القمة العربية بكفاءة عالية خلال الدورة الماضية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

شهدت المنطقة العربية منذ قمة الدوحة الماضية عام ٢٠٠٩ تغيرات هامة تحمل أبعاداً وتداعيات بالغة الأثر على مجمل الأوضاع في المنطقة العربية حاضراً ومستقبلاً. ولقد استطاع البعض من بلدان "ثورات الربيع العربي" البدء في السير قدماً بخطوات وإن كانت تبدو أحياناً متعثرة، إلا أنها وبكل تأكيد خطوات واثقة بقدرها على تحقيق تطلعات شعوبها في الإصلاح الشامل والتغيير الديمقراطي السلمي، والنهوض بأعباء بناء مؤسسات الدولة الحديثة القادرة على ضمان الحريات الأساسية والحقوق المتساوية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد لمواطنيها، وهذا يفرض على الجامعة العربية مسؤوليات كبرى تجاه توفير كل أشكال الدعم والمساندة الفعالة لعملية التغيير الجارية في تلك الدول لمساعدتها على تجاوز أعباء هذه المرحلة الانتقالية في أقصر وقت ممكن، وبأقل قدر من الخسائر أو التكلفة الاقتصادية، وهنا أود التأكيد على أن أمن واستقرار أية دولة من الدول العربية يمس مباشرة مستقبل أمن واستقرار جميع الدول العربية والمنطقة برمتها.

ويهمني في هذا الصدد، أن أشدد على ضرورة قيام جامعة الدول العربية بأدوارٍ إيجابية غير تقليدية في مساعدة الدول العربية المعنية على انجاز خطوات المرحلة الانتقالية، وهذا الدور يندرج في صلب اختصاصات الجامعة ومسؤولياتها تجاه الدول الأعضاء، فقد نص ميثاق الجامعة عليه في الفقرة الثانية، وأقتبس: ''الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفةٍ عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها''.

وفي هذا السياق، فإن الجامعة العربية حريصة كل الحرص على مواصلة دعم مسيرة إعادة البناء الجارية في العديد من الدول العربية تحقيقاً لتطلعات شعوبها في الحرية والتغيير الديمقراطي، وفي هذا الإطار، أُحيي شعب تونس على ما حققه من انجازاتٍ على طريق البناء الديمقراطي، رغم ما يلوح من صعوبات أو توترات أو عقبات، كما هو الحال أيضاً في جمهورية مصر العربية التي تستعد لإجراء انتخابات برلمانية نأمل أن يتم التوافق حولها وتُكلل بالنجاح، وأن تتمكن مصر العزيزة على جميع الدول العربية من اجتياز الصعوبات والمشاكل التي تواجهها في أقرب فرصة وأدعو الجميع إلى المساهمة في توفير الدعم المطلوب، وكذلك أُرحب بانطلاق الحوار الوطني اليمني الشامل الذي نتطلع أن يُحقق مبتغاه في تنفيذ بنود المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، وأيضاً أُحيي دولة ليبيا التي نجحت ولأول مرة في إجراء انتخابات ديمقراطية للمؤتمر الوطني العام وتشكيل حكومة انتقالية لإدارة أعباء المرحلة الراهنة وفي مقدمتها استعادة الأمن والاستقرار وإعداد دستور جديد للبلاد. كما تواصل الجامعة العربية وبالتعاون مع دولة قطر والاتحاد الأفريقي، جهودها لدعم مسيرة تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية في جمهورية السودان، وفي هذا فإنني أدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة وتقديم تعهدات مالية مقدرة لمؤتمر المانحين الدوليين لإعادة الإعمار والبناء في دارفور والمقرر عقده يومي ٧-٨ من الشهر القادم في الدوحة، كما أن دعم العملية السياسية والتنموية الجارية في جزر القمر تستحق منا كل التحية، وأقدر النجاح الذي تحقق مؤخراً في الصومال على صعيد إتمام تنفيذ خطوات المرحلة الانتقالية وانتخاب برلمان ورئيس جديد للبلاد، وعلينا واجب توفير الدعم والرعاية لمسيرة إعادة الإعمار وبناء مؤسسات الدولة في الصومال.

ومن ناحية أخرى، فإن الجامعة العربية تواصل دعمها لدولة الإمارات العربية المتحدة لإيجاد حل سلمي وعادل لقضية الجزر الإماراتية الثلاثة المحتلة عن طريق المفاوضات الثنائية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، كما تدعو الجامعة العربية الحكومة الإيرانية إلى التجاوب مع هذا المطلب العربي الذي يتفق مع الشرعية الدولية من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

السيد الرئيس،

إن القضية الفلسطينية هي دائماً جوهر الصراع في المنطقة والصراع سيظل دائماً يتمحور حول إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، ولابد للعمل الدبلوماسي العربي من مضاعفة جهوده على الساحة الدولية للتأكيد على تلك الأولوية، إذ لم يعد من المقبول الانخراط في مسار مفاوضات عقيمة، أو القبول بمبادرات تفاوضية تتعامل مع قضايا فرعية وجزئية لتضييع الوقت وتكريس الاستيطان والاحتلال، دون أن تتعامل بجدية مع جوهر وأساس هذا الصراع وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما أكدت عليه المرجعيات المتفق عليها لأسس تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة وفي مقدمتها قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة، فبدون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية لن تنعم هذه المنطقة بأي سلام أو امن أو استقرار.

لقد أطلق الجانب العربي في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ مبادرة السلام العربية التي لم تجد حتى الآن آذاناً صاغية من الجانب الإسرائيلي، بل تمادت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في عمليات الاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وكذلك في حصارها غير المشروع لقطاع غزة، وتواصل إسرائيل فرض منطقها في إدارة الصراع وذلك بالتزامن مع إقدامها على اتخاذ خطوات أحادية الجانب لفرض الوقائع الجغرافية والديمغرافية على الأراضي الفلسطينية لتدمير حل الدولتين، حتى أصبح البعض يطالب الجانب العربي بالاعتراف بها كوقائع لا يمكن تجاهلها، وكأن المطلوب من الجانب العربي والفلسطيني أن يعترف دائماً بما تفرضه إسرائيل على الأرض وأن يتنازل عن حقوقه التاريخية المشروعة.

وفي هذا الصدد، أودُ أن أشيد بالانجاز التاريخي الهام الذي حققته دولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي حيث تم الاعتراف، وبتأييد من أغلبية الدول الأعضاء، بدولة فلسطين كدولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، وهذا الانجاز لا بد من البناء عليه لتأكيد الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة مكتملة المقومات واقعة تحت الاحتلال.

وأودُ الإشارة أيضاً إلى أنه ونحن على أعتاب انطلاق تحرك جديد للإدارة الأمريكية في المنطقة، فإننا نعرب عن الأمل في أن يسلك هذا التحرك الموعود مساراً جديداً مختلفاً عما شهدناه من تحركاتٍ غير مُجدية طوال السنوات الماضية كما قرر وزراء الخارجية العرب في ٢٠٠٢/١١/١٧، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة اليقظة من خطر الوقوع مجدداً في نفس أخطاء الماضي، والتمسك بالموقف العربي الداعي إلى بلورة آليات ومنهجية جديدة

للمفاوضات تحت الإشراف المباشر لمجلس الأمن، وذلك للانتقال من ''إدارة الصراع'' إلى ''إنهاء الصراع''، وذلك في إطار زمني محدد ومُلزم.

كما أنه من الضروري التأكيد في هذا السياق على ضرورة انجاز المصالحة الوطنية الفلسطينية وتنفيذ الاتفاقات والتفاهمات التي تم التوقيع عليها في القاهرة والدوحة، لاستعادة وحدة القرار الوطني الفلسطيني ووحدة مؤسسات الدولة الفلسطينية المنشودة، وعلى الجامعة العربية ودولها رعاية تحقيق هذه المصالحة، وعليها مسؤولية الالتزام بتوفير ما قررته القمة العربية من التزامات مالية لدعم دولة فلسطين وصمود الشعب الفلسطيني والقدس، وذلك من خلال توفير شبكة الأمان المالية العربية التي تم الالتزام بتوفيرها في القمة العربية السابقة في بغداد، وفي هذا الصدد أؤيد وبقوة الاقتراح الذي تقدم به صاحب سمو أمير دولة قطر بعقد قمة مصغرة للإشراف المباشر على تحقيق المصالحة وكذلك مبادرته بإنشاء صندوق خاص لدعم صمود القدس ولتمكين الاقتصاد الفلسطيني.

السيد الرئيس،

كلنا يدرك التداعيات الخطيرة الناجمة عن استمرار الأزمة السورية الدامية، بل المأساة الإنسانية القاسية التي يعيشها الشعب السوري، فاستمرار هذا الجرح النازف في الجسد السوري شعباً ومؤسسات وفي الجسد العربي أيضاً يهدد بأخطار جسيمة تطال مستقبل هذا البلد الشقيق وأمنه واستقراره، كما تطال تداعياتها بلا شك أمن واستقرار الدول المجاورة والمنطقة بأسرها.

لقد وقفت جامعة الدول العربية إلى جانب انتفاضة الشعب السوري السلمية منذ انطلاقها، وحاولت الجامعة طوال الفترة الماضية طرح العديد من المبادرات، إلا أن كل تلك المبادرات فشلت في إقرار التسوية السياسية المنشودة، ويتحمل النظام السوري المسؤولية الأولى عن تفاقم هذه الأزمة وبلوغها هذا المنحى الخطير بسبب إصراره على اعتماد الحل العسكري الذي بلغ مداه في استخدام الأسلحة الثقيلة من طائراتٍ ومدافع وصواريخ ضد أبناء شعبه من المواطنين السوريين الأبرياء.

كما أن مسؤولية هذا الإخفاق في فرض الحل السياسي للأزمة يعود أساساً إلى عجز مجلس الأمن عن اتخاذ القرار اللازم لوقف نزيف الدم، ومن هنا فإنني أدعو مجدداً إلى توفير كل الدعم لجهود السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية لتمكينه من مواصلة جهوده في التوصل إلى تحقيق التوافق الدولي والإقليمي حول عناصر خطة الحل التي جرى وضع أُسسها في اجتماع مجموعة العمل الدولية في حزيران/يونيه الماضي في جنيف.

وأودُ في هذا السياق أن أؤكد على أنه وبالرغم من حالة الاستعصاء على الحل، فإن خيار التسوية السياسية للأزمة السورية هو الخيار الذي يجب التمسك به، كما أن أية خطوات باتجاه الحل السياسي لا بد وأن تحظى بالأولوية في جهودنا، وفي هذا السياق لا بد من المحافظة على وحدة المعارضة السورية المجتمعة اليوم تحت مظلة الائتلاف الوطني السوري، كما أكد على ذلك مجلس الجامعة الوزاري في اجتماعه يوم ٦ آذار/مارس الجاري بالقاهرة، والذي اعتبر هذا الائتلاف الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري ولتطلعاته المشروعة في الحرية والتغيير الديمقراطي والتمسك بوحدة سورية أرضاً وشعباً وبالحقوق المتساوية لجميع المواطنين السوريين على اختلاف مكوناتهم الاجتماعية وانتماءاتهم السياسية.

وفي هذا الإطار، فإنني أرحب باسم جامعة الدول العربية بالشيخ أحمد معاذ الخطيب، رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الذي انضم إلى اجتماع القمة اليوم بصفته ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب السوري بعد نجاح الائتلاف في بدء تشكيل الحكومة المؤقتة التي نتمنى لرئيسها غسان هيتو التوفيق في مهامه الصعبة خلال هذه الفترة الانتقالية الحاسمة من تاريخ سوريا.

ومن جهةٍ أخرى تواصل الجامعة ومؤسساتها المعنية جهودها من أجل المساهمة في توفير المساعدات الإنسانية والاغاثية للشعب السوري والنازحين منه داخل سورية وفي دول الجوار، ونظراً لخطورة الموقف فإن على الدول العربية القادرة مسؤوليات كبرى في مجال تقديم العون والمساعدات اللازمة لتمويل الأنشطة الإغاثية الضرورية والعاجلة للشعب السوري. وأودُ في هذا السياق التنويه بالتعهدات التي أعلنت عنها الدول العربية في مؤتمر المانحين في دولة الكويت والذي انعقد في شهر يناير الماضي تحت رعاية صاحب السمو أمير دولة الكويت.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن ما تشهده المنطقة العربية من حراك ومتغيرات عميقة الأثر يتطلب مزيداً من الاهتمام بالموضوعات الاجتماعية والتنموية، فالفقر والبطالة والتهميش والإقصاء والتعليم والصحة وتمكين المرأة والشباب، هي من بين الأسباب التي تجعلني أؤكد على ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام، بل إعطاء أولوية متقدمة للعمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي في إطار منظومة جامعة الدول العربية وبالتعاون مع كافة الشركاء، وفي مقدمتهم منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء الدوليين والإقليميين الفاعلين، ولقد جاء انعقاد القمة التنموية العربية في الرياض في شهر يناير الماضي تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود لتُرسخ آلية الانعقاد الدوري للقمة العربية التنموية، وهذا إنجازٌ

كبير لا بد من تعزيز مساره وتفعيل آلياته ليعود بالفائدة على المواطن العربي وعلى مؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في مختلف مجالات التنمية المستدامة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

لقد خطت جامعة الدول العربية خلال السنوات العشر الماضية خطوات واسعة باتجاه تعزيز أُطر التعاون مع الدول والتجمعات الإقليمية والدولية ذات التأثير والدور الفاعل على الساحة السياسية الدولية وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي ودول أمريكا الجنوبية ودول الباسيفيك، وكذلك من خلال المنتديات العربية المشتركة مع روسيا والصين والهند وتركيا واليابان وغيرها من التجمعات والكيانات الدولية الأخرى، وهذا العمل العربي المشترك يحظى باهتمامٍ متزايد على ساحة العمل الدولي.

وفي هذا السياق، فإني أحيي دولة الكويت على استضافتها لأعمال القمة العربية الإفريقية الثالثة والمقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، كما أُحيي عزم المملكة العربية السعودية على استضافة أعمال القمة العربية الأفريقية الخامسة عام ٢٠١٦.

وأودُ في هذا السياق أن أتناول محوراً هاماً من محاور عمل الجامعة على الساحة الدولية والمتعلق بالسعي الذي قامت به الدول العربية خلال العقود الأربعة الماضية لمعالجة الخلل الناجم عن انفراد إسرائيل بامتلاك السلاح النووي، حيث تحركت الدول العربية في مختلف المحافل الدولية ومنذ زمن طويل لإنشاء منطقة خالية من كافة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، كأحد أهم عناصر الأمن الإقليمي.

إلا أن هذه الجهود وصلت إلى طريق مسدود بسبب عجز المجتمع الدولي عن تنفيذ الالتزامات التي وافق عليها عام ٢٠١٠، ويعود هذا الفشل إلى رفض إسرائيل الدخول في هذا المسار، ودعم بعض القوى الدولية لإسرائيل مما أوقف هذا التوجه الدولي، ومن ثم توقفت مسيرة عقد المؤتمر الذي كان مفترضاً عقده في ديسمبر ٢٠١٢ وعلينا الآن أن نبذل كل الجهد لعقد المؤتمر في أقرب فرصة.

أصحاب الفخامة والسمو،

أودُ أن أنتقل إلى المحور الأخير في كلمتي والمتعلق بتطوير جامعة الدول العربية وأجهزتها وآليات عملها، وذلك حتى تتمكن من ممارسة دوراً فاعلاً في معالجة التحديات والمتغيرات الراهنة التي تواجه العالم العربي. فكما تعلمون، تم تشكيل لجنة مستقلة رفيعة المستوى من شخصيات عربية ذات خبرة برئاسة معالي السيد الأخضر الإبراهيمي، وقدمت هذه اللجنة مقترحات محددة لتطوير الجامعة العربية وآليات عملها.

وبالفعل بدأ تنفيذ بعض الاقتراحات التي تدخل في إطار التكليف الذي أصدرته القمة الأخيرة في بغداد للأمين العام، منها إعادة هيكلة قطاعات وإدارات الأمانة العامة، وإعادة توصيف الوظائف وتحديد المؤهلات المطلوبة لشاغريها ومسئولياتهم، والدفع بالصف الثاني إلى المواقع القيادية، واعتزم التقدم ببعض الاقتراحات بهدف تشجيع استقطاب العناصر التي تتمتع بالكفاءة من الدول الأعضاء، ورفع مستوى الأداء الوظيفي للقوى البشرية بالأمانة العامة. وفى هذا الإطار تم تعيين مبعوثتين للأمين العام، الأولى لشئون المجتمع المدني، والثانية لشئون الإغاثة الإنسانية. والتطوير والإصلاح عملية مستمرة ولها أعباء مالية، وأتقدم لحضرة صاحب السمو أمير دولة قطر بخالص الشكر والامتنان على مبادرته الكريمة بإنشاء صندوق المعاشات لموظفي جامعة الدول العربية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

ولا شك إن تحقيق الطموح المشترك للجامعة العربية يتطلب إصلاحات أكثر عمقاً من أجل تمكين الجامعة من الاضطلاع بدور فعال في مجالات عديدة قد يكون أهمها: حفظ سلامة واستقرار البلدان العربية، حماية حقوق المواطن العربي، وتكوين تكتل اقتصادي عربي حقيقي، بما في ذلك إقامة مشروعات عملاقة مشتركة، فقد أوضحت تجربة العامين الماضيين الحاجة إلى تطوير قدرة الجامعة لتتمكن من مساعدة الدول الأعضاء التي تتعرض لتحديات داخلية كبرى على التجاوب مع تلك التحديات دون تعريض أمن وسلامة شعوبها أو استقلالها للخطر إذ اضطرت الجامعة – تحت ضغط الظروف – إلى التعامل مع تحديات لم تكن متأهبة لها، وبذلت في سبيل ذلك أقصى ما استطاعته من جهد، إلا أن الحكمة تقتضى منا الاستفادة من دروس هذه الخبرة، وإعداد الجامعة مسبقاً كي تكون جاهزة للتعامل مع هذه التحديات حين تطرأ، بل وكي تكون قادرة على مساعدة الدول الأعضاء على تفادى الوقوع في مثل هذه الأزمات والتعامل المبكر معها بما يقينا شرور الفتنة والاقتتال.

ويتعين على الجامعة العربية الاضطلاع بمسئولياتها في مجال حماية حقوق المواطن العربي، وذلك وفقاً لما نص عليه الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمواثيق الإقليمية والدولية الأخرى التي انضمت إليها الدول العربية، حيث أصبحت هذه المواثيق جزءاً أساسياً من المنظومة الدولية التي نعيشها، ومن الحكمة أن يكون للعالم العربي إطار ذي مصداقية يتولى حماية حقوق مواطنيه بدلاً من ترك الباب مفتوحاً للتدخل الخارجي باسم وقف انتهاكات حقوق الإنسان أو محاسبة وعقاب المسئولين عنها، ومن ثم يحسن بالجامعة الإسراع في إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، كي تضطلع بمهام حماية حقوق المواطن العربي بعد استنفاذه لوسائل التقاضي الداخلية، وهنا أرحب بمبادرة حضرة صاحب الجلالة الملك

حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بشأن إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، والتي تمثل نقلة حضارية في الجهد العربي المشترك في مجال حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق ببناء تكتل اقتصادي عربي حقيقي فإن الأمر يتطلب إصلاحاً عميقاً لمنظومة العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، تشمل دور وسلطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية المتخصصة ومنظمات الجامعة ومراكزها المتخصصة، بحيث تشكل جميعها منظومة واحدة متكاملة، وهي مطروحة منذ سنوات عديد وآن أوان اتخاذ قرار لحسمها.

وأخيراً وليس آخراً، فقد بات من الضروري إجراء عملية مراجعة شاملة لميثاق جامعة الدول العربية، والذي تمت صياغته عند نهاية الحرب العالمية الثانية، في ظروف دولية وإقليمية لم تعد قائمة، بحيث تمكنّ الجامعة من الاضطلاع بوظائفها التي تمليها عليها تحديات العصر بظروفه الدولية والإقليمية الحالية. ويجب أن تشمل هذه المراجعة أولويات العمل العربي المشترك وقواعده، والتعديلات الخاصة بعمل هيئات ومجالس الجامعة، ودعم دور الأمين العام، ودوره في تنشيط العمل العربي المشترك، والنص على آلية دورية لمراجعة وتطوير الميثاق.

وختاماً، أكرر شكري وتقديري لصاحب السمو أمير دولة قطر على كرم الضيافة وحسن إدارة أعمال هذه القمة، متمنياً له دوام التوفيق.

والسلام عليكم ورحمه الله.

ق/٢٤(١٣/٠٣)/١٧-نث(٠٠٩٤)

قائمة أسماء

القادة العرب ورؤساء وفود الدول العربية

المشاركين في القمة د.ع (٢٤)

قائمة أسماء القادة العرب ورؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة د . ع (٢٤)

مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الدول الأعضاء

– حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم	ملك المملكة الأردنية الهاشمية
– سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم	عضو المجلس الأعلى – حاكم إمارة دبي نائب رئيس مجلس الدولة – رئيس مجلس الوزراء – دولة الإمارات العربية المتحدة
– حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة	ملك مملكة البحرين
– فخامة الرئيس محمد منصف المرزوقي	رئيس الجمهورية التونسية
– دولة السيد عبد المالك سلال	الوزير الأول – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
– فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيلة	رئيس جمهورية جيبوتي
– صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود	ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – المملكة العربية السعودية
– فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير	رئيس جمهورية السودان
– السيد أحمد معاذ الخطيب	رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

– فخامة الرئيس البروفيسور حسن شيخ محمود	رئيس جمهورية الصومال
– السيد الدكتور خضير موسى جعفر الخزاعي	نائب رئيس جمهورية العراق
– صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد	نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء – سلطنة عمان
– فخامة الرئيس محمود عباس	رئيس دولة فلسطين
– حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني	أمير دولة قطر
– فخامة الرئيس د. إكليل ظنين	رئيس جمهورية القمر المتحدة
– حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح	أمير دولة الكويت
– فخامة الرئيس العماد ميشال سليمان	رئيس الجمهورية اللبنانية
– معالي السيد علي زيدان	رئيس الحكومة الليبية المؤقتة – دولة ليبيا
– فخامة الرئيس د. محمد مرسي	رئيس جمهورية مصر العربية
– معالي الدكتور سعد الدين العثماني	وزير الشؤون الخارجية والتعاون – المملكة المغربية
– فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز	رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية
– فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي	رئيس الجمهورية اليمنية